

32000/

7/1/1969

AMERICAN UNIVERSITY
LIBRARY
OF BEIRUT



321.094
T96 mA
C.1

مَنْطِقُ الْقَوَّةِ

أَوْ

فَلَسَفَةُ الانْقِلَابَاتِ فِي السُّقُوفِ الْعَرَبِيَّةِ

غَسَّانُ تَوَيْنِي

دَارُ بَيْرُوتِ

لِلطَّبَاعَةِ وَالنَّشْرِ

بَيْرُوتُ ١٩٥٤

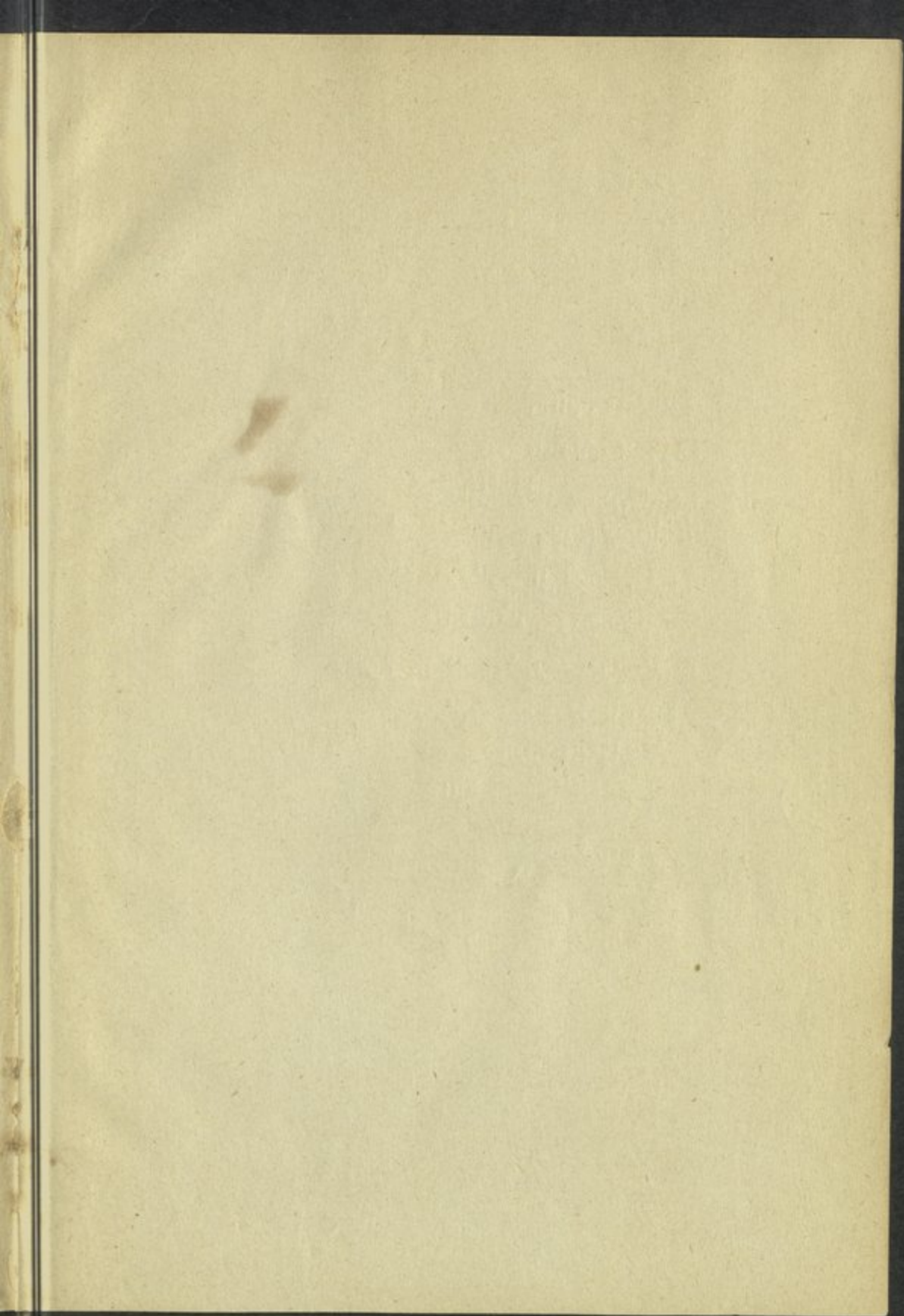
حقوق الطبع محفوظة للمؤلف



الطبعة الاولى * كانون الاول ١٩٥٤

« من الامور المقورة انه ما من
حكومة عادلة تأمن المسؤولية
والمؤاخذه بسبب من اسباب
غفلة الامة واغفالها لها ، الا
وتسارع الى التلبس بصفة
الاستبداد ، وبعد ان تتمكن
فيه ، لا تتركه وفي خدمتها
شيء من القوتين الماهولتين :
جهالة الامة ، والجنود
المنظمة . »

عبد الرحمن الكواكبي



مقدمة

هذا الكتاب ليس كتاباً... انه مجموعة مقالات كتبت على التوالي ، تبعاً لحدوث الاحداث ، وتسجيلاً لما كانت تتركه من اثر في نفس مراقب همه ، هم الصحفي ، ان يكتنه الحدث ويستقرى منه العبرة .

كما ان هذا الكتاب لا يطمح ، على كونه سجلاً للاحداث ، لان يعتبر تاريخاً... ان هو الا المادة الخام لتاريخ يتعذر ، اذا لم نقل يستحيل ، وضعه قبل ان يكون الزمن فعل فعل المرور ، وصفت الاحداث نفسها ، واستقرت منها النتيجة الراسخة التي يسميها المؤرخون حقيقة .

فالفرق بين المؤرخ والمراقب ان هذا يسجل منطق الاحداث كما يفرض نفسه ، حياً ، خلال كل حدث ، والحدث بعد مغمر بلباساته ، والتسلسل بعد في ضمير غيب... في حين ان المؤرخ يتناول السلسلة مكتملة ، ويستخرج

منها المنطق الذي لها ابتداء من نهايته بقدر ما يقيسه بمعطياته الاولى التي لا يتوافر للمراقب معطيات سواها .

ولئن تكن فائدة مثل هذه المجموعة انها تضع تحت عيني المؤرخ انعكاس تسلسل الاحداث التي يؤرخ ، فان لنشر هذه المجموعة بالذات غاية اخرى ، ابدأ ، بمقياس الضرورة الزمنية ، من التأريخ ، الا وهي : استخلاص القواعد التاريخية الكامنة في الانقلابين السوري والمصري ، بغية الاسترشاد بها في تقييم ما يشهده عالمنا العربي من تقلبات وتطورات ، ومن ثم بغية استلهاها في تقرير موقفنا ، كمواطنين مسؤولين ، لا تجاه التقلبات والتطورات وحسب ، بل تجاه ما يعد من تقلبات وتطورات ، واتجاه ما يُدبر من مخططات لتقلبات وتطورات ...

* * *

اما القواعد التاريخية هذه ، اما منطق الاحداث الذي يعذرنا المؤرخون ان نحن استبقنا حكمهم في السعي لظهاره ، فيتراءى لنا ملخصاً في مفارقتين ، ترتب عليهما ان تجتاز الاحداث السورية والمصرية مراحل خمساً متماسكة في ما يشبه الاتصال الضروري المحتم .

المفارقة الاولى هي ان هذه البلاد كانت تحكم بموجب نظم ديمقراطية من غير ان تكون قد توافرت لها الاسس المدنية والاقتصادية والاجتماعية التي بدونها لا تستقيم الديمقراطية ولا يمكن ان تستمر ، فكيف بها ان تنجح ؟ فالشعب لا يقدر على حكم نفسه بنفسه فعلاً ما لم يكن متحرراً من القيود التي تقسد عليه اختياره لمثليه ومحاسبته لهم ، بل القيود التي يفرض معها بمملوه انفسهم على الشعب ، سواء كان مريداً لهم او غير مريد ؛ فضلاً عن تلك القيود الاغلاً ، القيود المعنوية التي تشل العقل الشعبي والتي لا تحطمها الا التربية المدنية

المهادفة الى توفير قواعد المفاضلة لدى الشعب بين يمثل ويمثل ، والمهادفة من ثم الى تمكين الشعب من فرض ارادته على الحكم الممثل له باستمرار ، بحيث لا يأتي الحكم الا ما يعبر عن امانى الشعب ويضمن حقوقه ويؤمن مصالحه .

والمفارقة الثانية ، المنبثقة من الاولى ، هي ان هذه البلاد مستقلة نظرياً ، تتمتع بعالم السيادة القومية من الوجهة الحقوقية ، ولكنها ، لهنال انظمتها السياسية وضعف تركيبها الاجتماعي والاقتصادي ، وفقرها الحضري ، عدمية المناعة ضد الاستعمار باشكاله السلمية ، عاجزة عن مواجهته متى نازلها سياسياً او عسكرياً . فاستئثار المرافق الحيوية في ايدي الاجانب ، لا لسبق في وضع اليد ، بل كذلك وبنوع اخص لانعدام المعرفة والمقدرة لدى المؤسسات والهياكل الوطنية ؛ وعائدات الاستئثار ، ساعة تشارك فيها البلاد ، تهدر في اكثر الاحيان لفقدان التصميم او حتى التوجيه الاقتصادي الجدي . فضلاً عن ان هذه البلاد مضطرة ، من حيث الاعداد الحربي ، للاتكال على اجنبي ما ، لان لا مصانع حربية لها ، ولا تجهيز علمياً وتكنولوجياً يهدد الاعداد بشتي مظاهره . يضاف الى ذلك كله ان الحكم كانوا يسترسلون ، ولا يزال بعضهم يسترسل ، في ازدواجية ، خبيثة او ساذجة ؛ فهم يوهون على الشعوب بخرافة الجهاد ، في حين يتخذون في الحفاء موقفاً دولياً معيناً ، وذلك من غير ان يجرؤوا على تحمل تبعة هذا الموقف تجاه الشعب ، ولا على مطالبة الفريق الذي يقفون معه بما يفترض ان يترتب على هذا الموقف من فوائد للشعب او تبعات تجاه صيانة المصالح الوطنية العليا وضمائها .

(من هنا ، من هاتين المفارقتين ، كانت المرحلة الاولى في منطق الانقلابات : المرحلة التي وصفها حسني الزعيم بالمجيدية ، تبعاً لطغيان الحكم ، على ما يفترض في حكمهم من ديموقراطية ، وتبعاً لوهم الاسس التي اقاموا عليها حكمهم ، ولوهم السياج الذي احاطوا به سلامة الحكم والبلاد . حكام عطلوا الدستور فعلياً ان لم يكن حقوقياً ، او هم عطلوا فعله ، فافسدوا وتجبروا ، وعجزوا

حتى عن القيام بالكثير وظائف الحكم بداهة : الحفاظ على الامن الداخلي والخارجي ، على سلامة الوطن والمواطنين !

وتلي المرحلة الحميدة - وهي مرحلة التهيئة او التحفز - مرحلة الانتفاض ، وقد بدأ فيها الشعب يتسلم من غير ان يكون قد وعى بواثت نقيته ولا هو بين الطريق . ومظاهر تملله وانتفاضه متفاوتة في خطورتها وفي نطاقها ومداهها ، فهي تتخذ تارة شكل المظاهرات لاسباب جزئية ، وتتخذ طورا شكل الاغتيالات ، الا انها تسبب باستمرار ازمات وزارية طويلة عسيرة ، يأخذ بعضها برقاب بعض بحيث يجمع المراقبون على وصفها بازمة الحكم او ازمة النظام .

(ثم تأتي المرحلة الثالثة ، وهي المرحلة الحاسمة : مرحلة انقلاب الجيش على الحاكمين ، واستيلائه ، باسم الشعب ، على آلة الحكم ، واقامته انظمة مؤقتة بالتعاون ، ولو الى حد ، مع بعض الساسة المعارضين للاوضاع الحميدة او للنظام المقلوب - تعاون ما يلبث ان يولد الاحتكاك ، اما لتقلصه ، او لاتساعه ، او لنشوء اختلافات في وجهات النظر بين العسكريين والمدنيين ، بين السيد الفعلي وصاحب السيادة الشرعية او شبه الشرعية .)

ومن هذا الاحتكاك تتولد المرحلة الرابعة ، مرحلة تفتيش القوة الحاكمة ، في تكامل انقلابها على النظام القديم ، عن قواعد شعبية تقيم عليها نظامها ، بحيث تتمكن من الاستغناء عن تعاونت وابائهم من المدنيين ، ومن ثم اصطناع القوة الصافية لقواعد شعبية ، في شكل حزب او حركة ذات عقيدة هي ما يقدر الجيش او قواده انهم والبلاد يؤمنون بها ، وانها المعين الصالح لمبادئ الحكم الذي يشيدون . وفي هذه المرحلة يلج الجيش الساح السياسية خلال الجهاز المدني المبكر ، يصارع به الحركات الشعبية الاصيلة والاحزاب التقليدية ، ساعياً بواسطته لاقامة ديموقراطية موجهة .

اما المرحلة الخامسة ، التي انتهى اليها الانقلاب السوري ، بعد ان اجتازها مرات متتالية ، والتي لا يزال الانقلاب المصري يعانيها منذ خلاف محمد نجيب وجمال عبد الناصر ، فهي مرحلة انقضاء القوة على القوة ، وانقضاء وهن اي نظام يقوم على القوة الصافية ، وان تسترت بحركة شعبية آنية او فيها مقومات الصمود . وفي مثل هذه المرحلة ، كما اثبت سقوط حسني الزعيم ، تكون الغلبة للقوة الفعلية ، لان القوة تهيم للقوة ، والحكم الذي لا يستند الى غير القوة يظل استمراره رعنأ بعدم توافر قوة اقوى منه تنتصب في وجهه .

* * *

هذا ما يتراءى لنا انه منطق القوة ، وهو القاعدة التاريخية الكامنة وراء تطور الاحداث التي شهدناها ويشهدها العالم العربي ، والتي ابرزها الانقلاب او الانقلابات السورية ، والانقلاب المصري .
بقي انه اذا لم يكن من حق القارئ على المؤرخ ان يسأله اين تنتهي السلسلة واين يقود المنطق ، فمن حق القارئ على المراقب ان يسأل .

اما الجواب ، فلا يزال ملك التاريخ الذي يتحفز لان يكون ، وهو بعد مجرد امكانية ... بيد ان ثمة تساؤلات تقودنا المراقبة الى عتبها ، ولا بد من تسجيلها ، اولها التساؤل عن الحركات الشعبية الاصلية القادرة على اقامة نظم جديدة ، لا تستند الى القوة الصافية ، بل تكون نجسداً لارادة الشعب الحقيقية وطريقاً لنهضته ؟ وهذا التساؤل لا بد ان يكون مشفوعاً بالتساؤل الثاني الاخطر : هل يمكن اية حركة ، في اية دولة حديثة ، ان تقوم بانقلاب ما ، ساعة لا تكون القوة المجتدة الى جانبها ، او بالاحرى هل يمكن اية حركة ان تقلب حكماً يطمئن اليه الجيش فيكون بمثابة ديدبان يحمي من كل اعتداء مسلح او شبه مسلح ؟ واذا كان الجواب سلبياً ، وانه كذلك ، فالتساؤل الاخير والاعمق والقلق هو معرفة مدى امكانية بلوغ الحركات الشعبية الاصلية مراكز

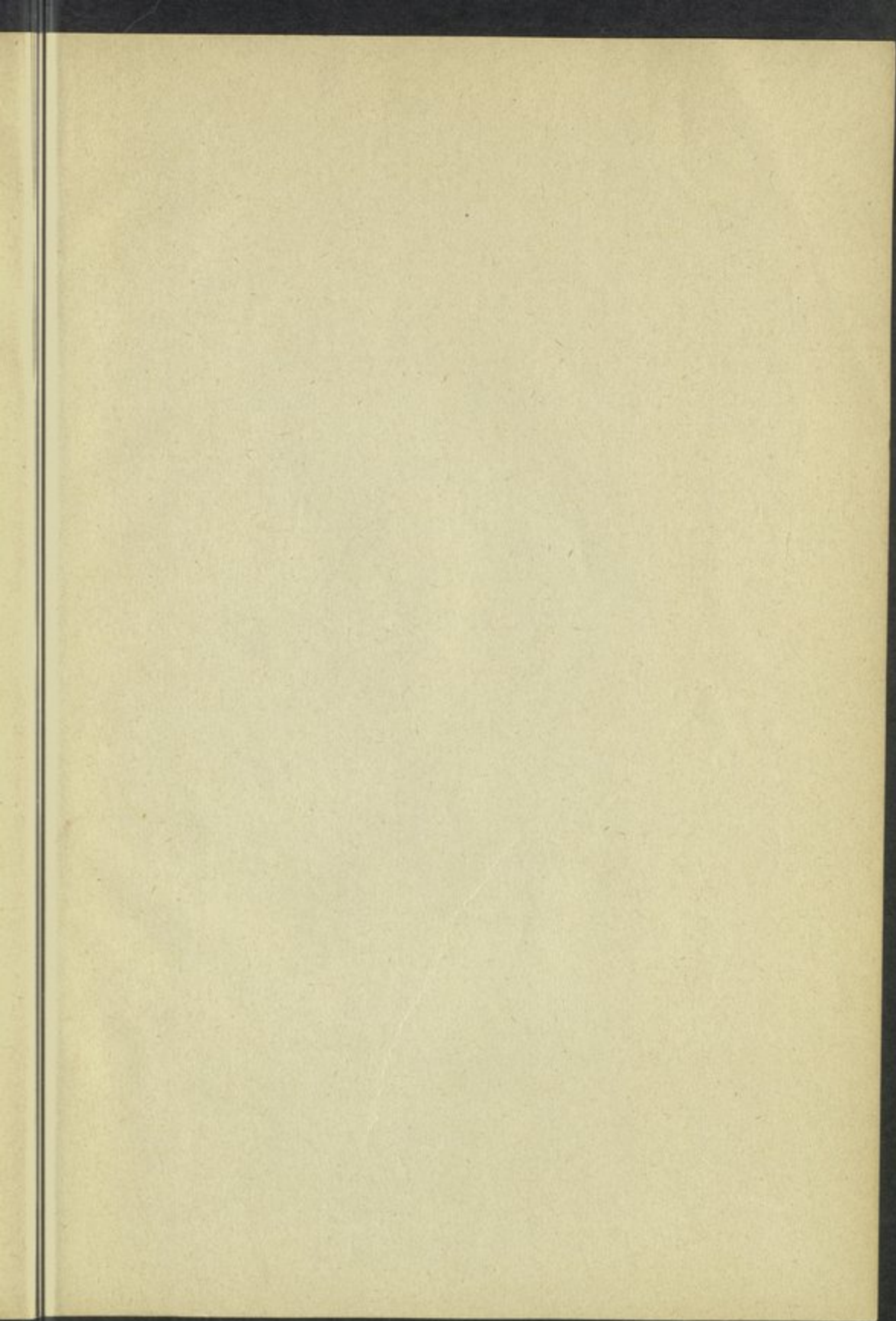
الحكم، من خلال النظم الديمقراطية القائمة، بغية اصلاح هذه النظم او تحويلها.

في هذا التساؤل نواجه ، من جديد ، المفارقة التي انطلقت منها الانقلابات :
نظام حكم حرّ، يمارسه شعب غير متحرر بعد... فهل يختار هذا الشعب محرويه
ام يظل ، كالمريض الجاهل ، يفضل الدجال المراوغ على الطبيب الموجه ،
فيقوده جهله الى التضحية بسلامته حتى لا يقاسي التضحية بالزهيد الزهيد من راحته
ومن الطمأنينة التي يتوهم انه متمتع بها ؟

الانقلاب السوري

•

تهيئة ومحفز



في خريف ١٩٤٨ ظهرت في افق السياسة السورية طلائع ازمة غير واضحة المعالم ، اذ استقال ممثلو الحزب الوطني في وزارة السيد جميل مردم لاسباب لم يفصحوا عنها ، ثم تبين ان استقالتهم مردها الى رغبة الحزب في احراج مركز جميل مردم والجلاته الى الاستقالة ، بعدما اخفقت سياسة حكومته في الداخل والخارج . ولم تفت مردم مقاصد الحزب الوطني ومراميه فحاول تدعيم مركزه «بترقيع» الوزارة . بيد ان صحف مناوئيه انبرت تهاجمه بعنف متهمه اياه بالتسبب بالهزائم التي مني بها الجيش في فلسطين ، ناسبة الى وزير الدفاع السابق السيد احمد الشرايبي تصرفات سائئة . وكان للحملة صداها في النفوس ، فقامت تظاهرات صاخبة هدفها الظاهر المطالبة بتأمين الكاز وتحسين الحالة الاقتصادية ، اما هدفها الحقيقي فهو التعبير عن سخط الناس على الحكم واساليب الحكم . وقد تجاهلت حكومة مردم الغاية الحقيقية من التظاهرات وحاولت قمعها بالقوة ، ولما عجزت قوى الامن عن اعادة الامن الى نصابه ، استعانت الحكومة بالجيش ، فرفض اطلاق النار على المتظاهرين ، مدلاً بذلك على تضامنه مع الناقين . عندئذ لم ير مردم بداً من الاعتزال فاستقال في اول كانون الاول ١٩٤٨ ، ولكنه شرع يقيم العراقل في طريق قيام حكومة جديدة ، وفي الوقت ذاته راح يتودد الى الجيش مدافعاً عن سياسته كوزير دفاع وكان قد حل محل الشرايبي بعد استقالته.

لم يؤد اعتزال مردم الى تهدئة الحال ، لان رئيس الجمهورية اساء فهم عوامل الازمة ، وحاول ان يفرض على البلاد حكومة لا تختلف عن سابقتها الا من حيث الاشخاص . فتجددت التظاهرات واستغل انصار «الهلال الحبيب» و«سوريا الكبرى» الوضع القلق وبرزت اتجاهات خطيرة تهدد الكيان السوري ونظام الحكم . وبعد ازمة وزارية استمرت اسبوعين استطاع السيد خالد العظم تأليف الوزارة في ١٦ كانون الاول من الحزبين الوطني والجمهوري وبعض المستقلين .

ازمة !

ليست الازمة الوزارية في سوريا من النوع الذي الفناه نحن في لبنان ، والفه السوريون انفسهم قبل ان تقوم في بلادهم احزاب ذات مبادئ وبرامج واهداف. فوراء استقالة وزراء الحزب الوطني الثلاثة دوافع لا تمت الى المسائل

الشخصية الا باسباب ضعيفة جداً ، وقد تنبأت الاوساط السياسية بهذه الاستقالة منذ ثلاثة اسابيع ، ولم يحل دون حصولها شعور الوزراء الثلاثة وحزبهم بان البلاد تجتاز ظروفاً عصيبة تتطلب اتحاد الكلمة ، لان الحزب الوطني لم يشأ الاستمرار في مشاطرة الحكومة تبعة سياستها ، هذه السياسة التي لم يكن راضياً عنها ، مؤمناً بجوداها .

واذا اخذنا بتصريحات اقطاب الحزب الوطني ، ولا سيما الوزراء المستقلين ، نجد ان الخلاف بين رئيس الحكومة والحزب الوطني يدور حول نقطتين مهمتين : الاولى تتناول سياسة الدولة الخارجية ، وتتناول الاخرى سياستها الاقتصادية .

يبدو لنا ان ما يأخذه الوطنيون على الحكومة في الحقل الاقتصادي من انها لا تتبع سياسة رشيدة ذات اهداف معينة ، ليس اكثر من ستار لاختفاء الدافع الحقيقي الى مناوأة السيد جميل مردم ومن يؤازره من رجال الحكومة . ذلك ان الحزب الوطني لم يقدم اقتراحاً ايجابياً بل اكتفى بنقد مسلك الحكومة . ولم يكن هذا شأنه في السياسة الخارجية ، فقد اوضح الناطقون بلسان الحزب انهم يؤمنون بجدوى سياسة التعاقد مع الدول الكبرى لان سياسة الانكماش والعزلة ليست بالسياسة الحكيمة التي تتلاءم والظروف الراهنة .

اما المعاهدات التي يدعو الحزب الوطني الى عقدها فليست كلها ذات طابع سياسي . فالوطنيون يأخذون على السيد مردم وحكومته ترددهم في توقيع الاتفاق التقدي مع فرنسا ، وتوقيع اتفاق التابلان ، بل يأخذون على الحكومة ميلها الى القطيعة الاقتصادية مع لبنان .

ولا شك في ان الحزب الوطني ، في اخذه بالسياسة الايجابية هذه ، انما يدلل على تفهم صحيح لواقع الحال ويخرج ، في بناء الدولة ، من نطاق القومية الانعزالية ، ويتحرر من الغوغائية التي تجعل رجل الدولة عبداً للشارع لا مديراً لأمور الشعب .

بقي ان يثبت الوطنيون انهم ايجابيون في التنظيم ، كما اثبتوا ايجابيتهم في

التوجيه السياسي . فقد دل التنظيم الحزبي الواسع الذي باشره قبيل الاستقالة على أنهم لن يكتفوا بهذه الاستقالة وبالخطب والتصريحات في نقد الحكومة ، بل يعملون على تنمية النظام الحزبي الذي هو ركن الحياة الدستورية ، ويقطعون الطريق على المناورات البرلمانية التي تفسد النظام الدستوري وتجعل الشخصيات السياسية غير مسؤولة عن سياستها تجاه الذين اولوها الثقة .

يصعب التكهن عما قد تسفر عنه حركة الحزب الوطني وعن المخرج الذي قد يقع عليه ساسة دمشق لحل الازمة الحاضرة ، خصوصاً وان ظروفها خارجة عن نطاق النظام البرلماني قد تساهم في تعقيد الموقف مقدمة جلاله ، ولكن على غير ما يشتهي بعض السوريين . وحينما نحن ان نسجل الآن ان حركة الحزب الوطني هذه تشكل ظاهرة جديدة قد يكون لها اثرها في اقامة سياسة القطر الشقيق على اسس جديدة .

١٠ تشرين الثاني ١٩٤٨

ماذا في دمشق ؟

لم تكن المظاهرات السورية مفاجأة للذين تتبعوا تطورات السياسة الشامية منذ استقالة السيد احمد الشرايبي من وزارة الدفاع لاشهر خلت ، كما انها لم تدهش الذين خبروا اساليب السياسة الشامية والعوامل الموجهة لها .

ذلك ان استقالة الشرايبي قد رافقها قلق عام عبر عنه بالشكوى والتذمر من تصرفات تحمل الشرايبي او حملوه وزرها ، ولم تكن استقالة الوزير الشاب او شخصية الشرايبي نفسه سبب القلق ، فقد كان هذا القلق نتيجة الوضع الشاذ ، بل الوضع المرتبك الذي اوجدته ظروف داخلية ودولية لم تواجهها الحكومة السورية بما يرضي الشعب من جهة ويضمن للدولة الاستقرار المنشود من جهة اخرى . وجاءت استقالة الوزراء الوطنيين الثلاثة فعمجت في انفجار النقمة المكبوتة ،

كما وضعت قضية بقاء الحكومة على بساط البحث ، باخراجها الى النور شتى المسائل التي كانت السلطات السورية تحاول تسويتها بالتى هي احسن . وشاء جميل مردم ان « يرفع » الوزارة ويتجاهل ما في استقالة وزراء الحزب الوطني من معان تخرج بها من نطاق الاستقالات التي فيها الناس في سوريا ، ولكنه وجد حكومته من الضعف والتفكك بحيث لا تستطيع مواجهة المجلس والرأي العام باي عمل تترتب عليه تبعات . فقد افلت من يدها زمام المجلس وبالتالي زمام الشارع الذي لم تستطع ارضاء فكان ما كان !...

ولئن تكن حوادث دمشق من برلمانية وشعبية تدل على ارتباك في حياة الامة وعلى عدم استقرار في سياسة البلاد ، فانها تدل ايضاً وبنوع خاص على ان هذه الامة لم تطمئن بعد الى النظام القائم فيها ، ولم تحسن تصريف شؤونها ومعالجة ازماتها في نطاقه . فهي تعتمد الى الخروج عليه كلما اثرت قضية حيوية بل تضعه موضع بحث كلما عرضت مناسبة من المناسبات التي تمت الى جوهر هذا النظام بصلة .

ولعل هذه الظاهرة هي التي تحمل المراقبين على ربط كل حادث سياسي يقع في سوريا بمشروع سياسي معين ، بل لعلها تتيح لدعاة هذا المشروع العمل لمشروعهم في نطاق الدولة السورية حيث يبدو الشعب غير مطمئن الى نظامه واساليب حكمه .

وقد تكون مظاهرات دمشق حركة عفوية عارضة لن يتروّب عليها اكثر من تربع هاشم الاتاسي او سواه في كرسي جميل مردم ، كما قد تكون حركة خطيرة مفتعلة لا تقف عند المطالبة بالكاز وتحسين الحالة الاقتصادية ، ولا عند المطالبة بحكام جدد او بحل المجلس ، بل تتناول النظام نفسه وتتعدى حدود الجمهورية . وههنا هنا انها حلقة في سلسلة احداث جسام شهدا ويشهدا العالم العربي وهي متأنية عن سخط الشعوب العربية على اساليب الحكم وتألّمها من الكوارث التي حلت بها وتوقها الى حكم مخلص واع وصرّيح .

٢ كانون الاول ١٩٤٨

هذه النعمة !

اثارت حوادث الشام في نفوس الكثيرين خشية على الاوضاع العربية ، بل ان بعضهم ذهب الى التاكيد ان تلك الحوادث ليست سوى مقدمة لحوادث مماثلة تكتسح البلاد العربية كافة ، وتقلب اوضاعها رأساً على عقب .

ويشير هؤلاء ، تدليلاً على صحة قولهم ، الى موجة التظاهرات التي بدأت تجتاح القاهرة ، فيقولون ان الحبل على الجرار ... بل يقول بعضهم : « اذا حلق جارك ، بل... » (« بيروت المساء »)

واذا قلت لهؤلاء ان القصد من مظاهرات دمشق والقاهرة ليس قلب الاوضاع ، بل هو مجرد تعبير عن نعمة الشعب على حكاهم لقضايا معينة وفي سبيل غايات معينة هناك مجال لاصلاحها في نطاق الاوضاع الراهنة ، قالوا ان الثورات كثيراً ما تبدأ لاسباب تافهة وتنتهي الى ما لم يحلم احد بانها ستنتهي اليه !...

اما ان حوادث دمشق والقاهرة - اذا كانت من شبه او علاقة بينها - ستنتهي الى غير ما قصده المتظاهرون ، فهذا ما لا يسعنا تأكيده ، كما لا يسعنا ضمان عكس ذلك ! والنهاية ، ولا شك ، رهن بحكمة الحكم بقدر ما هي رهن بوعي الشعوب وبجيوتها !

(ولكن الذي يهمنا في هذا المقام - يهمنا بالنسبة الى الحالة في لبنان بنوع خاص - هو ان قلب الاوضاع ربما لا يكون السبيل الوحيد لاصلاح ما يثير

نقمة الشعب ، بل قد يكون السبيل الى عكس ذلك تماماً .

نحن نفهم بأس الشارع الشاثر من الحكم بل من اساليب الحكم في البلاد العربية ، ونشاط الشارع بأسه هذا . ولكن ، هل اطمأن الشارع الى ان قلب الاوضاع سيغير الحكم واساليب الحكم ، او ان الحكم الذين ستجي بهم ثورته - وربما لا يجي بهم هو... - هم من غير جبهة الحكم الذين يتذمر منهم ؟

هذا ما نتساءل عنه ونحن ننظر الى الاتجاه الذي يراه بعضهم في حوادث دمشق والقاهرة ، والذي قد يكون مطابقاً للواقع ؛ غير ان تساؤلنا هذا لا يجعلنا نشك دقيقة واحدة في ضرورة القيام بعمل حاسم لاصلاح الوضع القائم في البلاد العربية والتكفير عن المزاثم التي منيت بها والكوارث التي حلت بنا .

ولا ننسى ، في هذا الظرف الحرج ، ان الشعوب هي بالنهاية سيدة الحكم وصانعتهم ، وهي تحكم على نفسها ، على حاضرها ومستقبلها ، في ظروف حرجية كهذه ، فان احسنت التصرف ، وعرفت ما تريد ، ومشت وراء من ارتاحت اليه كان لها ما تشد . اما اذا قيدت قيادة العميان ، و « اثيوت » لغير ما غاية ولا هدف ، فانها قد تستفيق حيث لا يطيب لها المقام... وتندم حيث لا تنفع الندامة .

هـ كانون الاول ١٩٤٨

ازمة تستمر

علق المراقبون السياسيون، الذين تتبعوا تطور الازمة السورية، آمالاً كبيرة على تكليف فضامة السيد هاشم الاتاسي تأليف وزارة قومية يضع قيامها حداً للتوتر ، وتكون مهمتها الاساسية اعادة الثقة الى نفوس الناس .

فهاشم الاتاسم رئيس جمهورية سابق ، وسياسي عرسته الايام ، يشفع به لدى الرأي العام ماض ناصع لم تعلق به لوثه . وبديهي ان يحمى المراقبون لفضامة السيد القوتلي هذا الاختيار الموفق وللسيد الاتاسي وطنيته الصادقة واقدامه حيث احجم كثير من الساسة، الذين يزخر بهم مسرح السياسة العملية، عن مواجهة الازمة والقيام بمحاولة حلها .

وقد جاء اخفاق السيد الاتاسي بعد استشارات استمرت ثلاثة ايام بلياليها صفة اليمة لانصار سياسة التهدئة. اما اسباب الاخفاق، فتعود في الدرجة الاولى الى ان الاتاسي سعى في سبيل الجمع بين عناصر متنافرة كان تنافرها السبب في قيام الازمة واستفحالها .

فهل يوفق الامير عادل ارسلان ، وهو شخصية غير مقيدة بارتباطات حزبية معينة ، الى ما لم يوفق اليه الرئيس الاتاسي ؟

يبدو ان الامير عادل لن يجرب تجربة الاتاسي، ولعل مرد ذلك الى اقتناعه

بان ائتلافاً بين عناصر متنافرة مثل حزب الشعب والحزب الوطني والحزب الجمهوري غير ممكن ، وفي حال تحقيقه فهو لن يعيش طويلاً. ولذلك نراه يعمد الى تشكيل وزارة من الحزبين الوطني والجمهوري اللذين يشكلان اكثرية نيابية .

فاذا نجح الامير عادل تكون حوادث دمشق قد انتهت الى ما تنتهي اليه اكثر الازمات الوزارية الطبيعية... اي الى استبدال وزارة من وزارة في نطاق نظام الحكم القائم ، دون ان يتربط على هذا التبديل حل البرلمان او نفوذ ملاك الساسة .

فهل تضع وزارة من هذا النوع حداً للازمة وللتوتر ولنقمة الشعب التي كادت تنقلب ثورة ؟

يتوقف ذلك على السياسة الجديدة - ولا ريب انها ستكون سياسة جديدة - التي ستبناها وزارة الامير عادل العتيبة . فبوسع هذه الوزارة ان تعالج الحالة الراهنة دون ان تنفض الدولة من اساسها ، شريطة ان يسلم الشعب بإمكانية الاصلاح في نطاق النظام القائم . اما اذا كان يكمن وراء الحركة الاخيرة رغبة في امور تتعدى الاصلاح في نطاق النظام ، فان فشل الامير عادل محقق ، حتى اذا وفق الى تركيب وزارته وضمن اكثرية نيابية لها .

الاربعاء ٨ كانون الاول ١٩٤٨

الى اين ؟

ما تزال سوريا تبحث عن حل لازمة دخلت يومها السابع عشر ، وهو رقم قياسي في الازمات الوزارية قلما سجله بلد من البلدان . فقد اعتدنا في لبنان وسوريا الترحيب بالوزارة الجديدة قبيل رحيل الوزارة المستقيلة او بعد استقالتها بساعات معدودات ، ولعل في تعقد الازمة السورية الحالية دليلاً على عمق اسبابها وتجاوزها النطاق التقليدي للازمات الوزارية .

انها ولا ريب ازمة نظام لا ازمة اشخاص واحزاب . فمن النادر ان تجد مجلساً يصعب تشكيل الوزارة من عناصره المختلفة ، ولا يعمد المسؤولون الى حله . ومن النادر ان تجد احزاباً نيابية تطالب بمحل المجلس وترفض الاشتراك في وزارة يؤدي تشكيلها الى حل هذا المجلس . كما ينذر ايضاً ان تجد بلداً يشور على حكاه ، ثم يطمئن ويهدأ بانتظار تشكيل وزارة قوامها هؤلاء الحكم انفسهم ، او فريق منهم .

هذه المفارقات مجتمعة تحمل المراقب على التطلع الى ما بعد الترتيبات الوزارية ، والى ما وراء الاستشارات والطبقات ، والتكليفات والاعتذارات الآخذ بعضها برقاب بعض ، في وقت يهب الاعصار تلو الاعصار على سوريا من الجهات الاربع ولا نسمي .

وقد يوفق الامير عادل ارسلان الى تشكيل وزارته وقد يعتذر للمرة الثانية

بل للمرة الثالثة، فليس المهم تشكيل الوزارة بل المهم ما يعقب هذا التشكيل...
فان وزارة نتربع في دست الحكم في هذا الظرف يتعين عليها ان تقوم بعمل
حاسم يتعدى ما ينتظر من وزارة جديدة في ظروف طبيعية . ان وزارة
تؤلف بعد ازمة استمرت ١٦ يوماً لا تبقى في الحكم اذا اُكتفت بثقة المجلس
الفائهم وبتقديم بيان وزاري يشتمل على ما اعتادت الوزارات الجديدة تعدادها من
المشاريع والوعود .

ان على الوزارة السورية العتيدة ان تواجه البلاد بسياسة قوية ، صريحة ،
مخلصة ، ليكتب لها التوفيق ، والا حق لنا ان نساءل الى اين تسير سوريا ؟

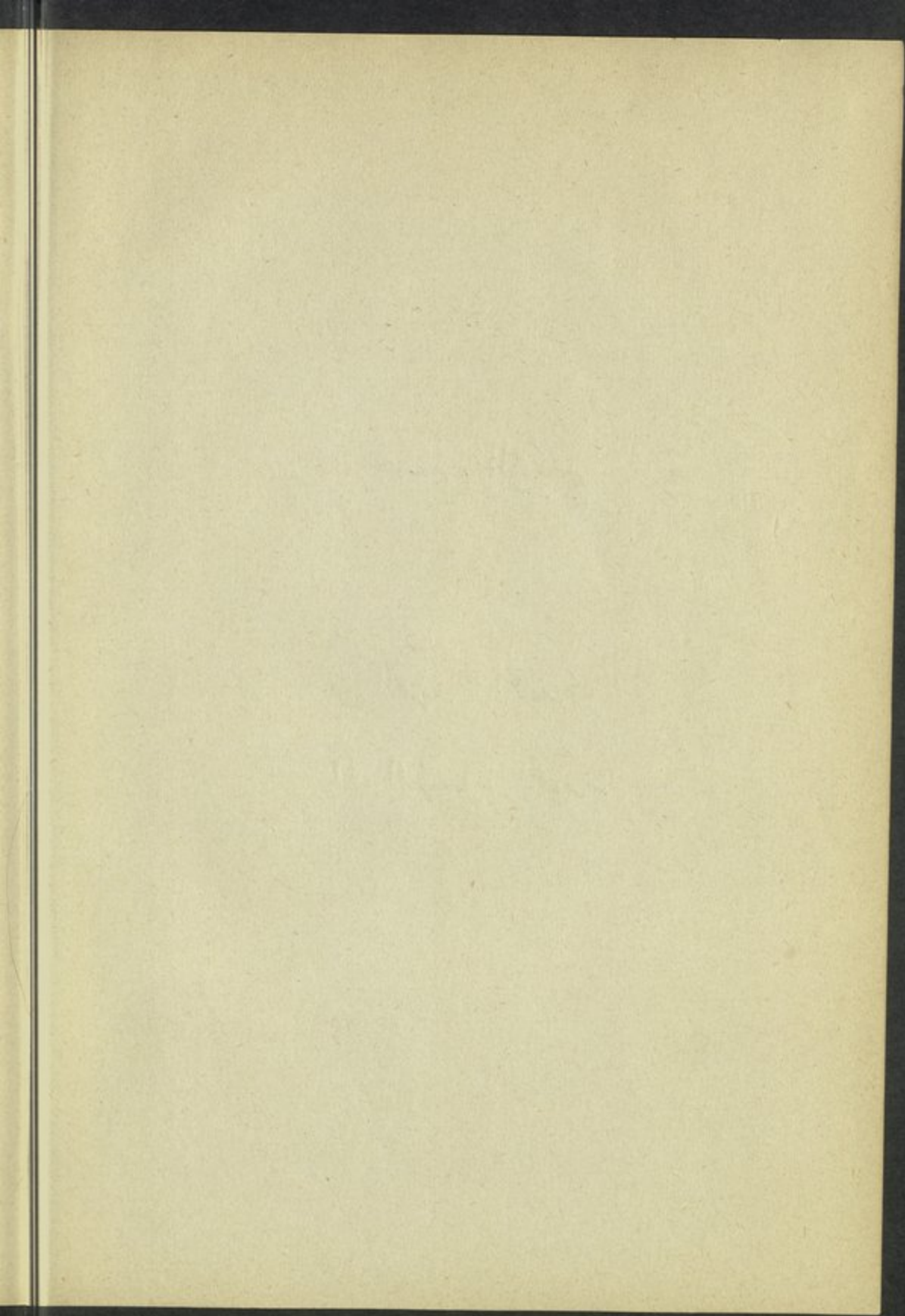
١٦ كانون الاول ١٩٤٨

حسني الزعيم

•

من العهد «المحمدي»

الى النهاية المحمدية



ان الازمة الوزارية التي استمرت اسبوعين وانتهت بقيام الوزارة العظمية لم تكن في الواقع ازمة حكم ، بل كانت ازمة نظام ، وقد تضافرت عوامل شتى ، داخلية وخارجية ، على زيادة هذه الازمة استفحالاً . ففي الداخل اتسعت الهوة الفاصلة بين الشعب وحكامه لان اصلاح الذي وعدت به الوزارة العظمية لم يتحقق منه شيء . وقام نزاع سافر بين العسكريين والحكومة لان القيادة تقدمت بمطالب معينة باسم الجيش فرفضت الحكومة هذه المطالب . واستغلت الاحزاب المعارضة للوضع والهيئات التي تعطف على مشاريع الوحدة والاتحاد هذا الخلاف ، فراحت توغر صدور العسكريين على الحكام مزينة لهم القيام بخطوة منقذة .

واندست العوامل الخارجية وسط هذه التيارات تحاول الافادة من الوضع القلق ، وانبرى العملاء يشعون ان الحكومة العراقية شرعت في حشد قواتها على الحدود وان رسلها اندسوا بين القبائل يبرسونها على العصابات ، وفي الوقت نفسه كانت صحف الاحزاب السورية المناوئة للحكام تنهى الافكار لحدث داخلي يطيح بالوضع المهترئ .

وكان هذا الحدث انقلاب الزعيم حسني الزعيم ...

قام الجيش السوري بحركته الانقلابية ليل ٣٠ - ٣١ آذار ١٩٤٩ ، فاعتقل رئيس الجمهورية ورئيس الوزارة ، وعلق الدستور . ولما لم يستطع زعيم الانقلاب التفاهم والمجلس النيابي عطل الدستور في اليوم الثالث للانقلاب حاصراً في نفسه السلطات كافة .

الدستور من العطلة الى التعطيل !...

لم يشأ الزعيم الزعيم ان يترك اي ايهام يلابس طبيعة انقلابه بعد ان صار الى ما صار اليه ، فاعلن صراحة انه دكتاتور عسكري ، وانه ينوي اصلاح البلاد وتطهيرها عن طريق حكم الفرد المباشر ، واعطاء الامة الدستور الذي تنوق اليه والذي يلائم مصالحها وتقدمها .

فهل كانت الزعيم يرمي الى اقامة هذا الحكم الفردي عندما عمد الى اعتقال رئيس الجمهورية ورئيس الوزارة ، ام ان تعطيل الدستور على الوجه الذي عطل به جاء نتيجة العطلة التي قضاها الدستور بين اعلان الانقلاب وحل المجلس ؟ وبالتالي ، هل يجوز الزعيم ، وقد عطل الدستور واقام نفسه حاكماً مطلقاً ، هل يجوز على رضى الشعب الذي ايده عندما قلب الهيئة الحاكمة «المتقوم» عليها؟ هذا هو السؤال الذي يجابه الآن حاكم سوريا الجديد ، والجواب عليه ستجمله تلك الوجوه الصبيحة التي كانت تفاخر بان انقلابها تم ولم تهرق نقطة دم واحدة ، وتلك الالسن التي كانت تصرخ ، والجماعير تجوب الشوارع : لقد انتهى العهد الحميدي ، فاهلاً بعهد الحرية والتقدم ! فان بقيت الوجوه صبيحة ، وان لم تنطلق غداً الالسن باللعنات ، فقل : لقد خلص الزعيم سوريا .

قد يقول قائل : لقد اعتمد الزعيم على تأييد الشعب عندما قلب الهيئة الحاكمة ، فالشعب اذن - الشعب الذي فرح بالانقلاب وهلل وكبّر - هذا الشعب قد ركل الدستور الذي تستر به هؤلاء الذين «استثمروا البلاد وسخروا الدولة لمصلحتهم الخاصة» ، فلو كانت الشعب يريد الدستور قبل نفسه ويضن بالدستور اكثر مما يضمن بالمصاحبة القومية وكيان الدولة ، لما رحب بالانقلاب ! فالشعب اذن لن يتراجع ، وهو مع الانقلاب الى النهاية .

اما ان يضع الشعب نفسه فوق الدستور ، فامر صحيح ، بل بديهي ، لان الشعب مصدر الدستور ، ومصدر السلطات . فله اذن ان يركل دستوراً ويحل دستوراً... ولكن له وحده هذا الحق ، ومنه لمثليه ، فهل يرضى الشعب ان يركل غيره الدستور باسمه ، وان يعطيه دستوراً جديداً على انه اصلح له واكثر انسجاماً مع امانيه ؟

هذا هو المأزق الذي وجدت فيه الدولة السورية نفسها طيلة ثلاثة ايام بعدما تركها الانقلاب العسكري ولا سلطة شرعية فيها .

ومن الخطأ ان نعتبر ان القضية كانت مشككية بحجة ، فلو انها كانت كذلك ،

لما تأخر القابض على زمام السلطة الفعلية - سلطة القوة - في قهر الشكليات بالضغط او العنف... فالقضية اذن اعمق من ذلك ، انها تمت الى اساس الحكم وتضع سوريا امام مستقبلها الدستوري وجهاً لوجه فإما ان تمضي مع الانقلاب الى النهاية او ان ترتد عنه الى مصير لا يسع احداً التكهن به .

وانه لبيدو لنا ان الانقلاب ، عندما بدأ ، لم يكن يرمي الى اقامة حكم دكتاتوري عسكري ، وان كان يحمل في نفسه بذور هذا الحكم . فهناك تطور واضح مر به الانقلاب من المرحلة الاولى التي اعلن فيها الزعيم انه قلب الهيئة الحاكمة باسم الشعب وانه يسلم السلطة الى الحكومة التي يختارها ممثلو الشعب ، الى المرحلة الاخيرة التي اعلن فيها تعطيل الدستور تلبية لرغبة الشعب ومنح نفسه صلاحيات رئيس الدولة وحصر في نفسه السلطات كافة .

فما هي العوامل التي احدثت هذا التطور؟ هل هي عوامل شخصية، نفسانية، مردها الى الغبطة تغمر الانسان وهو يعانق المجد ويلهو بالقوة ، ام هي عوامل سياسية اساسها عدم اتفاق الكلمة على تأليف حكومة برلمانية تتسلم سلطات الرئاسة الاولى التي شغرت بحركة قامت على هامش الدستور ؟

لعل العوامل الحقيقية هي هذه وتلك معاً ، ولكنها تتعدى هذه وتلك الى الوضع الدستوري البرلماني في صميمه . ان هذا الوضع هو الذي حال دون الخروج من المأزق الذي وجدت الدولة نفسها فيه ، لان الهيئات المنبثقة منه لم يكن بوسعها ان تحكم على نفسها تحت ضغط القوة وان ترسم تحت ضغط هذه القوة خطوط الاصلاح الذي سبق واخفقت في تحقيقه والذي يودي بتحقيقه بها .

* * *

عندما اعلن حسني الزعيم انه دكتاتور عسكري لم يفعل اكثر من مصارحة الناس ونفسه ، ومن مكاشفتهم ومكاشفة نفسه، بسر الانقلاب الذي كان محتوماً ان ينقلب دكتاتورية ولو الى حين .

لقد منح الانقلاب الدستور عطلة ، وترك الهيئات الدستورية التي بقيت حرة

تسمى في سبيل تسوية الموقف في نطاق الدستور، حتى اذا ما عاد هذا الدستور الى حيز التطبيق اغفل التاريخ الشرعي ما سطرته القوة . ولكن هذه المحاولة فشلت وانقلبت العطلة تعطيلاً لان غاية الانقلاب لم تكن لتقبل المساومة مع بواعث هذا الانقلاب .

فالتعطيل اذن كان منطقياً لا محيد عنه ، لان الوضع الذي سبق العطلة كان بمثابة تعطيل مموه للدستور الذي لم تقم له القوة المسلحة حساباً في ترتيب ما رتب .

فكيف السبيل الآن للعودة الى الحياة الدستورية ؟ وهل يعتبر الدستور الذي سنه اللجنة الدستورية العتيدة دستوراً، والهيئات المنبثقة من هذا الدستور هيئات شرعية ؟

وهل يعتبر الشعب ان هذه الهيئات تمثل ارادته تمثيلاً حقيقياً وقد جاءت بمشيئة رجل فرد اعتمد القوة سبيلاً الى الحكم واعطى الشعب نظاماً سياسياً لم يكن للشعب رأي في اختياره ؟

ان الجواب عن هذه الاسئلة ليس في الكتب ولا في السوابق التاريخية . انه في نفوس الذين فرحوا بالانقلاب وهللوا له ، هؤلاء الذين ينطق حسني الزعيم بلسانهم عندما يقول انه حل المجلس الذي انتخبوه هم .

فالشعب ان يختار بين ممثلين له : بطل الانقلاب العسكري والمجلس النيابي الخارج ؛ فاذا امن الزعيم الاستقرار في الحكم وحاز رضى الناس (ورضى اهل الشام صعب المنال) كان هو ممثلهم الحقيقي وكانت الهيئات المنبثقة من نظامه شرعية ، والدستور الذي تسنه ، الدستور الذي تريده الامة .

اما اذا انقلب الشعب على حاكمه الفرد ، فانه يكون قد استفاق من حلم جميل وادرك انه كان عليه ، عندما نقم على الفئة الحاكمة ، ان يميز بين الاشخاص والنظام وان يطيح بهم في نطاق الدستور، وان اعتمد لذلك سبلاً لم ينص عليها الدستور !

٣ نيسان ١٩٤٩

ثقة الشعب

بالامس كان الدمشقيون يقولون لك بفخار ان انقلابهم قد تم دون حادث، فلا رصاصة ولا صفة . وهم يفتخرون اليوم بانه لم يقع منذ الانقلاب حادث سرقة او حادث نشل ، وان جريمة واحدة لم تقع في اراضي الجمهورية في غضون المدة نفسها .

اما ان الانقلاب قد تم دون حادث فمسألة تعود الى اسباب عديدة ليس هنا مجال بحثها . واما ان خمسة عشر يوماً تنقضي على الانقلاب دون ان تقع خلالها في سوريا جريمة واحدة فظاهرة جدية بارت تستوقفنا ، نحن الذين طالما شكوا ضياع هيبة السلطة واختلال جبل الامن . فما هو مرد هذه الظاهرة في الشقيقة سوريا ؟

قد يقولون انه الرهبة التي اشاعتها في النفوس سلطة عسكرية استولت على الحكم ، واننا هنا في لبنان نفضل ان يظل كل شيء على حاله اذا كان ثمن الامن وهيبة الحكم انقلاباً تغتصب فيه السلطات اغتصاباً .

قد يكون هؤلاء على حق في قولهم انه اذا كان ثمن هيبة الحكم واستتباب الامن انقلاباً عسكرياً ، فلا كان هذا ولا كانت تلك . غير اننا نرى ان استتباب الامن وهيبة الحكم لا يقتضي توافرهما انقلاباً عسكرياً ، كما اننا نجل الانقلاب السوري عن ان يكون هدفه الاسمي بلوغ هذين الغرضين .

والواقع الذي يلسه كل مراقب يزور دمشق في هذه الايام وينظر الى الحقائق نظرة عميقة ، هو ان هيبة الحكم واستتباب الامن ناجمت عن نظرة جديدة الى السلطة مبعثها قيام السلطة الجديدة بمشاريع اصلاحية ضخمة تشيع في نفوس الناس الثقة بالحكم والاطمئنان الى انه حكم عادل يهدف اولاً وآخراً الى تأمين مصالح العباد واحقاق الحق .

فالسلطة تفقد هيبتها وتعجز عن اداء مهمتها متى حجب الشعب ثقته عنها . والشعب لا يضمن بالثقة على الحكومة الا متى لمس تقصيرها او تحيزها ، بما يضطره للجوء الى وسائله الخاصة لتأمين مصالحه وحمايتها اذا كان حسن النية ؛ اما اذا كان سيئها فانه يخرق القوانين ويتأدى في الاعتداء على مصالح الناس ، مطمئناً الى فقدان السلطة .

ان الانقلاب السوري لا يزال في مرحلته الاولى ، وقد وفق في هذه المرحلة الى كسب ثقة الشعب ، لا لانه خلع « المستثمرين والمستغلين » كما يدعونه ، بل لانه دشن عهده بالاعلان عن مناهج اصلاحي اساسي ومباشرة تنفيذه دون ما ابطاء ؛ ومن الضمانات التي يتسلح بها العهد الجديد ثقة الشعب ، هذه الثقة التي تجعل الحكم ، بمعناه الصحيح ، شيئاً ممكناً .

١٣ نيسان ١٩٤٩

اعلن الزعيم حسني الزعيم في بلاغات متتابة ان الجيش ثار لنفسه من الحكم الذين تجاهلوه واغفلوا شأنه ، وحالف الشعب الناقم على الاوضاع ، التوافق الى نظام جديد يعطمئن اليه. واكد الزعيم ان العسكريين لا يريدون الحكم لانفسهم وان سلطات الانقلاب ستؤمن للبلاد نظام حكم ديموقراطي برلماني جمهوري تحدد خطوطه ومؤسسته احكام دستور جديد .

ولكن بطل الانقلاب سارع في الحكم شهرين دون ان تبدر منه بادرة جديدة تدل على انه في سبيل « اقامة نظام ديموقراطي برلماني جمهوري » ، بل اعتمد في حكم البلاد الاساليب الدكتاتورية ، متخذاً من القوة وحدها مركزاً لحكمه.

حذار القوة !

يبرر الانقلابيون لجوهم الى القوة وتعطيلهم الدستور في سبيل اصلاح الحكم في سوريا بقولهم ان الدستور كان معطلاً ، عملياً ، في عهد القوتلي ، وان حكم القوتلي كان حكماً « حميداً » فلم يمكن بد اذن من الالتجاء الى القوة لازالة القوة ، ومن العمل على هاشم الدستور لاعادة الاحكام الدستورية .

ولقد رحب الشعب بانقلاب يستخر القوة ، بل الدستور ، في سبيل الاصلاح ، ورحب بالذين جاؤوا اليوم « بحجرونة » من الذين كانوا ، حتى الامس القريب ، « محريه » فربت اساليبهم نقمة سرعان ما انقلبت حقدًا وضغينة يستحلان كل عنف ضد الحكم .

وان في هذه المتناقضات التي يقوم عليها الانقلاب لعظة بليغة يجدر بالانقلابيين ان يأخذوا بها اليوم ، وهم يمعنون في استعمال القوة بحق من مهد لهم ورافقتهم في معركة الاصلاح التي هي علة وجود الانقلاب .

لسنا من الذين تجفلهم الاساليب « الدكتاتورية » ولا من الذين يرون ان القوة شرٌ كلها ، كما اننا ، في تعلقنا بالحرية ، نقدر القيود التي توضع في سبيل التمهيد للحرية باقامة الدعائم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يفترضها التمتع بحرية راحة منيعة .

ولكن الشعب الذي ينقلب على محوريه عندما يستسيغون استغلال الحكم خذمة مصالحهم ، الشعب الذي يسلم بالقوة تستخدم في سبيل خلاصه واصلاح حاله ، ان هذا الشعب لن يتورع عن رجم محوري اليوم وقلب حكمهم اذا هم اسكرتهم نشوة الحكم ، ففسوا الاصلاح الذي يكسبهم ثقة الناس ، واقاموا حكمهم على القوة دون سواها .

ان الحرية هي وحدها سبيل الحاكم الى نفوس شعبه ، والمحرر الحقيقي لا يحتاج الى اعتماد القوة سبيلاً للحكم لان ثقة الناس به هي قوته - والشعب لا يثق بحاكم لا يترك له حرية الاقتناع بصلاح حكمه .

لقد هيا حكم القوة في « العهد البائد » حكم القوة على يد زعيم الانقلاب ، فلا تطيين القوة للزعيم ولا يتعلقن بها فتصبح غاية بذاتها ، لئلا تنقلب عليه . وليتعض هو بما فعل بمن سبقوه ، اذا كان يريد من الناس ان يتعضوا بما فعله هؤلاء .

٧ حزيران ١٩٤٩

زايل حسني الزعيم زهوه في الحكم وبدا عليه بعد مضي ثلاثة اشهر على
الاتقلاب ان الرغبة في اعادة الديمقراطية الى سوريا قد زايلته كذلك ،
فاكتفى من « اصلاح الاوضاع » بدعوة الشعب الى استفتاء يضمن تربيته هو في
دست الحكم كرئيس دولة .

عودة الى الدستور؟

عندما قام الجيش السوري باعتقال فخامة السيد شكري القوتلي ورئيس
وزرائه لثلاثة اشهر خلت ، كانت حجة الزعيم حسني الزعيم قائد الجيش الذي
قام بالانقلاب ، ان سوريا كانت تحكم لمصلحة حكامها لا لمصلحة الشعب وان
الدستور السوري كان في عطلة ، لذلك اقتضى الامر تعطيل الدستور لاعادة
الديموقراطية الى الجمهورية السورية .

وقد مرت سوريا خلال هذه الاشهر الثلاثة باكثر من تجربة جزع لها
اصدقاء الحرية ، الحريصون على ان تعيش الجمهورية الشقيقة في ظل نظام
ديموقراطي سليم . ولعل انتخابات يوم السبت لم تكن اقل هذه التجارب دقة
ودلالة . فقد طاب لاکثر من مراقب ان يشبه هذه الانتخابات والاستفتاء
الذي رافقها بما يجري في البلاد الدكتاتورية ، حيث يعمد المالكون سعيداً الى
تغطية دكتاتوريتهم وتوجيهها بالشكليات الديمقراطية المسوخة .

ولئن كنا مع الذين يرون ان الانتخابات السورية كانت شكلية اكثر منها فعلية ، فاننا نرى على كل حال انها كانت تعبيراً صادقاً عن ثقة الشعب بالرجل الذي قلب اوضاع البلاد في سبيل اصلاحها، ولم يتورع عن تخطي الشكليات في سبيل الجوهر . ذلك ان التعبير عن ثقة الشعب ليس عملية حسابية ، والحاكم الديموقراطي الذي يضع الشعب في عنقه امانة الحكم لا يكون مبلغ الضميج الذي يتعالى حوله مقياساً لشعبية قد تكون مصطنعة .

ولا نخال احداً يشك في ان الشعب السوري الذي انتخب امس حسني الزعيم دون ان يتمتع بحرية الاختيار ، قد وضع ثقته بالزعيم مخلصاً ، وان امانة الحكم التي وضعها في عنق رجل الانقلاب لم يكن ليضعها في عنق سواه لو خُيِّر .

ولا نخال الزعيم يفوته الآن ، وقد تمرس في الحكم ثلاثة اشهر لعلها كانت ادق حقبة في تاريخ سوريا الحديث ، ان الحكم امانة ، وان كل سلطان يزول الا سلطان الشعب . فالشعب الذي يوليه ثقته وينصبه حاكماً عليه ، والشعب الذي تقبل عناصره المستنيرة خرقاً للدستور في سبيل جوهر الدستور ، ان هذا الشعب لقادر على ان يسحب هذه الثقة وان ينشد حاكماً آخر وان يرحب بزعيم انقلاب جديد .

وليتق رئيس الجمهورية ان القوة التي حكم بها بالامس وهو بطل انقلاب ، ليست سبيلاً الى قلب الرعية، وان الحاكم الذي لا يغدو من يقلبه بطلاً هو الذي يملك قلوب رعاياه ويوفر لهم اسباب الاطمئنان .

فليكن حسني الزعيم ذلك الحاكم

٢٨ حزيران ١٩٤٩

في طريق العودة الى الدستور

من الزعامة الى الاشارة

على اثر حصول الانقلاب ، وبينما كانت الدوائر السياسية ، في دمشق وغير دمشق ، منصبة على درس الوضع الجديد من حيث شرعيته ، سألت « النهار » الاستاذ فارس الحوري عن رأيه في هذا الوضع ، فأجاب : « لا شك في ان الحركة الانقلابية هي غير دستورية ، ولكنها وقعت فلا يصح والحالة هذه الوقوف في وجهها او وضع العراقيل في سبيلها ... اما الدستور والاشكال الدستورية ، فحياة الامة فوق الدستور واشكاله . ويهمننا بالدرجة الاولى حياة الامة وبقاء الدولة واستمرارها وحماية الكيان السوري » .

وعلق الشيخ الذي كانت تنظر اليه الامة في ذلك الظرف العصيب المضطرب نظرتها الى الحكم العدل - علّق على حديثه هذا فقال : ان كل انقلاب عرفه التاريخ بات انقلاباً « شرعياً » فور نجاحه ، وبات « بطله » بطلاً منقذاً ... وكذلك كل انقلاب اخفق قيل انه غير شرعي وحكم على « بطله » بالموت ...

وغني عن القول ان الاستاذ فارس الحوري ، عندما مشى يوم السبت الى صندوق الاقتراع ليضع ورقته في جملة الاوراق التي وضعها العمال والفلاحون ، والتجار والصناعيون ، والمثقفون والسياسيون ، انما كان يعمل بوحى ما قاله لنا ،

وهو لا يرتاب هنيئة واحدة بـ « شرعية » الانتخاب والاستفتاء الذي كان يجري .

الا اننا لا نخال الاستاذ فارس الحوري كان يشك في ان نتيجة الاقتراع لن تكون غير تلك السلسلة من « نعم ، نعم » على كل سؤال طلب من الشعب ان يجيب عليه . ولكنه وضع ورقته يقيناً منه - اذا صح ان الارقام تعبر عن عواطف الشعب وتفكيره وارادته - بان نسبة « لا » في كل سؤال لا تقل اهمية عن « نعم » الاجمالية التي يسفر عنها الاستفتاء .

نقول ذلك على سبيل المثال ونحن لا نعلم بالضبط كيف صوت الاستاذ الرئيس . بيد اننا نميل الى الاعتقاد بانه كان في جملة ، بل في طليعة الذين ابوا ان يقولوا « نعم ، نعم » على طول الخط ، انما اعملوا الفكر الحر في موضوع الاسئلة ومداهها فجاءت « نعمهم » الضائعة في خضم « نعم » ذات اهمية خاصة هي غير الاهمية العددية ، وجاءت « لا » الصادرة عنهم اهم من كل « نعم » وابتعد دلالة لانها تعبر بصدق عما يخالج الفئة التي تحرص على مستقبل الامة حرصها على نجاح الانقلاب .

لقد سئل الشعب السوري هل يريد انتخاب رئيس جمهوريته مباشرة ، فقال « لا » ٦١٣ سورياً فقط ، بينما قال « نعم » ٧٢٨٧٢ سورياً . وسئل الشعب هل يريد ان يحول رئيس الجمهورية اشتراعي دستور جديد فقال « لا » ٢١٧٥ سورياً ، بينما لم يقل « لا » سوى ٢٠٥٦ سورياً عندما سئل الشعب هل يوافق على منح الرئيس صلاحية اصدار المراسيم الاشتراعية بوجه عام .

ولئن كان يحق للرئيس الجديد ، دستورياً وشرعياً ، ان يضرب عرض الافق بهذه الارقام وان يستند الى ارادة الاكثرية الساحقة ، فان عليه ، اذا هو شاء ان يراعي رغبات الشعب كلها ، وان يتسلح بارادة الشعب الكلية ، عليه ألا يسقط من حسابه هذه الارقام الضئيلة تمثل ولا ريب النخبة السورية التي

تعرف كيف تختار والتي تعرف بالتالي كيف تساند رئيس دولة وزعيم انقلاب مساندة واعية ، كما تعرف كيف تجس عنه تأييدها ساعة يعوزه هذا التأييد اكثر من تأييد الملايين التي لا تعرف كيف تختار .

وبعد ، ففي تبدل لقب حسني الزعيم من زعيم الى مشير معنى لعله من تدبير القدر ، بل العناية : لقد كان حسني الزعيم بالامس بطل انقلاب و « زعيم » امة له ، بل عليه ، ان يتخطى كل شيء في سبيل نجاح انقلابه ، وهو اليوم رئيس دولة ، بل « مشير » امة ، عليه ان يسوس الشعب ، وفضل سبيل هو ان يأخذ بعين الاعتبار شتى ميول الشعب وتزعانته ، وان يراعي بنوع خاص رأي تلك الفئة التي تأبى ان تقول دائماً « نعم ، نعم » .

٢٩ حزيران ١٩٤٩

زعيم يمني

تسلم السيد حسني الزعيم مقاليد الرئاسة الاولى منذ يومين متسلحاً باصوات السوريين ، ومتسلحاً ، على الاخص ، بالثقة المقرونة بالاعجاب توليه اياها امة لا تزال تساءل كيف نبت فيها هذا الانسان الذي استولى على الحكم بصورة عجائبية ، ومضى يقلب اوضاع الدولة رأساً على عقب غير آبه لشيء .

ويبدو ان « المشير » لم تفرقه المظاهر التي تحيط بمقام صاحب الفخامة ، بل ظل ذلك الزعيم ذا الحيوية المتفجرة الذي يخشى على الوقت ان يمر ، لانه يريد ان يلا كل ساعة ، بل كل دقيقة من حياة سوريا الجديدة بمشاريع تصلح سوريا وتجعل منها تلك الامة المتحضرة الراقية ، وتلك الدولة الحديثة التي تزعم الشرق

العربي وتقوده في معارج التقدم وتمكّنه من ان يلعب، في خضم السياسة العالمية، ذلك الدور الذي يعود اليه ، والذي كانت تقيّد منه قوى هي غير قواه ، ولمصلحة هي غير مصلحته .

لقد عاجلنا في المقالين السابقين نتيجة الانتخاب والاستفتاء الذي جرى في سوريا، واستخلصنا مغازي ذلك الحدث الخطير ، ونوّهنا ، على ضوء العودة الى الدستور ، بالدور الجديد الذي يتربّ على الزعيم . وبيّنا اليوم ان نشير الى دور الرئيس الجديد في تلك الناحية من الحياة القومية التي تفوق الدستور اهمية، والتي يستمد منها الدستور حيويته، الا وهي تحرير الشعب وبناء الدولة. فريّس الدولة الجديد لا يستمد قوته من الجيش الذي حمّله الى الحكم ، ولا من الجبهة التي يقف فيها وقفة الاسد، ولا من آلاف الاصوات التي صاحت: « نعم، نعم » يوم السبت الفائت، انه يستمد قوته من ارادة الشعب السوري بان يكون له حاكم يحركه ويبنى دولته . وبالتالي فان سياج الزعامة هو الاعمال التي يقوم بها الزعيم في سبيل تنفيذ ارادة الامة ، التي هي امانة بين يديه .

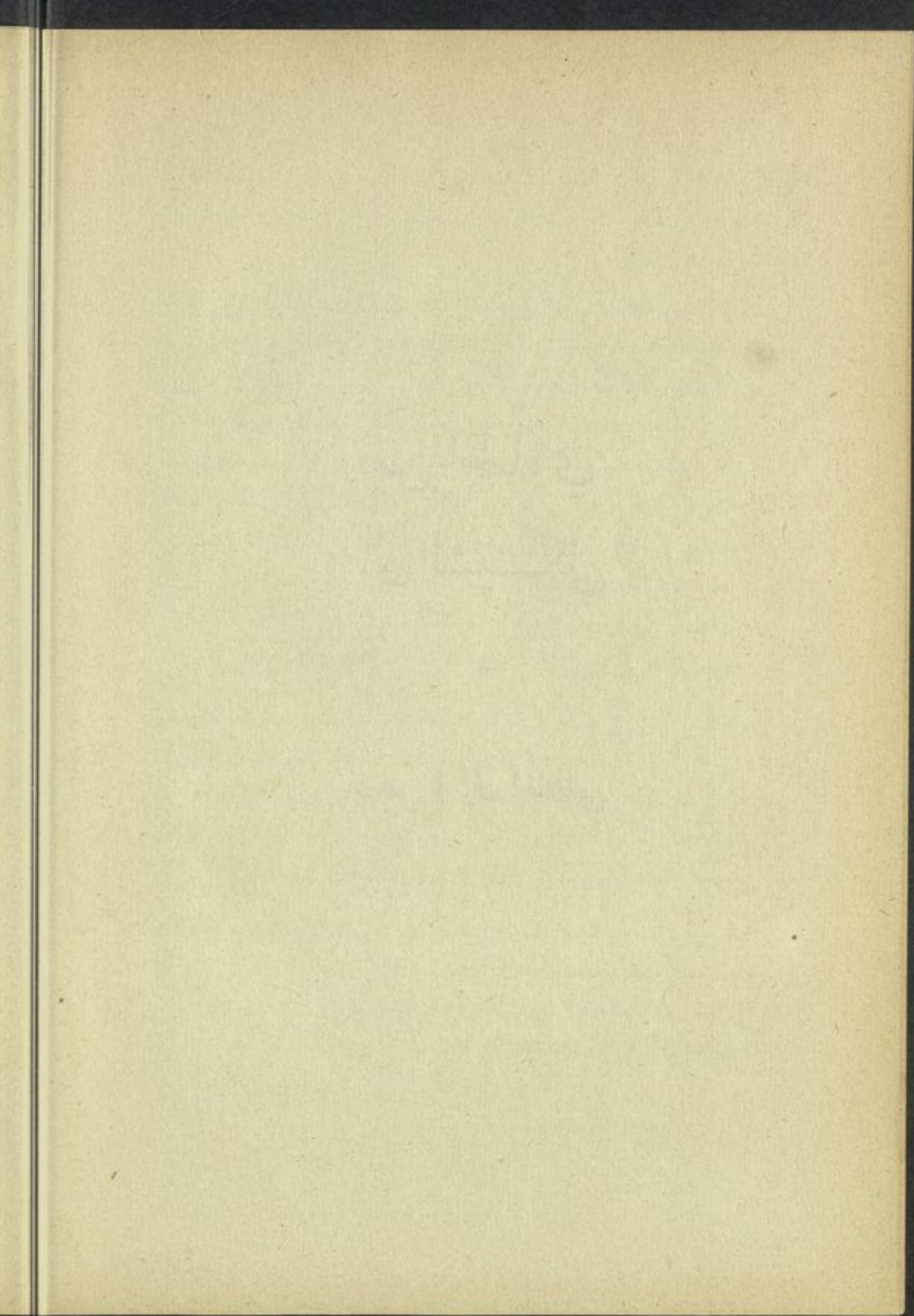
يقولون : ليس من بناء الاّ ويسبقه هدم . وهذا قول حق ، وقد برهن الزعيم عن انه لا يتهيب صنماً ولا يجبن امام تقليد ، وقد اعمل معول الهدم في دعائم اكثر من هيكل شادته الرجعية او حافظ عليه رجالها . ولكن الزعيم برهن ايضا عن انه ذلك الدماغ الذي تتفجر منه المشاريع الاصلاحية وبوجه المشترعين خيّر البلاد ، ومزيتة في ذلك انه يتحلى بشجاعة لا تهولها عقبة .

فليثق رئيس سوريا الجديد ان له في نفس كل محب للحضارة مشبع بفكرة الدولة ، حصناً منيعاً ومنبع تأييد لا ينضب ، اذا عرف كيف يحمل معه الى مقام الرئاسة - ذلك المقام السامي المحفوف بمزالق السياسة - ارادة البناء ، وقرن الى تحطيم الاصنام تشييد الهياكل النيرة .

من الحناوي
الى الشيشكلي

•

رجوع الى المنطوق



لم يدم انقلاب حسني الزعيم اكثر من اربعة اشهر ونصف شهر، فقد وقع في ليل ٣٠ - ٣١ آذار ١٩٤٩ وطوح به انقلاب الزعيم الحناوي ليل ١٥ - ١٦ آب ١٩٤٩ . ودمشق التي هالت للانقلاب الاول هالت كذلك للانقلاب الثاني لان حسني الزعيم خرج على مبادئ انقلابه ، وبدلاً من ان يقيم لسوريا نظاماً جديداً تطمئن اليه ، عزل الساطة الشرعية واحل نفسه محلها . واذا كان التاريخ يسجل لحسني الزعيم وضعه سوريا على طريق الحضارة ، فانه يسجل عليه في الوقت نفسه استنثاره بالسلطة وتنكيله بالحريات واعتاده الخداع والمواربة سيلاً الى احراز المكاسب السياسية .

واذا كانت هذه المساوىء هي السبب الظاهر لحصول الانقلاب الثاني ، فقد كان من اسبابه الخفية نقمة فريق من الضباط على حسني الزعيم لانه غدر بزعيم الحركة القومية الاجتماعية ، وتنكر لرفاقه في الانقلاب الاول . تضاف الى هذه الاسباب عوامل خارجية ابرزها غمدي الزعيم للهاشميين وحلفائهم .

في طريق الدستور

لسوريا اليوم اصدقاء كثير ، يخشون ، وقد انتفضت تبنك الانتفاضتين الجبارتين ، ان يزول كيائها وتفقد شخصيتها ، لانها لم تشأ ان تبقي في عنقها النير الذي بات ، وكأنه لكيانها صيغة ولشخصيتها قالب ! ان هؤلاء يخشون على سوريا من حريتها ، وليس ما يقنعهم بخطئهم ، ان هم اخطأوا ، غير برهان تأتي به سوريا على ان الحرية التي استعادت ليست مطلقة من قيود الاستمرار في البقاء والمصلحة القومية العليا وتقدم الشعب ورفاهيته ، تلك القيود المستمدة من جوهر الحرية نفسها ، والتي ان زالت ، زال معنى الحرية وقيمتها الانسانية .

فاستمرار سوريا في البقاء رهن اذن بايجاد عنصر استقرار يؤمن انتقال السلطات من ايدي الذين اقاموا انفسهم اولياء على مستقبل البلاد الى ايدي الذين سيأتون الى الحكم مع عودة الدستور . قد يرى البعض ان لا عنصر استقرار يجيد بسوريا عن طريق الانقلابات المتكررة غير خضوع نظام الحكم فيها لتاج لا يعرضه للزوال مجرد تبدل الاوضاع التي دونه . ولكنه يفوت هذا البعض ان الارادة الشعبية هي ، ذاتها ، عنصر حي فيه من مقومات الاستمرار ما يجعله ضماناً مثلي لاستقرار الاوضاع المنبثقة منه . اما انتقاص الشعب على السلطات فانه ، بما فيه من تعريض لاستقرار الحكم واستمراره ، دليل على حيوية الارادة الشعبية ، التي لها ، في التعبير عن نفسها ، وسائل تحطم احياناً القوالب التي تحجر فيها...

وبعد ، يسألونك كيف تُعرف الارادة الشعبية ، واذا اختل الميزان الدستوري فأين نبحث عن مقاييس تدلنا على الارادة الشعبية الحقيقية ؟ انه من حق العلم ان يسأل هذا السؤال ... ولكن من حق الحياة على العلم ان يحمل رجل العلم على الاقرار بان الشعور الانساني والفكر الانساني يتمردان على المقاييس الجامدة ، وبالتالي فان للجماعات في الاعلان عن شعورها وفكرها الف وسيلة ووسيلة لا يعرف العلم كيف يميز الصحيح منها من غير الصحيح ، وانما يحك صحتها الحقيقي هو قدرتها على اثبات صحتها في معترك الصراع السياسي .

واذا طبقنا هذه النظرية على الوضع السوري ، لمسنا كيف ان الشعب الذي هلل للانقلاب الاول كرّس صدق تعبير الانقلابيين عن ارادته ، بالرغم من تعطيلهم الدستور ، ولمسنا كيف ان الشعب الذي بدأ يشعر بكابوس حسني الزعيم في آخر عهده ، باح بارادته للانقلابيين الذين غمسوا ايديهم بدم بطل الانقلاب الاول ، فلم يجدوا من الذين هللوا له بالامس غير الشكر والتهليل . ان هذه الظاهرة التي يشاء بعضهم ان يرى فيها عنواناً لتقلب السوريين ، هي بالواقع دليل على حيوية الشعب السوري .

وقد يسأل سائل : كيف تجيز لنفسها ضمة من الرجال ان تسن لسوريا دستوراً جديداً يكون اساس قيام السلطات الجديدة التي يطلب منها تكريسها؟ ان الجواب على هذا السؤال يعود بنا الى حق الثورة ، اي الى حق الاقلية التي تلمس في نفسها القدرة على تحقيق رغبات الاكثرية ، بان تحطم الاوضاع القائمة ، وان تحقق للاكثرية رغباتها ؛ ولا يكتب النجاح لثورة اذا لم تكن تعبر فعلاً عن رغبات الاكثرية . فلقد عطل القوتلي الدستور عندما عبث به تحقيقاً لمصالحه الشخصية ، فزور الارادة الشعبية ، وبالتالي فسخ للاقلية الثورية في مجال هدم الاوضاع التي اقامها ، وهكذا فعلت ، فلقيت من تأييد الشعب اولاً ، وثانياً ، خير مكرس لشرعية ما قامت به .

فبديهي اذن ان تبيع هذه الاقلية لنفسها سن دستور يستوحى من المبادئ التي حدثتها الى قلب الاوضاع الدستورية السابقة ، اما اذا عادت للشعب تستفتيه بموجب الانظمة التي اتاحت لسادة العهد البائد تزوير الارادة الشعبية ، فانها تكون قد انكرت حقيقتها وانكرت بالتالي حقها بالثورة .

وان في اشراف حكومة ، تكاد تمثل كل النزعات ، على الانتخابات المقبلة لضمانه بان فئة لن تزور على فئة ، وبان الشعب يجمع او يكاد على تكريس شرعية ما جرى على هامش الدستور .

ان الطريق الذي تسلكه سوريا للعودة الى الحياة الدستورية هو الطريق الشرعي الوحيد ، لا لانه يستند الى نص مقدس او عرف سليم ، بل لانه طريق الشعب الذي تسيره الارادة القومية .

٢٠ ايلول ١٩٤٩

كان بديهيًا بعدما استقرت الامور واطمأنت الى استقرارها نفوس رجال
الانقلاب الثاني، كان بديهيًا ان يستفي الانقلاب الشعب السوري استفتاء حرًا في
نظام الحكم الذي يريد ، وفي الاشخاص الذين يثق بقدرتهم على سن دستور
جديد للبلاد، فعمدت وزارة هاشم الاتاسي التي تلت الحكم فور وقوع الانقلاب
الى تعديل قانون الانتخاب ثم حددت يوم ١٥ تشرين الثاني ١٩٤٩ موعداً
لا انتخاب مجلس تأسيسي يتولى سن دستور جديد .

امتحان !

عندما قلب الزعيم حسني الزعيم الاوضاع القائمة ، اكثّر من التحدث عن
عهد جديد يطل على سوريا ، وعن رجال جدد يتولون الاحكام في البلد الذي
امعن القيمون على امره استئثاراً له ، وهدراً لمصلحه . اما كيف يأتي هؤلاء
الرجال الجدد الى الحكم ، وهل ينتخبهم الشعب اذا خيّر بينهم وبين رجال
« العهد البائد » ، ثم هل يحترم الانقلاب ارادة الشعب ، اذا شاء الشعب ان
يبقى زمام الحكم في ايدي الذين قلبهم الزعيم - فاسئلة كانت اخطر ما ووجه به
الزعيم ، بل كانت عقدة الانقلاب ، وعقدة الديموقراطية في سوريا الانقلاب .
وقد طرحت « النهار » هذه الاسئلة على الزعيم الزعيم (وكان يومها اكرم حوراني
الناطق بلسانه) فاجاب « ان موقف الشعب من الانقلاب فيه كل الدلالات
على الاتجاه نحو ايلاء الجيل الجديد مقدراته ، فقد اثبت الشعب في غبطته
وتأييده الانقلاب انه سمّ اولئك الذين اساؤوا التصرف بمقاليد الحكم ، وانه
متى فسح امامه مجال اختيار ممثليه بحرية فلن يختار سوى الذين يتوسم فيهم الخير
ويلبس فيهم الجد والفهم والاخلاص . »

وشاءت الظروف ان يبرهن الشعب عن صحة ما قاله حسني الزعيم فيه
قبل ان يفسح له حسني الزعيم في مجال البرهان... فولى الزعيم وسط « غبطة
الشعب » ، ذلك الشعب الذي « اغتبط » بمجيئه .

واليوم تتاح للشعب السوري الفرصة الاولى ليعبر عن رأيه بحرية ، فيختار اول مجلس لسوريا بعد ان وضع حسني الزعيم سوريا في طريق التقدم . فهل يصوت الشعب للمبادئ والمثل التي كلفته خضتين قل مثيلهما في تاريخه ، ام انه يصفع الذين ظنوا انه يتوق الى حياة جديدة ونظام جديد ؟

في سوريا اليوم امتحان للشعب وامتحان للذين أقيموا ولاة عليه الى ان يعبر عن ارادته ، وامتحان للذين حكموه الى ان « قُبِعُوا » عن دست الحكم بالقوة . اما النتيجة ، فلن تعرف بتلك العملية الحسابية التي تجري في المساء ، عندما تفرغ الصناديق وتعد الوريقات التي القيمت فيها ؛ النتيجة تعرف عندما يقبل الناس على الصناديق ، تعرف بمعرفة نسبة المقترعين ، وبمعرفة النظام الذي تجري فيه عملية الاقتراع ، وبمعرفة العوامل التي اثرت في هذا الاقتراع... فحرية الناخبين لا تضمن بابتعاد الجيش ، مثلاً ، عن صناديق الاقتراع ، فقد يكون الجيش ديدبان الحرية . وحرية الناخب هي ان يفسح له مجال ارادة ما يلميه عليه تفكيره ، وذلك بازالة كل ضغط على ارادته ، بل كل اغراء له .

واملنا ، وسوريا تقف اليوم على عتبة حياة جديدة ، ان يبرهن ولاة امرها ، وان يبرهن شعبها ، ان للديموقراطية في هذه البلاد بقية من امل بالنجاح .

لقد قيل ان انتخابات ١٥ تشرين الثاني ستكون استفتاء حول بقاء الكيان السوري . وقد تكون كذلك ، بالرغم من ان قضية الكيان السوري لم تعد القضية الرئيسية المعروضة على الناخبين . ولكن الامر الاكيد هو ان انتخابات ١٥ تشرين ستكون استفتاء بشأن مصير الديموقراطية في سوريا . ومن مفارقات الديموقراطية انها تتيح للشعب حرية رفضها ، ورفض نعمتها . وقد يفعل الشعب السوري ذلك ، فيختار اعادة القديم الذي قيل فيه ما قيل .

بقي ان نعلم ما اذا كان ابطال التقدم في سوريا يخضعون لقرار الشعب ، ويرتضون الديموقراطية سبيل الرجعة الى الحكم .

١٥ تشرين الثاني ١٩٤٩

في عهد السيد الجديد

للمرة الاولى منذ ثمانية اشهر يؤم بناية البرلمان السوري ، وقد جلت عنها المصفحات التي اقيمت ديدباناً لها ، اناس من الذين قال فيهم الرجل الذي علق الدستور بقوته في نيسان ، انهم لا يصلحون لغير الكلام . اما المهمة التي نيّطت بهؤلاء ، وفيهم من اشترك في اول جمعية تمثيلية انبثقت من الشعب السوري ، وفيهم من تطأ قدماء للمرة الاولى عتبة البرلمان - اما المهمة التي نيّطت بهؤلاء فهي تأسيس دولة جديدة في اقدم واعرق وطن ، وصوغ دستور يضمن لهذه الدولة الجديدة - القديمة استقراراً غير ذلك الاستقرار الذي دفعت ثمناً لسرابه انقلابين متلاحقين ، ويضمن لها تقدماً لا يتنافى مع تقاليد العريقة .

اما ذلك المجلس الذي تستفيق البلاد على سيادته المطلقة والذي يقبل على المهمة التاريخية ، مهمة اعادة الشرعية ، فانه بالرغم من تمثيله وجه سوريا تمثيلاً يكاد يكون ناجزاً ، يجتمع مثقلاً بوزر الاشرعية التي حبلت به وبوزر التيارات الدولية التي تتنازعه وبوزر ذلك السيف الذي يبدو ، على زهده في الحكم ، وكأنه ارادة فوق ارادة السيد ، تردعه عن الذهاب الى حيث قد يرغب دون ان تفصح عما ترغب هي فيه .

وكانا بهذا المجلس يدرك عظم المهمة وثقل العبء ، فتراه مرتبكاً ، وترى رئيسه الذي لمع ككنايب معارض في آخر مجلس نيابي ، وعُرف عنه قوة الشكيلة وهدوء الاعصاب - تراه يستسلم لاقلية تملك زمام المناورة وتعرف كيف تحمل الاكثوية على الاخذ برأيها هي ، موهمة اياها بانها انما تعمل في سبيل الاجماع - اقلية زاد في لمعانها غياب وجوه ، مهما قيل في اخطائها ، تظل نجوماً برلمانية .

وكانا بهذا المجلس متعب بسيادته المطلقة ، مرتبك ، يكاد لا يعرف ماذا يفعل بها وكيف يتصرف ، فهو حائر لا يعرف بالضبط باي قانون يتقيد واي

نظام يتبع ، وهل ينتخب رئيساً للدولة مسؤولاً تجاهه او يترك للحكومة الحالية الصلاحيات التي لها وينصرف هو الى سن الدستور فحسب ، او يتنازل عن بعض سيادته بل كلها للحكومة يتعزى بانه هو الذي اقامها وجعلها مستقلة عنه غير مسؤولة تجاهه ... فهل كان يعقل ، في وضع غير هذا الوضع ، ان يجتمع النواب في جلسة قبل جلسة الافتتاح بيوم ، جلسة جعلوها « بروفة » او « مسودة » يتوزعون فيها ادوار الجلسة الرسمية ؟ ولكن سيادة المجلس قد انتقمت من التدبير المسرحي (والمعذرة من الرئيس الكيخيا !) عندما رفع الكيخيا الجلسة مدة ربع ساعة ، ريثما تنظر اللجنة الخاصة في مشروع الدستور الموقت وتعود بالموافقة حتى ينتخب هاشم الاتاسي رئيساً للدولة فوراً ، فظلت الجلسة معطلة زهاء ساعة وعادت اللجنة تقول انها لم تتفق وانها ترغب في تأجيل البحث الى نهار غد !

هذه السيادة المطلقة هي مناط امل الشعب السوري وامل الذين يتحركون على مشاهدة ارادة شعب من الشعوب العربية تفعل ، طليقة من كل قيد وكل ترتيب مسرحي . افليس من حقنا على هذه الارادة الشعبية المتجسدة ، ان نأمل منها عملاً مثالياً يرسم لسوريا ، بمعزل عن التيارات الداخلية والخارجية التي تحيق بها ، ذلك المستقبل الذي نتوق اليه ؟

١٣ كانون الاول ١٩٤٩

الدستور والرئاسة

اصر المجلس التأسيسي على ان تكون لسيادته الغلبة على الترتيبات المسرحية ... فامتدت تلك الدقائق الخمس عشرة التي ظن الرئيس الكيخيا انها تكفي للاتفاق على مشروع الدستور الموقت ، امتدت وامتدت حتى تجاوزت الثلاثة ايام . ويقال ان الايام الثلاثة ما كانت لتكون ثلاثة وحسب لو لم يستدع مرجع لا - دستوري السيد حسني البرازي ويشر عليه بانخاذ الموقف الذي يعجل بالخروج من المأزق . واننا لنرى في ظاهرة التأخر هذه بادرة طيبة من جانب المجلس

تدل على ادراك تام لخطورة القضايا التي يواجه بها وعلى استعداد صادق لتجريبها .
فمسألة الدستور الموقت تثير القضية الدستورية من اساسها وتضع على بساط
البحث السيادة التي اولتها الامة نوابها . فكان على المجلس التأسيسي ان يبت فيما
اذا كان يجوز له ان يفرط في هذه السيادة فيوليها بدوره هيئة مستقلة عنه غير
مسؤولة تجاهه ، كما كان عليه ان يبت في اصل مهمته وما اذا كان يحق له ان
ينصرف عن سن الدستور الى محاسبة الحكومة واشتراك القوانين العادية . وبديهي
ان الحل الذي توصل اليه المجلس هو حل غاية في البقاة والحكمة ، لانه يحرمه من
المهمة البرلمانية دون ان يترك للسلطة التي يقيمها الدستور الموقت حق التصرف
بكيان الامة وربط مصيرها بآية تعهدات دولية . فضلاً عن ان هذا الحل
يفض مشكلة الازمات الحكومية بجعله مدة النظام الموقت محددة بثلاثة اشهر .

ولا يسعنا الا ان نقف قليلاً عندما سمي « قضية الرئاسات » وما
قبل من ان هذه القضية هي التي خلقت الازمة الدستورية دون سائر الاعتبارات
التشريعية والنظرية . اننا لا ننكر ما في هذا القول من صدق ، ولكننا لا
نرى كيف يصح اعتبار قضية الرئاسات ، ولا سياتر رئاسة الدولة الموقته ، في هذا
الظرف ، قضية ثانوية : ان هذه القضية لم تكن قضية شخصية بحجة بل تعدت
الاشخاص الى ما يمثله هؤلاء من نزعة سياسية وقدرة على توجيه البلاد نحو الخير
والاستقرار . وغني عن القول ان في اختيار الشيخ الجليل هاشم الاتاسي لرئاسة
سوريا الفتاة مغزى جميلاً : ان سوريا الجديدة التي تقوم على ارادة تحطيم ماضي
الاستقلال الملوث لا تتنكر للقيم الحية التي ادخرها لها تاريخها الاستقلالي .
وهي ، في ثورتها ، تجل الحكمة التي تكسب بالاختبار اكثر مما تكسب بمعرفة
المثل العليا .

بقي ان نعلم كيف سيأتي هذا « القسم » الذي نبط امر وضعه بثلاثة من
اقطاب المستقلين ، ورثهم المجلس من العهود السابقة واتخذوا من الكيان السوري
موقفاً لا يجبهله احد ، وقد صارحوا به الامة .

١٥ كانون الاول ١٩٤٩

اجريت الانتخابات واسفرت عن فوز حزب الشعب بأكثرية تمنح له توجيه أعمال المجلس التأسيسي ، وسرت في اعقاب الانتخابات شائعات مؤداها ان اصابع اجنبية تدخلت لضمان فوز مرشحي حزب الشعب لانه الحزب الذي يقول بقيام اتحاد سوري - عراقي. وبقيت الشائعات شائعات الى ان انتخبت الجمعية التأسيسية في ١٥ كانون الاول السيد هاشم الاتاسي رئيساً للدولة ، لا رئيساً للجمهورية، مما حل خصوم الاتحاد على تأويل هذه البادرة بقولهم ان الاكثرية في الجمعية التأسيسية لا تؤيد النظام الجمهوري لانها جادة في تحقيق المشروع الاتحادي على اساس جعل بغداد عاصمة الدولة الاتحادية، على أن تكون دمشق مقراً لنائب الملك . وفي ١٧ كانون فقا خصوم الاتحاد الدميل في الجمعية التأسيسية عندهما أثبتت مسألة القسم الذي يجب أن يؤديه رئيس الدولة ، فقد خلا القسم من نص يتعهد بموجبه الرئيس بالمحافظة على الجمهورية ، واشتمل على تعهد بالسعي لتحقيق الوحدة العربية - فقا خصوم الاتحاد الدميل باتهامهم الاكثرية التي أيدت صيغة القسم بالعمل على نفس الكيان السوري .

وعند فجر ٢٠ كانون الاول ١٩٤٩ قلب العقيد اديب الشيشكلي ورفاقه الضباط الزعيم الخناوي وكبار معاونيه بحجة تطهير الاركان العامة من خصوم الجمهورية ، العاملين في سبيل وحدة عربية لم تتوافر بعد المقومات الكفيلة بتحقيقها لمصلحة الشعوب العربية، ولكن ابطال الانقلاب الثالث لم يتعرضوا السلطات المدنية القائمة .

القسم السوري

يؤدي فخامة السيد هاشم الاتاسي رئيس الدولة السورية يوم الاثنين اليمين الدستورية امام المجلس التأسيسي ، فيتعهد باحترام قوانين الدولة وبالمحافظة على « استقلال الوطن وسيادته وسلامة اراضيه » وبصيانة اموال الدولة والعمل « لتحقيق وحدة الاقطار العربية » وهو النص الذي اقره المجلس التأسيسي مساء السبت .

ولا ريب ان هذا القسم هو قسم فريد لم يسبق لرئيس دولة حتى ولا لبسمر ك نفسه ، ان اقسمه . ففيه يتعهد رئيس الدولة السورية الموقت في مرحلة الانتقال

التي يشرف خلالها على مقدرات البلاد ، بالعمل لفكرة قومية تتعدى نطاق الدولة التي يرئسها . فنحن نحى هذا التقليد الدستوري الجديد الذي يجعل ولاه رئيس الدولة لفكرة قومية لا للدولة نفسها فقط .

ليسمح لنا واضعو القسم الذين لا نكتم اعجابنا بصراحتهم - وفيهم السيد حسني البرازي الذي قصر خطابه في المجلس التأسيسي على المطالبة بالصراحة - ليسمح لنا واضعو القسم ان نوجه اليهم سؤالين اثنين يوجيها نص القسم لكل من يتبع فيه :

اولاً : كيف يقسم فخامة الاتامي بالمحافظة على سيادة الوطن او قل الدولة ، وهو الاصح ، ويتعهد من جهة اخرى بالعمل على تحقيق فكرة تزول بتحقيقها سيادة الدولة التي يرئس ؟

ثانياً : يتحدث القسم عن « استقلال الوطن » والمحافظة عليه ، ثم يربط هذا القسم رئيس الدولة بتحقيق وحدة الاقطار العربية . أليس تحقيق هذه الوحدة سبيلاً الى ذوبان الدولة السورية فيها ؟

قد يقول قائل ان سيادة الدولة السورية واستقلالها لا يزولان متى تحققت وحدة الاقطار العربية ، وقد يكون لهذا القول بعض الوجهة ، ولكن كان من حقنا ان ننتظر ، اذا كانت هذه هي العقيدة التي اوحى بالقسم ، ان يقال بصراحة ان الوطن الذي يعنيه القسم انما هو الوطن العربي لا الوطن السوري . وبعد فلعل الوجه الاهم في هذا القسم ليس الوجه العقائدي ، انما هو الوجه السياسي : اي ان يفسح امام رئيس الدولة مجال العمل لمشروع معين ليس من يجهله . فاذا كان ذلك كذلك فالابهام الذي لاحظناه لعبة بارعة لا يسعنا الا ان ننهي لجنة الدستور عليها .

بقي ان نقول لهذه اللجنة والمجلس التأسيسي : ان العبرة في العمل لا في القول ، وتحقيق الوحدة العربية يعود امره الى الشعوب العربية والى من توليت هذه عليها . ولن يتم ذلك بمجرد قسم يؤديه رئيس الدولة .

١٨ كانون الاول ١٩٤٩

انقلاب... ولا انقلاب!

لقد اوجد ما حصل ويحصل في سوريا منذ تسعة اشهر هاجساً نستطيع ان نسميه هاجس الانقلابات. فالحادثان اللذان اطاحا بالقوتلي وبمن اطاح بالقوتلي قد سيطرا على ذهنية الناس فجعلاهم على يقين بان سوريا لا بد مواجهة انقلاباً ثالثاً يخرج بها من المأزق الذي وجدت نفسها فيه ، بعد ان تعثر المجلس التأسيسي في خطاه الاولى . فما كاد راديو دمشق يعلن ان اديب الشيشكلي قد اعتقل سامي الحناوي حتى هتف الناس : « هوذا الانقلاب الثالث قد حصل » ، ولولا بقية من خفر لقالوا : « هوذا الانقلاب الموعود ! »

ولا نظلم الرأي العام اذا قلنا ان هذا الرأي العام قد حسب حساب الانقلاب « الموعود » ساعة اطلع على نص القسم الذي وضعه المجلس التأسيسي ، فارتفع اكثر من صوت يؤكد ان الاسبوع لن ينقضي الا والاتاسي والبرازي بل والكيخيا في المزه يترحمون على عهد من سبقهم اليها... ولا نظلم الرأي العام، ولا نفكري عليه اذا قلنا ان الناس لا يزالون مترددين في تصديق ما يقال ويؤكد من ان الاتاسي لا يزال في قصره وان الكيخيا ترأس بعد ظهر الاثنين المجلس التأسيسي الذي وضع القسم اياه ، وقد اجتمع هذا المجلس غير متمنطق بالحراب ، ولا محاط بالمصفحات .

ولعل في ارتياب الناس اقراراً بحقيقة مؤلمة - يحس لها اكثر من سوام

المثاليون الذين تحمسوا للانقلاب وللانقلاب المضاد - هي ان حسني الزعيم ورفاقه قد اوجدوا سابقة خطيرة وتقليداً نكاد نقول انه مخيف . ولكن ثمة ما يعزينا ويجعلنا نأمل ان تقف سلسلة الانقلابات عند حد : ان الذين ذكرت اسماؤهم همساً عندما اطاح حسني الزعيم بالقوطني وذكرت اسماؤهم بما يشبه الهمس عندما اطاح الحناوي بالزعيم ، هم الذين يطيحون اليوم بالحناوي . فمن الانصاف اذن ان يُعلن ان هذه الانقلابات المتتالية ليست انقلاباً يهدم انقلاباً ، انما هي وليدة فكرة واحدة تسعى الى تثبيت حقيقتها وارادتها .

لقد قبل يوم استولى الحناوي على الزمام انه جاء باسم الجيش يعيد الانقلاب المنحرف الى سياقه الاصلي ، وهذا هو انقلاب الشيشكلي يقوم السياق مرة اخرى . ولئن كانت عملية التقويم الاولى قد كلفت سوريا حياة انسانين وسجن بضعة رجال ، فان العملية الثانية لم تكلفها سوى سجن رجلين . فبديهي ان التجربة قد نفعت وان الثمن قد بنحس ! فمن حقنا اذن ان نأمل الا تكون ثمة عملية ثالثة .

وبعد ، فالدلائل تشير الى ان هذا الانقلاب المصغر الذي لم يتعد نطاق الاركان لن تحصر اهميته السياسية في القيادة العسكرية وحدها ، سواء سجن « محترفو السياسة » او لم يسجنوا ، والايام القليلة التي تفصلنا عن تأليف الوزارة واجتماع المجلس التأسيسي ثانية ستوضح لنا النتائج السياسية التي تنجم عن هذه الحقيقة الاساسية : ان الجيش لم يبق حامياً للوطن مؤثراً امر حكامه ، انما اقام نفسه ديدباناً لكيان الدولة حارساً لنظامها ، يقوم بحمد السيف ، الذي لم تقلده اياه سلطة فوق سلطته ، اعوجاج حكام يقر الجيش ان الشعب قد اختارهم .

٢٠ كانون الاول ١٩٤٩

ازمة الحكم

يبدو ان الانقلاب السوري الثالث، الذي افنعونا بانه ليس انقلاباً ، قد زاد ازمة الحكم في سوريا تعقيداً بحيث قد يفرق اثره اثر اي انقلاب سبقه . ذلك ان الانقلاب الاول فرض على البلاد حكماً معيناً ووجه سياستها توجيهاً رسمه الجيش صراحة ؛ وجاء الانقلاب الثاني ففرض حكومة ولكنه لم يفرض حكماً ، وترك للشعب حرية اختيار من يصوغ دستور الدولة ويرسم سياستها القومية . اما هذا الانقلاب الذي « ليس انقلاباً » فقد وضع لحرية الذين انتخبهم الشعب حدوداً ، ورسم سياسة البلاد القومية دون ان يكون زعماؤه او قادته مرتبطين بآية مسؤولية دستورية او شبه دستورية ، ولا متحملين تبعة تحقيق ما يرغبون الى سواهم تحقيقه .

واذا نحن صدقنا ما يقال من ان الجيش او الناطقين باسمه يتدخلون مباشرة في امر تأليف الحكومة ، يكون الانقلاب الثالث قد عطل الارادة الشعبية وافسد عملية الحكم الجمهوري الذي تدخل باسمه لاقضاء الحناوي .
واذا لم تكن هذه ازمة حكم ، فكيف تكون ازمة الحكم اذن ؟

لسنا من الذين يريدون التدخل في شؤون سوريا الداخلية ، ولكننا نؤمن بان من حق الشعب دون سواه ان يقرر مصيره ويختار نظام الحكم الذي يريد . ولقد ايدنا الانقلاب الاول والانقلاب الثاني ، ولم نعاد الانقلاب الثالث لاننا اعتبرنا ان كلا من هذه الحركات جاءت تعبيراً عن الارادة الشعبية التي لا نستأثر صناديق الاقتراع بالتعبير عنها . ولئن كنا لا نرى ان في التعلق باهداب الاستقرار سبيلاً سويّاً الى تأمين الحرية الشعبية ، فانه لا يسعنا ان نسلم بجعل

التدخل العسكري اداة لتصحيح الارادة الشعبية كلما اعتبر الجيش ان هذه
الارادة تشط او تشذ .

وبعد ، فلقد انعبت سوريا الانقلابات ، وانا على ثقة من ان هذا الجيش ،
الذي يجب سوريا فوق حبه لنفسه ، سيدرك ان الارادة الشعبية فوق ارادته ،
وانه - وان كانت سياج الامة وديدبان كيان الدولة - ليس هو بالمؤسسة
الصالحة لحكم البلاد .

٢٣ كانون الاول ١٩٤٩

ازدواج السيادة

منذ ان كان في سوريا حسني الزعيم والجمهورية الشقيقة تمر باغرب المفارقات
السياسية والدستورية ، ولكنها لم تشهد بعد حدثاً اغرب من استقالة وزارة
القدسسي بعد مرور اربع وعشرين ساعة على تأليفها ! فهذا الحدث ، على بساطته ،
وعلى ضوالة اهمية ما ترتب عليه من نتائج مباشرة ، له من المغازي والدلالات
العميقة ما لم يكن للانقلاب الثالث نفسه .

اما السبب في ذلك ، فليس استقالة الوزارة بعد تأليفها باربع وعشرين
ساعة ، فحسب - وقد شهدنا في البلاد الديموقراطية العريقة وزارات تسقط بعد
تأليفها بثلاث ساعات ، او حتى بنصف ساعة فقط - بل وجه الغرابة هو في
ان الوزارة لم « تسقط » امام البرلمان ، ولا استقالت من تلقائها لانه لم يسعها
ضمان اكثرية برلمانية او تحقيق الانسجام في صفوفها ، انما استقالت لاسباب
تتعدى نطاق « اللعبة البرلمانية » بل تتعدى نطاق الدستور ، وقل نطاق الشرعية .
فعندما تضطر وزارة تألفت من عناصر تضمن لها ، في المجلس ، المطلق الصلاحية ،
الاكثرية المطلقة - عندما تستقبل مثل هذه الوزارة يكون المجلس المطلق

الصلاحية محدود السيادة ، لا على البلاد وجهاز الحكم فحسب ، بل على نفسه ! وبدني انه لا يمكن ان نعتبر وضعاً كهذا الوضع سبيلاً لعودة سوريا الى الشرعية والى الحكم الدستوري ، سواء اكان ذلك الحكم جمهورياً ام كان ملكياً .

عندما دعي الشعب لانتخاب المجلس التأسيسي ، قيل ان مقدرات البلاد ستوضع في يده... ولكن ما ان اجتمع هذا المجلس حتى شعر الناس ، وفي مقدمتهم اعضاء المجلس نفسه ، ان المجلس الممثل بوزر الاشرعية التي جلبت به ، متعب بسيادته المطلقة ، مرتبك ، يكاد لا يعرف ماذا يفعل بتلك السيادة ، ولا كيف يتصرف بها... وشعر الناس وفي مقدمتهم اعضاء المجلس ان فوق المجلس سيفاً مصلتاً - سيف جعل نفسه ، على زهده في الحكم ، ارادة فوق ارادة السيد ، تردعه عن الذهاب الى حيث قد يرغب ، دون ان تفصح عما ترغب هي فيه .

وها هي هذه الارادة العليا ، التي شعر بها الناس وشعر بها اعضاء المجلس ايضاً ، تتحرك ، وكأنها لا تزال تنهيب التحول الى ارادة ايجابية - تتحرك لتفصح عما لا تريد ، من غير ان تجرؤ تماماً على اعلان ما تريد ولا على القبض على زمام السلطة ، او جزء منها. ان هذه الارادة ، التي اكتسبت من اقلاتها حسني الزعيم حقاً في الحكم ، كما اكتسبت من قتله ومن اعتقال الحناوي امثلة ، تخشى السلطة وتتأبى السيادة ، ولكنها تأبى ان تكون محكومة وهي القادرة على ان تكون حاكمة ، بل تأبى ان يأتي الحكم على غير ما تشتهي .

فهل 'ترغم هذه الارادة ، على كونها ارادة مطلقة ، هل 'ترغم ، تحت ضغط الظروف ، على التحول الى سلطة حاكمة ، بدلاً من ان تكون سيفاً مصلتاً فوق رأس السلطة ؟

حبذا لو تتحول ، اذا كان لها حقاً مثل اعلى تعمل من اجله... اما اذا كانت لا تجرؤ على الحكم ، فلتترك للذين اعترفوا بتمثيلهم الشعب ان يحكموا.

٢٧ كانون الاول ١٩٤٩

وزارة الاستقرار

... واخيراً تألفت الوزارة السورية التي يبدو انها ستعمر اكثر من اربع وعشرين ساعة . فقد وفق السيد خالد العظم ، السياسي الذي غنم من الدبلوماسية لباقه ومن الحياد اهلية ، وفق الى جمع الاضداد في وزارة تمثل المجلس التأسيسي وتتمتع برضى السيد الذي جعل ارادته افعل من ارادة ممثلي الشعب المطلق الصلاحية .

وبديهي ان وزارة كهذه لن تعود الى المجلس التأسيسي في شؤون الدولة ، فلا تصرفه عن اشتراغ الدستور الجديد الذي انما انتخب لسنه . وهكذا تكون اولى النتائج المترتبة على تأليف الحكومة بالشكل الذي تألفت به ، مهر البلاد بالدستور الذي يدشن عهداً جديداً في تاريخها .

بقي ان نعلم مدى تأثير الحكومة في عملية التشريع وتوجيهها ، والى اي مدى سيتأثر المجلس بالتوازن الدقيق الذي روعي في توزيع المراكز الحكومية ، والذي يخالف نسبة الاكثوية والاقلية في المجلس .

ان الدستور هو التعبير عن امانى البلاد ، وهو الصيغة القانونية للعقائد التي تأخذ بها الامة وللتقاليد التي يعيشها الشعب ، فهل يترك لأكثوية المجلس التأسيسي ان تقرر بحرية ما هي امانى البلاد وما هي مصالحها ، وما هي العقيدة التي

تأخذ بها الامة ، وان تصوغ ، دوغما تقييد ، تقاليد الشعب الذي انتخبها في نظام الحكم الاساسي ؟

ليس من يجهل ان حكومة القدسي لم تسقط لان الاكثوية لم تكن مضمونة لها ، وان الحناوي لم يخلع لان اكثوية المجلس التأسيسي تنكرت له ونزعت منه ثقتها ؛ فهل يعتبر السيف الذي أصلت فوق المجلس التأسيسي ان مهمته قد انتهت بعد ان تألفت الحكومة ، ام يظل رادعاً للمجلس ، يشير بما لا يريد دون ان يفصح عما يريد ؟

لسنا من الذين يعتبرون ان ارادة الشعب تُعرف بعملية حسابية تجري يوم الاقتراع او بعده ، فنحن نقر لفريق من ابناء الامة ، اياً كانت وسائله ، بحق العمل لتحقيق مثله ، وان ادى ذلك الى تعطيل عملية انتخابية او هدم اوضاع شرعية فاسدة ؛ ولكن الدولة لا تحتل اكثر من سيد واحد ، ولن يكون لسوريا استقرار ولا دستور قبل ان تختار السيد الوحيد .

٢٩ كانون الاول ١٩٤٩

٣٠ آذار ١٩٤٩ - ٣٠ آذار ١٩٥٠

رصيد الرسالة ...!

قرر مجلس الوزراء السوري الغاء المرسوم القاضي بجعل ٣٠ آذار عيداً وطنياً... ولكن مجلس الوزراء لن يقوى على نحو ٣٠ آذار من تاريخ سوريا ! ان التاريخ سيعتبر ٣٠ آذار نقطة تحول في حياة الشعب السوري ، بل التاريخ الذي تقرر فيه مصير سوريا. فـ ٣٠ آذار قد اطلق سلسلة من الاحداث لم تنته بعد، ولم يقطن ٣٠ آذار وصانعو ٣٠ آذار الى ما ترتب ويترتب على ما اقدموا عليه .

ان عهد حسني الزعيم كان لسوريا اشبه بالحلم الذي تعلق منه في الحياة بقايا ، فكانه لم يكن حلاماً . جاء حسني الزعيم يحول التاريخ السوري ويضع الشعب السوري على طريق التقدم ويدفعه صوب النور . ولم يتورع حسني الزعيم عن هدم تقاليد قديمة ، متأصلة ، ولم يتورع عن التعرض لافس مقدسات شعب عاش بالتقاليد ولها - والذي يريد ان يبني لا بد له من الهدم اولاً .

وهل الناس للهدم كما هلكوا للبناء ، فسكر حسني الزعيم ، وترك الحكم يفسد عليه الغاية من الحكم ، وترك محترفي السياسة ومحترفي التودد الى الحكام يطغون على رسالة جاءت للقضاء عليهم ، فما لبث الشعب الذي هلك لحسني الزعيم

يُخَاصَهُ مِنْ « عَهْدِ حَمِيدِي » أَنْ ضُجَّ مِنْ عَهْدِ حَمِيدِي جَدِيدٌ ، لَا يَجْرُؤُ مَعَهُ عَلَى التَّطَلُّعِ إِلَى مَخْلَصٍ .

عَلَى أَنْ حَسَنِي الزَّعِيمُ نَفْسَهُ كَانَ قَدْ عَيْنَ الْمَخْلَصَ . أَنْ انْقِلَابَهُ - وَقَدْ جَاءَ ، فِي عَرَفِ الَّذِينَ افْتَوُوا لِلانْقِلَابِ ، خُرُوجًا عَلَى الدِّسْتُورِ فِي سَبِيلِ الْخُلَاصِ مِنْ وَضْعِ لَا دِسْتُورِي - أَنْ انْقِلَابَهُ كَانَ بِمَثَابَةِ اقْرَارِ لِلْجَيْشِ بِحَقِّ حِمَايَةِ الدِّسْتُورِ وَحِمَايَةِ حَقُوقِ الشَّعْبِ ، حَتَّى مِنْ الْحُكَامِ ، فَكَانَ مِنَ الطَّبِيعِيِّ اِذْنُ أَنْ يَهْبِ الْجَيْشُ ، أَوْ الْمُسَيِّطَرُونَ عَلَى الْجَيْشِ ، مَرَّةً ثَانِيَةً وَمَرَّةً ثَالِثَةً ، لِحِمَايَةِ الدِّسْتُورِ وَحَقُوقِ الشَّعْبِ ، أَوْ مَا يَظُنُّونَهُ الدِّسْتُورَ وَحَقُوقِ الشَّعْبِ .

وَلَكِنْ الْفَرْقُ بَيْنَ انْقِلَابٍ وَانْقِلَابٍ لَيْسَ فِي الشَّكْلِ وَفِي حَقِّ الْمُدِيرِ أَنْ يَقْلِبَ مِنْ يَقْلِبَ أَوْ مَا يَقْلِبُ ، أَمَّا هُوَ فِي مَا يَأْتِي بِهِ الْانْقِلَابُ . وَالْمِقْيَاسُ الطَّبِيعِيُّ لِفَضْلِ الْانْقِلَابِ وَلِحَقِيقَتِهِ وَجَدْوَاهُ هُوَ رِضَى الشَّعْبِ عَنْهُ وَتَكْرِيسُهُ لَهُ - وَالشَّعْبُ مُصَدِّرُ السُّلْطَاتِ وَصَانِعُ الدِّسْتُورِ الْآخِرِ . بَيِّدْ أَنْ الشَّعْبَ الَّذِي أَنْتَظِرُ حَتَّى تَأْرَ لَهُ الْجَيْشُ فَصَفَقَ لِنَارٍ لَمْ يَقْدَمْ هُوَ عَلَيْهِ ، هَلْ يَحِقُّ لَهُ أَنْ يَحْكُمَ الْجَيْشُ ، وَهَلْ يَصِحُّ اعْتِبَارُ رِضَاهُ - وَقَدْ كَانَ دَائِمًا رَاضِيًا ... - مِقْيَاسًا صَحِيحًا لِلْمُنَاضَاةِ بَيْنَ انْقِلَابٍ وَانْقِلَابٍ ؟

وَبَعْدَ ، فَبَيْنَا يَتَرَحَّمُ كَثِيرٌ مِنَ السُّورِيِّينَ عَلَى عَهْدِ حَسَنِي الزَّعِيمِ ، يَكْثُرُ الَّذِينَ يَتَرَحَّمُونَ عَلَى « الْعَهْدِ الْحَمِيدِيِّ » الَّذِي هَلَّلَ السُّورِيُّونَ لَزَوَالِهِ فِي ٣٠ آذَارٍ . وَحُجَّةٌ هَؤُلَاءِ ، أَنَّهُ لَمْ يَبْقَ لِسُورِيَا مِنْ ثَوْرَةِ حَسَنِي الزَّعِيمِ الْإِصْلَاحِيَّةِ سِوَى الْقَلِيلِ الَّذِي لَمْ يَكُنْ تَحْقِيقُهُ مُسْتَحِيلًا مَعَ مَرُورِ الْإَيَّامِ . وَلَكِنْ سُورِيَا دَفَعَتْ اسْتِقْرَارَهَا ثَمَنًا لِهَذَا الْقَلِيلِ الزَّهِيدِ ، وَضَحَتْ فِي سَبِيلِهِ بِطُمَأْنِينَةٍ غَالِيَةٍ عَلَى قَلْبِ الشَّعْبِ السُّورِيِّ .

أَمَّا سَبِيلُ الْعُودَةِ إِلَى الْاسْتِقْرَارِ ، فَلَيْسَ فِي يَدِ أَحَدٍ مِنْ غَيْرِ الْقَابِضِينَ عَلَى الزَّمَامِ أَنْ يَرْسُمَهُ أَوْ يَقْرَرَهُ . وَأَمَّا تِلْكَ الرِّسَالَةُ فَالْمُهْمُ أَنْهَا بُدِئَتْ ، وَالْأَهْمُ أَنْ رَفَاقَ السَّاعَةِ الْأُولَى غَدَاةً ٣٠ آذَارٍ ، لَا يَزَالُ فِي مِتْنَاوَلِهِمْ أَنْ يَقْرَرُوا أَوْ يَشْتَرِكُوا فِي تَقْرِيرِ مَصِيرِ سُورِيَا .

والا هم من ذلك كله انه بقي للشعب السوري من عهد حسني الزعيم حق
الشعب بالانتفاض على كل مستبد ، وبقي لتاريخ سوريا مثال رجل مارس هذا
الحق دون ان يخاف على نفسه وعلى شعبه وعلى خرافة الاستقرار .

٣٠ آذار ١٩٥٠

استقرت الاحوال نسبياً وانصرفت الجمعية التأسيسية الى اداء مهمتها . ولكن العسكريين ظلوا متيقظين ، ففي الجمعية اكثرية لحزب الشعب الذي يتهمه قادة الجيش بالعمى الى تحقيق الاتحاد السوري - العراقي ، وقد عمل العقيد الشيشكلي نائب رئيس الاركان العامة على ايجاد نواة حزبية في الجمعية التأسيسية تمثل اتجاهات العسكريين وتناوئها الاكثرية الشعبية .

وما هي الا اسابيع حتى ظهرت في صفوف النواب وصفوف رجال الحكومة تيارات متعارضة ، وجاء تصريح الدواليبي وزير الاقتصاد الذي حمل فيه امريكا وبريطانيا وحدهما تبعة ما حل بفلسطين - جاء تصريحه يكشف عن انعدام التجانس والانسجام الوزاريين اذ انبرى زملاء له يسفون رأيه ، وترتب على هذا الخلاف استقالة وزيرين هما الحوراني وفيضي الاتاسي ، مما عجل باستقالة الوزارة العظيمة (٣٠ ايار ١٩٥٠) . واتضح ان الكتلة النيابية التي جاءت الوزارة الى الاستقالة هي الكتلة التي تعمل بالاتفاق والعسكريين ، ومن اركانها الوزير المستقبل اكرم الحوراني الذي استقال لان زملاءه في الوزارة ابوا تبني برنامجهم التقدمي . اما فيضي الاتاسي (حزب الشعب) فقد فسرت استقالته بانها مناورة ترمي الى اضعاف الوزارة التي لم يعد حزب الشعب راضياً عنها بعدما جاهر رئيسها غير مرة بمعارضته لمشاريع الوحدة والاتحاد .

ازمة الاستقرار

في دمشق ازمة وزارية جديدة . وقد تكون هذه الازمة دليلاً آخر على ان سوريا اليوم تفتقر الى « الاستقرار » العزيز على قلب بعض ساستنا... ولكنها تدل ، ولا شك ، على ان سياسة الجمهورية الشقيقة لا تزال تفيض بالحيوية التي قتلها « الاستقرار » في لبنان .

على ان الازمة الجديدة تتميز بكونها منبثقة من الازمة الدستورية التي تعانها سوريا منذ ان عطل الجيش دستوراً سبق للسلطات الشرعية ان عطلته ، فافسدت شرعيتها في نظر الجيش وحالت لهذا الجيش تدخله .

فالجمعية التأسيسية التي جاءت لتصوغ لسوريا دستوراً جديداً قد تبدل وجهها وتغير تركيبها الحزبي تغيراً انجلت معه شتى النزعات التي كان يغمرها حتى الآن شبه اجماع حول اتجاه سياسي عام يمثل « حزب الشعب ». والذي يكسب هذا الوضع الحزبي أهمية هو ان الكتلة الجديدة التي سببت الازمة الوزارية تمثل نزعة الجيش السياسية التي هيمنت حتى الآن على الانقلابات الثلاثة ، وكانت في نزاع سافر مع حكومة الانقلاب الثاني وفي نزاع خفي مع الحكومة المستقبلة. ولئن تكن هذه الكتلة تستمد قوتها او بعض قوتها من انصافها بالجيش - الامر الذي يجعل دورها الدستوري مثقلاً بالمفارقات - فان مجرد ظهورها وتوسعها يشير الى قرب انسحاب الجيش من السياسة المباشرة ، وتحول دوره كعامل سياسي الى الكتلة الممثلة للنزعة التقدمية التي يباركها الجيش ، والتي باسمها قلب الاوضاع اولاً وثانياً وثالثاً ، ولا نقول اخيراً .

وعندنا ان السبيل الوحيد لجعل الانقلاب الثالث الانقلاب الاخير هو ان تترك هذه الكتلة الجديدة ، كتلة الحوراني ، تلعب لعبتها في نطاق الوضع الدستوري ، فيكرس بذلك كونها كتلة نيابية ، ليس الا ، ويقطع عليها سبيل اللجوء الى اساليب استثنائية لتحقيق ما تهدف اليه . ولا ريب ان قيام حكومة ائتلافية تمثل فيها الكتلة الجديدة قمين بانقاذ الجمعية التأسيسية من الزوال - الامر الذي خشي خالد العظم حصوله فاستقال . ولا نخال هذه الكتلة على درجة من التصلب والعناد بحيث ترفض ائتلاًفاً يعرض عليها ويتيح لها فرصة للسعي في سبيل تحقيق اهداف لن تحقق اذا اصررت على موقفها السلبي .

ان الازمة الوزارية السورية هي ازمة دستورية ، وهي فوق ذلك من الازمات التي قد تطيح بنظام او يخرج منها النظام مصقولاً، مبلوراً. والاستقرار الذي نرجوه لسوريا ، لن نتم به سوريا الا اذا خرجت من هذه الازمة دون ان تضحي بالجمعية التأسيسية من جهة ، وبمثلى الانقلاب من جهة اخرى .

موقت دائم ؟

واخيراً ، قبلت استقالة السيد خالد العظم ، ووفق الدكتور ناظم القدسي - الذي لم يتجراًوا في البداية على تكليفه غير « مهمة الاستطلاع » - وفق الى تأليف وزارة اكثر ما يقال فيها ان تقديرها لقوتها يجعلها تعتبر نفسها وزارة موقفة ! ترى ايكوت « الموقت » هذا من نوع الموقت الذي يدوم اكثر من الدائم ذاته ؟

تقوم الوزارات الموقفة عادة في ظروف تتعادل فيها القوى البرلمانية بحيث يصعب على احداها تحمل اعباء الحكم وتعهد مسؤولياته وحدها . والباعث على قيام وزارات موقفة في مثل هذه الظروف هو الامل بان يفعل الوقت فعله ، فيتعادل ميزان القوى ، وتنفوق فئة على اخرى ، بحيث تستطيع الانفراد بثقة الاكثوية ، وبالتالي تنفيذ البرامج التي تحتاج الى التجانس والعزم .

اما في الوضع السوري ، فهناك عنصر خارج عن اللعبة البرلمانية ، هو الجيش الذي يلعب دوره مباشرة وبوساطة بعض البرلمانيين ؛ فضلاً عن ان الوضع السوري نفسه ليس راسخ الاسس ، فالحلافات الحزبية ، من برلمانية ولا برلمانية ، تتناول قواعد الدولة نفسها ومصيرها ، بدلاً من ان تنحصر في السياسات الجزئية التي تتعدى نطاق الدولة .

وقيام وزارة مؤقتة ، في وضع كهذا الوضع ، ليس مما يبعث على التفاؤل . فالوقت ليس حليف وزارات من هذا الطراز ، لأنها لا تساعد على تمهيد الخلافات ولحم وجهات النظر وجمع القوى المتقاربة . ووزارة كهذه الوزارة لا تصرح في بيانها عن ايمانها بالنظام المنبثقة منه ، وتعلن انها لن تجرؤ على القيام بعمل غير ترك الجمعية التمثيلية تعمل بنفسها ما تريد ، وتطمئن الناس ونفسها انها لن تبقى في الحكم الا لتتيح للمشتريين اشتراء دستورهم ... ان وزارة كهذه ، لا تقدم ضمانا واحدة من ضمانات البقاء .

وبديهي ان المتعلقين ببقاء النظام الجمهوري في سوريا ، الحريصين بالتالي على استمرار سوريا نفسها ، ما كانوا ليخافوا على مصير هذه الوزارة لولا خوفهم ان تكون ، كما يقول رئيسها ، وزارة انتقالية... تنتقل بسوريا لا الى سوريا ذات وضع آخر ، بل تنتقل بسوريا الى غير سوريا !

وبعد ، فاذا كان لا بد من تعيين مسؤوليات في هذا الظرف ، فالمسؤولية الاولى تقع على عاتق الجيش ، الذي جاء يحرر البلاد من وضع لا دستوري ، فلم يتمكن من ايجاد عنصر دستوري كفيل بتأمين الاستقرار السياسي في البلاد . والمسؤولية الثانية تقع على ساسة اساءوا فهم الاستقرار ، فارسلوا الدستور في عطلة ، تبرر تعطيل الدستور ، وبالتالي اختلال النظام الدستوري على ايدي الذين ساءوا اصلاحه ، فلم يتمكنوا بعد ، ولم يتجرأوا بعد ، على استبداله صراحة بغيره !

كان وزير الدفاع في الوزارة العظمى التي استقلت في ٣٠ ايار ١٩٥٠ الزعيم فوزي سلو، فلما كلف القدسي تأليف الوزارة الجديدة اصر حزب الشعب على ان يكون وزير الدفاع من المدنيين ، فاصطدم بالعسكريين اصطداماً سافراً ، وارسل الشيشكلي انذاره الاول في خطاب قال فيه ان الجيش سيحقق ما يريد وسيحطم من يقف في طريقه .

وفي ٥ حزيران الف القدسي وزارته وسمي سلو وزيراً للدفاع . وفي جلسة الثقة (٦ حزيران) هاجم رثيف الملقى العسكريين بعنف ولكن الحادث لم يعر ذيولاً ...

اقرت الجمعية التأسيسية الدستور الجديد ، وفي ٢٤ آب بدرت من انصار العهد السابق انتفاضة رجعية فدعا الحزب الوطني الشعب الى التظاهر والاضراب والمطالبة باعادة الدستور الذي عطله حسني الزعيم واعتبار القوتلي رئيساً للجمهورية. فردت الجمعية التأسيسية في ٤ ايلول بتحويل نفسها الى مجلس نيابي ، وايد الجيش هذا الاتجاه ، ووفق بين الاحزاب ضامناً اجاعها على انتخاب هاشم الاتاسي رئيساً للجمهورية .

حياة الامة فوق الدستور

« الانقلاب الذي حدث يوم الاربعاء ٣٠ آذار سنة ١٩٤٩ جاء نتيجة طبيعية للاوضاع التي كانت قائمة في البلاد منذ سنوات ، والتي مردّها الى قيام حكم فودي شخصي تولى تصريف شؤون البلاد حسب اغراضه واهوائه الخاصة ... نتيجة طبيعية ومنظورة لما كان قائماً من عدوان مستمر على الحياة الدستورية الصحيحة وانحراف الامور عن سبيلها السوي واتجاهها في طرق ملتوية افسدت على الشعب امنه وهناءه واخلاقه وراحته ... والانقلاب يرمي - بعد ان قضى على تلك الاوضاع التي شاع فيها الفساد - الى اقامة اوضاع دستورية تطمئن الشعب وتكفل خيره ومصالحه . »
حسني الزعيم

لسوريا ، منذ امس الاول ، دستور جديد ، ورئيس دستوري جديد قديم ... وبالدستور الجديد ، والرئيس الجديد ، تقفل دورة بدأت ، في ٣٠ آذار سنة ١٩٤٩ ، بخلع رئيس الجمهورية ثم بتعطيل الدستور الذي كان قد مكّن هذا الرئيس من الاستمرار في حكم شعب ما كاد يخلع رئيس جمهوريته حتى هلل لحله ! ولكن السؤال الذي اثاره الانقلاب الاول ، وما انبثق منه وما تلاه ، لا يزال قائماً بالرغم من اقفال الدورة : الى اي حد كان خلع الرئيس بل وتهليل الشعب للخلع ، دستورياً ، وبالتالي ، هل الدستور الجديد « دستوري » ، وهل الرئيس الدستوري الجديد نفسه دستوري حقاً ؟

لعل خير جواب لهذا التساؤل ما قاله شيخ السياسة والشرع في سوريا ، الاستاذ فارس الحوري ، عندما سئل عن « دستورية » انقلاب حسني الزعيم :

« لا شك في ان الحركة الانقلابية هي غير دستورية ، ولكنها وقعت ، فلا يصح والحالة هذه - سواء اكانت حركة حق او باطل - الوقوف في وجهها او وضع العراقيل في سبيلها لئلا تتحول الى فتنة ، وتصبح البلاد في حالة فوضى . اما الدستور والاشكال الدستورية ، فحياة الامة فوق الدستور واشكاله . وهمنا بالدرجة الاولى حياة الامة وبقاء الدولة واستمرارها وحماية الكيان السوري »

ان حياة الامة فوق الدستور ...

بل ان حياة الامة - تقاليدھا وآدابھا ومؤسساتھا - هي الدستور الحقيقي ، الذي منه تصاغ اشكال الدستور ورموزه ... ومن حياة الامة تجرّد القوانين ، فاذا لم يكن القانون منطبقاً على امانی الامة محققاً لمصالحها ، فلا يكون قانوناً قابل التنفيذ بغير الارهاق والعنف . وبالتالي ، فان المقياس الاخير لدستورية عمل ما او حدث ما هو رضى الشعب عنه ، الرضى المنبثق من اطمئنان الشعب الى كون الحدث يحقق امانیه ويضمن مصالحه - الى كونه منبثقاً من صميم حياة الامة ، يؤمن للامة الحياة ، حياة افضل !

وعلى هذا الاساس ، يكون انقلاب حسني الزعيم اكثر دستورية من حكم شكري القوتلي ... واتقلاب الحناوي اكثر دستورية من رئاسة حسني الزعيم ... والجمعية التأسيسية ودستورها والرئيس الجديد ، احداث دستورية ، وان كانت نتيجة تعطيل القوة للدستور القائم . ذلك ان هذه الاحداث منبثقة من ارادة الشعب ، لا يضيرها ان يقوم ضدها فريق من الناس ، ولا يضيرها ان تكون قد املاها على الشعب افراد رتبوا الانقلابات ونظموها ، وفاجأوا بها الشعب المرة تلو المرة ، فكان يكفي منها بالتصفيق لها ، انقلاباً تلو انقلاب !

لقد انتقم الجيش للشعب ومارس حقاً شعبياً ، بل انسانياً ، طبيعياً ... ومتى كان الجيش من غير الشعب ؟ بقي ان يعود الجيش ، وقد آمن للدولة

مؤسسات حرة تقدمية يطمئن اليها - ان يعود الى القيام بدوره كآلة من آلات الدولة ، حتى لا يجيء تدخله تعطيلاً للدستور الذي رعى ، فيبرر بذلك انقلاباً عليه ، على غرار الانقلاب الذي قام هو به .

ولا ريب ان الجيش قد اتعظ بالامثلة التي اعطاها لسواه : ان القوة تهبط للقوة ، والحكم الذي يقوم على القوة يهد لقيام قوة تقبله ... وان الشعب لا يحكم الا برضاه ، وان أكره على الانصياع لحكم من لا يطمئن اليه ، فلا بد ان ينتفض يوماً ويستعيد سلطانه ، ويؤمن على حقوقه حاكماً يمثله !

ولا يغتر شعب باستقرار موهوم ، يدفع الشعب ثمنه من ازدهاره وحرته - استقرار هو بالحقيقة وقف الحياة في جسم الامة ، وكبوة تقدمها ونشاطها ، وتقلص الروح فيها ! اي استقرار يضاها ، جمالاً ومجداً ، انتفاضة الامة ، مرة بعد مرة ، على حكام يتسترون بدستوريتهم لاستئثار الامة ؟ ان « استقرار » ظالم في الحكم دليل فقدان الحيوية في الامة ، ليس هو دليل رغبة هذه الامة في الاستقرار !

وبعد ، فقد اختار الشعب السوري اول رئيس له ، في حياته الجديدة ، شيخاً رافق سوريا الحديثة منذ ان كانت ، فعرف ان يحافظ على ثقة سوريا به . عسى ان يعني هذا الاختيار رغبة سوريا في استمرار الخير الذي فيها ... ان هذا الاستمرار هو الاستقرار الحقيقي لانه سر اتصال الماضي بالحاضر .

واملنا ان تكون رئاسة هذا الشيخ بمثابة رعاية الحكمة لحيوية الشباب ، وانتفاضات الشباب ، رعاية لن تحول دون حكم الشباب لسوريا الجديدة !

وهذه الدورة الانقلابية التي انتهت اول امس من صنع الشباب ؛ واذا كان بعض من صنعها ، ومن جعلها محط رجائه ، غير راض عنها اليوم ، فاملنا ان تكون اساساً لبناء الدولة الجديدة ، ونطاقاً لنموها السامي وتطورها نحو الهيكل المثالي الذي يحلم به الجيل الجديد دولة له .. !

٧ ايلول ١٩٥٠

استقال القدسي عملاً بالتقاليد الدستورية واعيد تكليفه في ٨ ايلول فألف وزارة اكثريتها من حزب الشعب . وفي هذه الاثناء كانت الاركان العامة «تطهر» الجيش من الضباط الذين تشدهم روابط الى حزب الشعب والنواب المستقلين الذين لم يرقهم تدخل الجيش في السياسة . وفي ٢٧ ايلول ١٩٥٠ دهمت شرطة الجيش منزل النائب منير المجلافي واعتقلته كما اعتقلت العقيد كلاس ، واتهم الرجلان بالتآمر على الدولة . وفي ٢٩ ايلول قتلت الشرطة العسكرية منزل النائبين حسن الحكيم ورثيف الملقبي (وهما من انصار الاتحاد السوري - العراقي) فاحتج رئيس الوزارة لدى رئيس الجمهورية على هذا التصرف .

وتعاقبت الحوادث بعد قيام النزاع السافر بين حزب الشعب والعسكريين . ففي ١٢ ت اطلق الرصاص على سيارة الشيشكلي قرب دمر واتهم انصار الخناوي وحزب الشعب بتدبير المؤامرة واعتقل حسين توفيق وهو ارهاني مصري كان قد لجأ الى سوريا . وقيل انه اعترف واتهم الدكتور رويحه بتحريضه . وفي ٣٠ ت اغتيل الخناوي في بيروت برصاص محمد حرشو البرازي . وقد منع الشيشكلي تشييع اللواء الخناوي رسيماً في دمشق ، فرد حزب الشعب على هذا المنع بتشيع القتيل رسيماً في حلب ، وخطب بعض نواب الحزب غامزاً من قناة العقيد رئيس الاركان . فرد الشيشكلي في ٧ ت بخطاب هدد فيه « خصوم الجمهورية العامين بوحى الاجني » .

ومرت فترة هدوء امتدت حتى آذار . وفي ١٠ منه استقالت وزارة القدسي على اثر حملة نياية تزعمها اصدقاء الجيش في المجلس متهمين الحكومة بالسير في ركاب المعسكر الغربي . وبعد استشارات استمرت اسبوعاً كلف خالد العظم ولكنه اعتذر في ٢٠ آذار لان الشعبين اقاموا العراقيل في طريقه ، فكلف القدسي ولكنه اعتذر بعد ٢٤ ساعة ، واعيد تكليف العظم الذي ساعده العسكريون على تخطي العقبات فألف وزارته في ٢٨ آذار . ولكن سرعان ما اثبت في وجهه ازمت مفتعلة اهمها اضراب موظفي الدولة احتجاجاً على وضعهم ، ولما عجزت الوزارة عن إيجاد حل لمشكلة الموظفين استقال العظم في ٢ آب ، وكان واضحاً ان مناورات حزب الشعب هي التي سببت الازمة . وقد كلف الاتاني فارس الحوري تأليف وزارة اتحاد وطني تعمل على اعادة الاستقرار في نطاق الوضع الدستوري القائم .

شريعة الدم

هذه المرة ، لم ينج اللواء سامي الخناوي من الاغتيال ! فما ان اخلي سبيل قائد الانقلاب الثاني حتى تعرض لعدة محاولات اخفقت كلها ... ولكن دم محسن البرازي كان يطارده ، وكانت الغلبة لشريعة الدم !

وشريعة الدم هذه ليس غريباً عنها اللواء الخناوي ، بل انه اصبح لواء لانه عمل بوحى هذه الشريعة ، فتغلبت الشريعة عليه ، وتأثرت لدم الذين قتل ، ثاراً لمن قُتلوا !

قد يأسف الناس على الخناوي وقد لا يأسفون ، فمنهم من كان يؤيد عهده ، ومنهم من غضب لانقلابه ، ومنهم اخيراً من خاف على الخناوي ، وعلى سوريا. ولكن الجميع ولا ريب قد احبوا فيه هذه الوداعة ، وهذا النبيل في البساطة ، واحترم فيه ترفعه حتى الذين لم يعجبوا يوماً بقدرته . وقد يكون الواقع ان الخناوي لم يرق هو بما نسب اليه ، ولم يقلب احداً ، ولم ينصب احداً ، بل اكتفى بمشاركة من كانوا افعل منه ، واعارهم اسمه ورتبته . وسواء صح ذلك او لم يصح ، فان اللواء الذي قتل كان جندياً حقيقياً ، ولم يثبت انه خرج على فضائل الجندية ، لا عندما قام بالانقلاب ، ولا عندما تخلى عن السلطة ، ولا عندما انقلب ! وقد ظل جندياً كذلك في آخر ايامه ، حتى آخرته .

تري ، هل تكون نهايته - هذه المأساة - نهاية الدورة التي بدأت بها حياة

الحناوي السياسية ؟ هل شريعة الدم دورة لا متناهية ، ام ان لها حداً متى بلغت ، وفقت عنده ، فيسكت صوت الميت ، ولا تطلب الجنة ، بعد ذلك الحد ، ثأراً لها من احياء ينتصرون لها ؟

العدالة هي هذا الحد ، انها ثأر المجتمع من المسيء اليه ، فالدم الذي يسفك عدلاً لا يطلب ثأراً ! ولكن متى اختل ميزان العدالة ، اصبحت شريعة الدم سنة المجتمع يستوحىها الافراد ، فرداً فرداً ، ولا رادع يلجم ارادة الثأر عندهم ، وقد اختل الميزان في آخر عهد حسني الزعيم ، فغسل بدمه ، ودم من كان معه ، دماً سفكه بيديه !

... عسى ان يعود ميزان العدالة فيستقيم ، ويثأر المجتمع بمن اساؤوا اليه ، قبل ان تكثر الضحايا !!!
٣١ تشرين الاول ١٩٥٠

عدالة القضاء وحكم الشعب

نفذ المجلس العدلي يده من قضية محمد حرشو البرازي ، قاتل اللواء الحناوي ، في اربع وعشرين ساعة ، وجاء حكمه مفاجأة لاكثر الذين استمعوا الى محاكمته ، في المحكمة العسكرية ، فلم ينتظروا له غير سنين قليلة يصرفها في سجن لم يسقطه من حسابه عندما ثأر لدم عزّ عليه ان يحف وليس من يثأر له !... ولسنا نغالي اذا قلنا ، بتجرد كلي ، ان الحكم جاء يشرف القضاء اللبناني ، ويشرف القاعة التي اتاحت لها الظروف ان تشهد عدداً من القضايا السياسية لم يحلم بناتها بانها ستعرض وراء اعمدتها الصفراء المتطاولة... واذا ما شددنا على كون قاعة المحكمة العسكرية قد شهدت محاكمات سياسية عديدة قبل هذه الحاكمة ، فبغية التنويه بان حكم المجلس العدلي امس كان بعيداً كل البعد عما قد نصح تسميته بالاحكام السياسية : فقد كان الحكم لبقاً كل اللبقة في تفادي النظر بقضية شرعية محاكمة

محسن البرازي امام المجلس الحربي السوري ، وبالتالي تفادي الفصل في ما شاء بعضهم ان يجره الى الفصل به لغايات ليست بعيدة عن مرام سياسية معلومة !

ان حكم المجلس العدلي كان بمثابة تأكيد لمبدأ استقلال القضاء عن سياسة الحكومات ، وبالتالي عدم صلاحية القضاء للنظر في شرعية الاوضاع الحكومية ، سواء كانت منبثقة من انقلاب او غير انقلاب ... ثم ان المجلس العدلي ، عندما حصر القضية في نطاق قانون العقوبات واعتبر مسألة التأثر لمحسن البرازي بمثابة سبب مخفف منصوص عليه في القانون ليس الا - المجلس العدلي انقذ الدولة من التحول ، ولو نظرياً ، الى غاب يعود لكل فرد فيه لا حق تصحيح احكام القضاء فحسب ، بل كذلك حق النظر في شرعية المحاكم التي تنظر في قضاياها خطورة قضية حسني الزعيم ومحسن البرازي ، لمجرد كون حسني الزعيم او محسن البرازي او من هو في وضعهما قريباً للذي يريد اقامة نفسه مقام العدالة !

بقي ان نقول ان المجلس العدلي قد سلّم ، ضمناً ، مبدءاً هو من اهم مبادئ العلم السياسي الحديث ، مبدءاً شرعية الانقلابات وما ينجم عنها وينشأ عن هيئاتها. فاعدام محسن البرازي ، مثلاً ، عمل ثوري ليس من شأن القضاء النظر فيه لان الشعب قبل به وسلم بما ترتب عليه ، وعلى ما جعله يكون . اي ان القضاء اللبناني ، في حكم العادل اللبق ، قد اعتبر ان ثمة قضاء اعلى منه مرتبة ، يقيس بمقاييس عدالة التاريخ ، الا وهو الشعب . فلاشعب ، وللشعب وحده ، ان يقضي بشرعية الانقلابات والاضاع المنبثقة منها ، وله وحده ان يحكم على انسان كالخناوي او يحكم له... اما القضاء ، القضاء الذي حكم على محمد حرشو البرازي ، فليس في يده سوى مقاييس القانون الذي يشترعه الشعب... ومن يدري ، فقد يأتي يوم يصبح فيه محمد حرشو البرازي ، المجرم بنظر المجلس العدلي ، بطلاً وشهيداً ، دون ان ينقص ذلك من قدر المجلس ، او يقلل من عدالة حكمه .

١٩ كانون الاول ١٩٥٠

ازمة الانقلاب ، واستمرارية

تدخل الازمة السورية اليوم مرحلتها النهائية. فالمنتظر ان يعود الموظفون عن اضراهم ، وان يعمد فارس الحوري الى تأليف وزارة جامعة تنال ثقة المجلس وتعتمد، بوحى هذه الثقة، الى معالجة المشاكل التي اودت بوزارة العظم، وجرت الحكم البرلماني في سوريا الى هذا المأزق . وغني عن القول ان ليس في سوريا ، ولا في اي مكان آخر يهتم بسوريا وشؤونها، من يظن لحظة واحدة ان حكومة الحوري العتيدة ستوفق الى حل الازمة الكامنة وراء الاحداث والمشاكل التي اوجبت قيامها ، او انها ستحل تلك الازمة التي يسارع الجميع الى وصفها بانها «ازمة نظام» و «ازمة حكم» ! فاقصى ما ينتظر اذن، من الحكومة العتيدة ، ان تمهد بعض العقبات التي تحول دون تفاعل وتعاون السلطة التشريعية مع السلطة التنفيذية ، المستمدة قدرتها الحقيقية لا من السلطة التشريعية ، كما ينص الدستور ، بل من سلطة تقوم على هامش الدستور والمؤسسات الدستورية .

واذا كان يقصد بازمة النظام الاشارة الى هذا الواقع ، فاننا مع القائلين ان الازمات التي تجتازها الجمهورية السورية ليست سوى مراحل من ازمة النظام تلك . غير اننا لسنا مع الذين يرون في هذه الازمة المتواصلة المتتالية مدعاة تشاؤم ، وسبباً للتفجع على العهد الغابر ، عهد الاستقرار الذي تفتقر اليه دمشق اليوم بينما لا يزال سواها ينعم به... كما اننا لا نرى مجال شماتة في لجوء سوريا الفتاة الى سيد من اسياذ السياسة في الغابر للخروج بها من ازمة وزارية ادارية مستعصية .

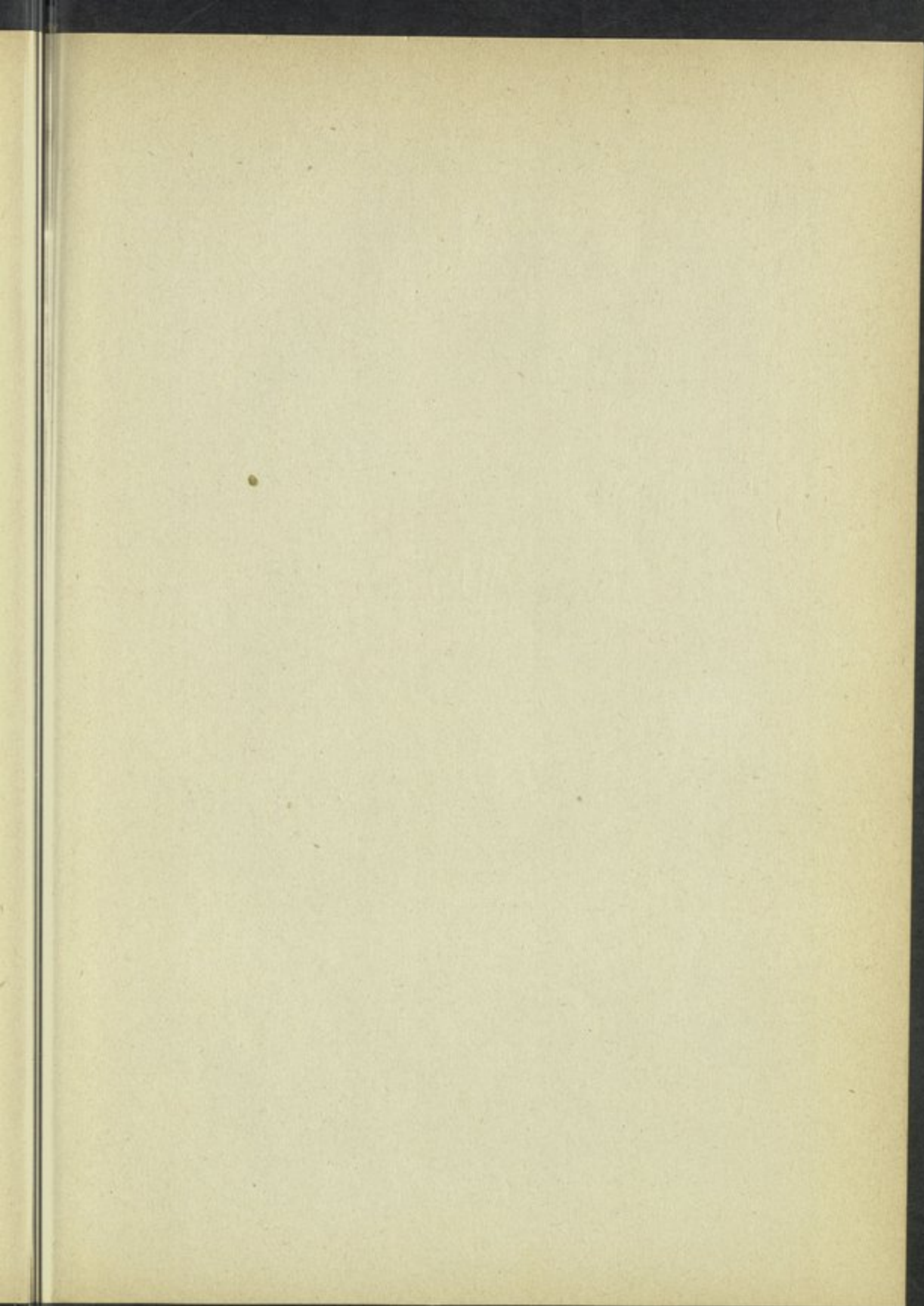
فالازمة هذه ازمة طبيعية ، على ما في التعبير من غرابة ، ازمة اجتازتها جميع الامم التي قامت بثورات من اجل التحرر والتقدم . وفي التاريخ مثال الثورة الفرنسية التي استمرت تقلباتها نحو ربع قرن ويزيد، وقد لا يكون عدم الاستقرار الذي كانت فرنسا تعانيه قبل الحرب ولا تزال ، سوى استمرار

الثورة الفرنسية نفسها... فهل يعني ذلك انه كان افضل لفرنسا ان تظل مستقرة في العبودية ، مستسلمة لطغيان السلطة المطلقة ، المستبدة المتعسفة ؟

يخطئ الذين يعتقدون ان ازمة النظام في الجمهورية السورية قد بدأت مع انقلاب حسني الزعيم وظهور الجيش في حلبة السياسة ، مسكاً بالسيادة الفعلية موجهاً للسلطات الدستورية أمراً ايها . ان ازمة النظام هذه بدأت يوم قام في سوريا نظام للحكم غير مؤسس على الواقع السوري ، غير منبثق من مثالية الامة واحتياجاتها ، غير مستند الى ارادتها . وقد بلغت الازمة حدها الفاصل عندما زالت السلطة المنتدبة ، التي كانت هي موضع السيادة الفعلية ، فاختل جهاز غير متوازن في اساسه ، ونشأت ضرورة قيام مؤسسة على هامش الدستور قادرة على الاستقرار في توجيه وضبط سلطات دستورية يحول انزاعها عن الشعب ، وعدم تجانس نظامها مع نظام حياته ، دون امكانية استمرارها سلبية مستقيمة متى اطلقت من كل قيد ، سواء كان القصد من هذا القيد خيراً لها وللامة او شراً ! من هنا ان مبعث الازمة الحاضرة ليس تدخل الجيش في السياسة ، بل سعي الساسة لاجراج الجيش من حلبة السياسة ، وتلكؤ الجيش في ممارسة السلطة التي في يده . لقد قام الجيش بالانقلاب الاول من اجل الاصلاح والتقدم ، ثم انقلب الجيش نفسه على ابطال انقلابه اولاً وثانياً . ولكن هذه الانقلابات كانت حلقات في سلسلة واحدة ، ومراحل في حركة لا يبطل وحدتها ان الانقلاب كان يدين الانقلاب... ولن يقوى اليوم رجل ، ولن تقوى ازمة ، على الحؤول دون استمرار الانقلاب الى غايته التي فيها تستقر سوريا .

اما سبيل الاستقرار هذه ، فحل « ازمة النظام » خارج النظام ، لان النظام نفسه ، في اصطناعيته ، يتنافى مع مثالية الانقلاب . الازمة اليوم هي اذن ، في الحقيقة ، ازمة الانقلاب : فاما ان يستمر الانقلاب في انطلاقه ، منسجماً مع منطقته وسنة تطوره ، يجازف قواده بانفسهم وبالبلاد من اجل امل الخير ، او يبقى الانقلاب في التردد عند اجتياز الشكليات ، لينتهي بالتنازل عما حققه للذين اطاح بهم بالامس ، فعادوا اليوم ، في خلفائهم ، يقلبونه على نفسه .

نحو نظام جدید



في التشكيلات الوزارية التي تعاقبت منذ انقلاب الخناوي ، كان وزير الدفاع دائماً من العسكريين ، ومن الذين يثق بهم الشيشكلي . وقد روعيت هذه القاعدة حتى في الوزارة التي ألفها حسن الحكيم بعد اعتذار فارس الحوري . وقد ألف الحكيم وزارته في ٦ آب ١٩٥١ . ورافق قيام وزارة يرأسها رجل معروف بولائه للهاشميين ، اشاعة مؤداها ان انصار الاتحاد سيقربون ضربتهم ويستعينون بالجيش العراقي على تحقيق المشروع . وما كادت الوزارة الجديدة تبدأ مهمتها حتى سافر الشيشكلي الى الحجاز بحجة الحصول على قرض لاغراض الدفاع الوطني .

وفي اول ت ٢ ظهرت بوادر أزمة وزارية ، اذ استقال فيفي الاتاسي وزير الخارجية احتجاجاً على موافقة الحكيم على الدفاع المشترك . واستقالت الوزارة في ٧ منه بضغط من العسكريين ، فكلف الاتاسي ناظم القدسي الذي اشترط الحاق الدرك والشرطة بوزارة الداخلية ، ولما عارض العسكريون اعتذر وكلف زكي الخطيب ولكنه لم يوفق . وفي ١٩ ت ٢ كلف معروف الدواليبي ، فاشترط ان تكون له وزارة الدفاع ليضع حداً لتدخل الجيش في السياسة ، ولكنه اخفق وكلف سعيد حيدر فلم يوفق ، واخيراً كلف عبد الباقي نظام الدين ولما اخفق اعيد تشكيل الدواليبي بعدما ضغط حزب الشعب على رئيس الجمهورية ، فألف الوزارة واحتفظ بالدفاع الوطني لنفسه، وصرح بعزمه على الحاق الدرك والشرطة بوزارة الداخلية .

وعلى الاثر احتج الشيشكلي لدى رئيس الجمهورية وهدد بترك رئاسة الاركان . ولما لم يلاق احتجاجه الصدى المطلوب دعا كبار الضباط الى اجتماع . وعند فجر ٢٩ ت ٢ اعتقل الجيش اركان حزب الشعب وبعض المستقلين واذاً الشيشكلي يائساً اتهم فيه حزب الشعب بالتجني على الجيش وبالسعي الى تقويض اركان الدولة ، ووضع مقدرات البلاد بين يدي الرئيس الاتاسي .

وفي ٣٠ منه اشترط العقيد لاطلاق المعتقلين ان يستصدر الدواليبي مرسوماً بحل المجلس فرض ، فاعز اليه بالاستقالة وكلف الخوجه تأليف وزارة موقسة ، ولكن حزب الشعب ضغط على رئيس الجمهورية وحمله على الاستقالة ليتولى رئيس المجلس السلطة ويحول دون حل المجلس . فرد الشيشكلي بتعيين الزعيم سلو رئيساً للسلطين التنفيذية والتشريعية مكملاً بهذه الخطوة الانقلاب الثالث الذي بدأ في ٢٠ كانون الاول ١٩٤٩ .

الاتقلاب الذي يتكامل...

لم يحدث انقلاب الشيشكلي الاخير، او ما سمي انقلاباً وبأبي صاحبه اعتباره انقلاباً ، لم يحدث الضجة التي أحدثتها الانقلابات السابقة . وتبرير العامة لذلك هو ان سوريا، في « عدم الاستقرار » الذي تتخبط فيه، قد عودتنا الانقلابات ، فأصبح تدخل الجيش في السياسة امراً مألوفاً .

والواقع ان هذا الانقلاب ليس سوى تكملة طبيعية للانقلابات التي سبقته ، و « عدم الاستقرار » هذا ليس عدم استقرار بالمعنى الصحيح ، انما هو الحالة الطبيعية المرافقة لكل حركة ثورية . والانقلابات الاربعة وما قد يليها حركة ثورية واحدة مستمرة انبثقت من فكرة معينة ، وكانت تهدف الى غاية معينة، تتعثر احياناً في سيرها ، ثم يستقيم هذا السير ، وهي نحو غايتها ماضية .

واذا كانت هذه الحركة قد تعثرت واظهرت سوريا بمظهر عدم الاستقرار، فمرد ذلك الى انها قد أبت على نفسها ان تتخذ الطابع الذي تتخذه الحركات الممثلة لها ، وان تحكم كما تحكم الحركات الثورية ، بل شاءت ان تراعي ولو شكليات الديمقراطية ، وان تجد في نطاق الدستور اساساً تركز عليه ما تقوم به على هامش الدستور ، بل من اجل دستور للحياة جديد .

اما الفكرة التي انبثقت منها هذه الحركة ، فلسنا ندعي انها كانت عقيدة

حزبية مبلورة ، انما هي ارادة بناء نظام جديد يخلص سوريا من الفساد الذي كانت تتخبط فيه ، والذي جعل الشعب في نقمة على حكاه لا تحد . ومواء كان هذا النظام واضح المعالم في ذهن الذين قاموا بالانقلاب الاول او لم يكن ، فان الامر الثابت الاكيد هو ان هؤلاء ومن رافقهم كانوا يعلمون بالضبط ما لا يريدون ، وكانوا ومن رافقهم في تبرير الانقلاب والسير به ، يسعون بروح واحدة من اجل صياغة هذا النظام وبنائه ، يستشعرون في ذلك مصالح الشعب وارادته والتيارات العقائدية التي تتجاذبه . ولا ريب في ان النكسات التي امت بالحركة الانقلابية والعقبات التي اعترضت سبيلها وجعلتها تتعثر وتكبو احياناً ، انما تشكل مجموعة اختبارات تجوهر الروح الثورية وتوضح في ذهن اسباب الانقلاب معالم النظام الذي يحتم منطق الاحداث بناءه ، والذي وحده تتوافر فيه مقومات البقاء .

والذي يقارن ما حصل ويحصل في سوريا اليوم بما حصل في بلاد اجتازت حقبات ثورية مماثلة ، كفرنسا مثلاً ، يجد ان « عدم الاستقرار » الذي يعيرون سوريا به اليوم امر طبيعي لا يصح ان يكون مبعث أسف على الاستقرار الذي سبق الانقلاب . فهل جعلت احوال الثورة الفرنسية والاعوام العشرة التي انقضت قبل ان تستقر الاوضاع الثورية ولو الى حد - هل جعلت هذه الاحوال وعدم الاستقرار احداً يأسف اليوم على الاستقرار الذي كانت فرنسا تنعم به في عهد لويس الرابع عشر ولويس السادس عشر ؟ ثم ان الفرنسيين عندما ثاروا عام ١٧٨٩ لم تقم في ذهنهم ، قادة ومفكرين وثواراً ، صورة واضحة عن النظام الذي كانوا يريدون بناءه ، وكان بينهم من لم يتعد طموحه حد إجلاء الملك للحكم بعدل .

فالاستقرار بمجد ذاته ليس قيمة تاريخية تبرر اوضاعاً سياسية معينة ، ولا هو نظام حكم او عقيدة تتجوهر بها هذه الاوضاع وعليها ترتكز . انما الاستقرار قد يكون في اكثر الاحيان مظهر خمول ورضى بالفساد وانعدام المثالية وارادة

الخير والقدرة على الصراع - هذه المثالية و ارادة الخير والقدرة التي تحرك التاريخ
وتسير به صوب الخير . فاي استقرار يضا هي ، جمالاً ومجداً ، انتفاضة الامة ،
مرة بعد مرة ، على حكام يسترون بدستوريتهم لاستئثار الامة ! ان « استقرار »
ظالم في الحكم لدليل كبوة الامة وتقلص الروح فيها ووقف الحياة في جسمها ،
وليس هو دليل رغبة هذه الامة في الاستقرار .

وبعد ، فقد مثل شيخ السياسة والشرع في سوريا الاستاذ فارس الحوري
عن دستورية انقلاب حسني الزعيم فاجاب : « لا شك ان الحركة الانقلابية هي
غير دستورية ، ولكنها وقعت ، فلا يصح والحالة هذه - سواء كانت حركة
حق او باطل - الوقوف في وجهها او وضع العراقيل في سبيلها لئلا تتحول
الى فتنة . اما الدستورية والاشكال الدستورية ، فحياة الامة فوق الدستور
واشكاله . و هي من الدرجة الاولى حياة الامة وبقاء الدولة واستمرارها وحماية
الكيان السوري » .

صدق فارس الحوري ، وان لم يقل كل الحقيقة . فحياة الامة و ارادتها هما
الدستور الحقيقي الذي منه تصاغ الاشكال الدستورية وتجرد القوانين ، وحياة
الامة هذه ليست مجرد استمرارها في البقاء ، بل في سيرها المطرد نحو المثل
الكامنة في نفسها . والامة التي تنطلق في طريق التقدم الحقيقي ليس في وسع
قوة ، ولا دستور ، الوقوف في وجه سيرها نحو النظام الجديد الذي تبتغ فيه
مثلها وتتجسد ارادتها .

١ كانون الاول ١٩٥١

الانقلاب الذي يتكامل...

من اجل النظام الجديد

« هذه الفئة المتآمرة مسؤولة عن ترك البلاد بلا ميزانية منذ عام كامل ...
هذه الفئة التي اوجدت في البلاد حالة كادت فيها تسير الى تناحر طبقي يشقت قوى
الامة ويعطل فعاليتها ...

هذه الفئة المتآمرة حالت دون تنفيذ التشريع المالي الذي ينص فيه الدستور على
الضرائب التصاعدية على الدخل ...

هذه الفئة المتآمرة قضت على قانون توزيع املاك الدولة، كما قضت على مشاريع
وقوانين انت اعلم الناس بها وبشديد الحاجة اليها ...

ان عهد المداجين ومعتري السياسة والمشعوذين والمتسترين وراء مصالح الشعب
لثنافهم الخصوصية يجب ان ينتهي ...

هذا ما يريده الجيش لان هذا ما يريده الشعب .. وانت تريد ايها الشعب ،
وبارادتك يريد الجيش ان تقوم بواجبنا في تحقيق مصالح هذه الامة العظيمة
ليكون لها الوزن الذي تستحق في تأمين السلام والرفاهية في شعبها وفي العالم
اجمع . وان هذا لا يمكن ان يتم بالسياسات النفعية او بالترويض او بالتآمر
على سلامة الامة . انه يكون فقط في وضع مصلحة الامة فوق اي مصلحة »

الشيشكلي

« لقد عبث هؤلاء باسمي الحرمات واقدس المقدسات ،
وتناسوا ان كل تحرير سياسي لا يقوم بالتحرير الاقتصادي
والاجتماعي لا خير فيه ... »

محطة الاذاعة السورية

بهذه العبارات اعلن الانقلاب عن نفسه في مرحلته الاخيرة ، المرحلة التي
كان يحتمها منطق الانقلاب ، اذا ما اعتبرنا ان الانقلاب ، منذ حسني الزعيم ،
هو عملية ثورية واحدة متكاملة .

والواقع ان الشيشكلي ، بطل الانقلاب منذ عهد حسني الزعيم ، جاء امس في مؤتمره الصحفي ، يصرح بهذه الوحدة العضوية ويكرس النظرية القائلة بها ، المتمنية عليها ان تكون طريق نظام جديد تونع فيه مواهب الامة السورية وتتحقق في نطاقه مصلحتها ، التي يجب ان تكون ، وهي بالفعل ، فوق كل مصلحة . فالانقلاب انما حصل ، اولاً وثانياً وثالثاً ورابعاً ، لا لاقضاء فئة تأمرت على الامة وعلى الدستور وما خدمت سوى مصالحها ومنافعها ، بل حصل كذلك من اجل احلال مصلحة سوريا فوق كل مصلحة ، وذلك لا يكون بما كان يفعله القوتلي ، ثم بما فعله الساسة من طرازه فيما بعد ، بل بالاصلاح المنبثق من ارادة الشعب ، بـ « ايجاد انعاش حقيقي في مختلف نواحي حياة البلاد » .

ولا نخال الشيشكلي ، عندما قال ان سياسة الحكومة الجديدة ستهدف ولا ريب الى هذه الغاية ، كان يجهل ان تحقيق هذه الغاية له شروط كان انعدامها هو السبب الذي حال ، الى جانب سوء النية ، بين « الفئة المتآمرة » وبين خير الامة ومصلحتها ، فتمطلت الموازنة والقوانين التقدمية . ان الاصلاح الحقيقي ، ان انعاش الامة ، ان النظام الجديد ، انما يفترض في القيمين على الحكم عقيدة اجتماعية اقتصادية يؤمنون بها ويستوحدون معطياتها في كل ما يقومون به ، حتى لا يتحول عملهم الى السلبية السياسية التي ما قدر الجيل القديم والجيل المحضرم على اعتماد سواها ، جهاداً موهوماً من اجل تحرر لا خير فيه . فاذا كان الجيش يريد ان يكون لهذه الامة ما يجب ان يكون لها من وزن ، وان تقدر على تحمل تبعاتها التاريخية وتادية رسالتها القومية — اذا كان يريد ذلك ، وذلك من ارادة الشعب ، فعليه ان يتعظ بامثلة حسني الزعيم وامثلة الحناوي ، فلا يشترع الاصلاحات ارتجالياً ولا يؤمن على الثورة التي يحدث غير رجال الحياة ، ابناء الجيل الابحاثي الذين يتجانس تفكيرهم مع منطق الانقلاب ويهدف الانقلاب اساساً سليماً له في ما يطمحون اليه وما يعملون له ، بما تسميه دمشق اليوم تحرراً اجتماعياً اقتصادياً صحيحاً .

٥ كانون الاول ١٩٥١

تسلم الزعيم سلو السلطة مستعيناً بالامناء العامين الذين خولوا صلاحيات الوزراء. اما الشيشكلي فقد اكتفى في الظاهر برئاسة الاركان ، ولكنه كان في الواقع الحاكم الفعلي للبلاد . وقد استهل العهد الجديد نشاطه برفع مستوى الموظفين وبالقضاء على الفساد . وفي الحقل الخارجي بذل مساعداً لدى بغداد وعمان لمجملتهما على الاعتراف بالوضع الجديد ، فاعترف به الاردن في ٢٥ كانون الاول ١٩٥١ وحذا حذوه العراق بعد خمسة عشر يوماً .

وفي ١٧ ك ٢ ١٩٥٢ بدأ الصراع بين السلطة والاحزاب فاتهمت الحكومة الاخوان المسلمين باستغلال عواطف المواطنين الدينية لتنفيذ مآرب سياسية واغلقت مكاتب الاخوان في اراضي الجمهورية . وفي ٢٩ منه صدر مرسوم بمنع الطلاب من الانخراط في الاحزاب السياسية . ورافق هذه التدابير السلبية عمل ايجاني هو الشروع في توزيع اراضي الدولة على الفلاحين غير المالكين ، وفي اطلاق السياسيين الذين اعتقلوا يوم الانقلاب . وفي شهر آذار خرج الشيشكلي من وراء الستار وامسك بالزمام في العلانية ، والقى سلسلة خطب شرح فيها برنامج العهد الجديد واهدافه

بيد ان العهد الجديد لم يستطع التعاون والاحزاب ذات المناهج لانه لم يشأ اشراكها في تحمل المسؤولية ، وخشي في الوقت ذاته على نفسه منها ، فعمد في ٦ نيسان ١٩٥٢ الى حلها بحجة اعادة تنظيمها ، ثم عين العقيد الشيشكلي نائباً لرئيس مجلس الوزراء ، فانصرف فوراً الى ايجاد مركز شعبي للنظام القائم بانشاء «حركة التحرير» مقدمة لاختضاع البلاد لنظام الحزب الواحد، هو الحزب الحاكم . وقد ترتب على قيام حركة التحرير هذه تعاون وثيق بين الاحزاب المنحلة ، فراح تحين الفرص للأخذ بالتأثير ، واندس دعايتها في صفوف الضباط يوغزرون صدورهم على العقيد الشيشكلي ، متهمين الرجل بالانحراف عن اهداف الانقلاب والسعي الى اخضاع البلاد لكتاتوريته .

وفي شهر كانون الاول ١٩٥٢ قام العقيد بزيارة لمصر ، ولكنه عاد بغتة الى دمشق ليخضع مؤامرة دبرتها ضده ، وعلى اثر وصوله صدرت مراسيم بتسريح عدد من كبار الضباط وصغارهم .

واستقرت الاحوال منذ ذاك واشتدت قبضة العسكريين تدريجياً ، فصدر قانون الصحافة في مطلع ١٩٥٣ محدد عددها ، مخضعاً ممارسة المهنة لقيود ثقيلة . ولما اطمأن الشيشكلي الى زوال كل معارضة سافرة اقصى الزعيم سلو وتولى هو صلاحيات رئاسة الدولة والحكومة .

وفي ١٨ حزيران ١٩٥٣ استكملت حركة التحرير مقومات العمل ، فعقد الاعضاء مؤتمراً في دمشق اعلن فيه الشيشكلي عودة الحياة الدستورية على اساس دستور كان قد وضعه سراً بالاشتراك مع بعض المقربين . وبعد نشر الدستور اجريت الانتخابات فقاطعتها اكثرية الاحزاب واحرز مرشحو حركة التحرير اكثرية المقاعد المطلقة .

من اجل استكمال التحرير

ليس لدى الناس عما حدث في سوريا اكثر مما طلعت به السلطات في بلاغها الرسمي . ويفهم من البلاغ ان اعداء الوضع القائم في الجمهورية السورية قاموا بمحاولة لقلب هذا الوضع في اثناء وجود العقيد اديب الشيشكلي - الرجل الذي يجسد الوضع ويحميه - في العاصمة المصرية .

ونحن لا يعيننا من المحاولة اهدافها او ما كان يمكن ان يتوجب على نجاحها من نتائج . ولسنا بمحاولين بهذه الكلمة بيان الاسباب التي حدثت بعض الساسة والعسكريين الى تحدي الشيشكلي ونظامه . فمجرد قيام حركة من هذا النوع يعني ان في سوريا فئة غير راضية عن الحالة ، وقد اعترف البلاغ نفسه بوجود هذه الفئة واتهمها « بعرقلة الجهود القومية وتمزيق وحدة البلاد الخ ... »

وسواء كان المتآمرون ما وصفهم به البلاغ او لم يكونوا ، فما لا ريب فيه ان سوريا لا تقيد شيئاً من حصول انقلاب يعود بها الى ما كانت عليه قبل الانقلاب الاول ، ولا من حصول انقلاب يكمل ما بدأه انقلاب الشيشكلي

ورفاقه - هذا اذا كان انقلاب الشيشكلي لم يبلغ اهدافه او انحرف عنها كما يزعم خصوم الوضع . لقد كانت المبرر الوحيد للانقلابات الثلاثة السابقة ان اولها اريد به وضع حد للفساد والفسوض ، واريد بالانقلاب الثاني وضع حد لكتاتورية حسني الزعيم ، اما الانقلاب الثالث ، فقد هدف الى تحقيق النظام الجديد الذي قام من اجله الانقلاب الاول ، ثم حادت به عنه المطامع الشخصية التي جعلت حسني الزعيم يركب رأسه... ولئن يكن بعض خصوم الانقلاب الثالث ، خصوم الشيشكلي ، ينكرون عليه اليوم فلاحه في ابلاغ سوريا اهدافها ، فمن حق هذا الانقلاب علينا ، ومن حق الانصاف ، ان نعترف بان الكثير من هذه الاهداف قد تحققت او هو في طريق التحقيق ، وان ما كانت الجمهورية السورية قد بدأت تنعم به من استقرار مرده الى اطمئنان الشعب للحركة الاصلاحية البناءة التي قام بها الشيشكلي ونظامه .

من هنا ان اية حركة ردة الى الوضع السابق للانقلابات ، او اي انقلاب جديد يقوم لمجرد قلب الشيشكلي ، لا يمكن ان تفيد منه سوريا بوجه من الوجوه ، ولا يمكن ان يؤمن لها ، وقد انطلقت على الطريق الذي هي عليه ، ما تصبو اليه من استقرار في الخير واطمئنان الى الحكم الصالح .

بقي ان نقول ان الدافع الوحيد الذي يمكن ان يكون قد شجع خصوم الشيشكلي على القيام بمحركاتهم ، وجعل لهذه الحركة مجالاً ، هو ما تعانيه الحريات في ظل الوضع القائم ، ومن ثم سعي اسباب هذا الوضع للاستعاضة عن الحياة السياسية الحرة بحزب واحد لم ينبثق من الشعب ، بل نشأ بفعل ارادة الحاكم ونزل الى الشعب من عل . فايلاً كانت مقاصد حركة التحرير العربي ، وائياً كان ارتباطها بالانقلاب واهدافه ومبادئها . هذه الحركة ، فلا بد من ملاحظة امر اساسي هو ان انقلاب الشيشكلي لم ينشأ من هذه الحركة ولا هي اعطت للانقلاب عقيدته ولا خططت سياسته ، بل هو الانقلاب وخطط الانقلاب وما في ذهن رجال الانقلاب من عقائد واهداف - كل ذلك

سعى لان يعبر عن نفسه في حركة شعبية يستعاض بها عن باقي الحركات الشعبية
والاحزاب .

ولئن نكن مع الشيشكلي في ان لا معنى لسيادة الشعب قبل ان يتحرر
الشعب اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً ، فانه لا يسعنا الا ان نؤكد هنا ان هذا
التحرير ، على ما يرتب على السلطة من واجبات ، لا يمكن ان يتم الا بالصورة
العفوية ، النضالية التي تنشأ بها الاحزاب المثالية . وكان اخرى بالشيشكلي ،
من اجل تمكين الشعب السوري من التحرر ، ان يطلق حرية العمل للحركات
الشعبية المخلصة وان يؤسس حكمه على تعاون اوثق مع ممثليها . فلا يقوم الحكم
والاصلاح على الكبت الذي لا يمكن ان يؤدي الى غير الانفجار .

اننا نتمنى لعهد الشيشكلي ان يستمر وان يستكمل تحقيق اهدافه النبيلة ،
ونتمنى للشيشكلي ان يقدر ، بعد هذا الاختبار ، ان التحرير عملية انماء وفعل
يناع : واليناع للشعوب ، كما هو للثمرة ، ليس عملية اصطناعية ، بل هو تطور
عفوي ، ذاتي ، عامله الاول ، والعنصر الفعال فيه ، هو ما يكون في الثمرة ،
في الجسم الحي ، من قوة الحياة الدافعة ، وما يكون لها من مجال الحياة
الرحب الحر .

٣٠ كانون الاول ١٩٥٢

عملية التحرير

واخيراً صار للجمهورية السورية مجلس نيابي ! فقد جرت الانتخابات العامة واسفرت عن فوز حركة التحرير فوزاً ساحقاً ، ولم يبق امام المؤمنين بان الانتخابات تعبر عن رغبة الشعب ، غير الاعلان ان حركة التحرير هي التعبير الصادق عن ارادة الشعب السوري. وان الشعب السوري يؤمن هذه الحركة وولائها على مصالحه وحقوقه ومصيره .

ولكن هل كانت الانتخابات بحال معرفة ارادة الشعب الحقيقية ؟ وهل جاءت نتيجة الاقتراع تعبيراً صادقاً عن ارادة الشعب ؟

لن ندخل في بحث فلسفي او علمي لمقاييس الارادة الشعبية ووسائل معرفتها؛ فثمة من ينكر على الانتخابات ذاتها - اية انتخابات - ان تكون المقياس الصحيح لمعرفة ارادة الشعب الحقيقية . فارادة الشعب لا يقر البعض ان الوسيلة الفضلى لمعرفةا هي حساب اصوات يتساوى عنده الجاهل والعاقل ، والفقير والغني ، والمخلص والصل... واذا سلمنا جدلاً بان الانتخابات هي الوسيلة الاسلم لمعرفة ارادة الشعب فان ثمة شروطاً يجب ان تتوافر ، منها ان يقوم بالواجب الانتخابي اقرب عدد من المواطنين الى الاجماع ، وان يكون الناخب حراً في ممارسة هذا الواجب ، لا يخضع لارادة غير ارادته ، ولا يتأثر بمصالح تفرض عليه مواقف غريبة عن تقديره ، ولا يكون في اختياره جاهلاً ولا مسوقاً .

فهل توافرت هذه الشروط في الانتخابات السورية امس ؟

كنا نأمل ونريد ان يكون العهد الانتقالي السوري قد انجز عملية التحرير بحيث تكون الانتخابات الاولى منذ حصول الانقلاب ابرز مظهر من مظاهر هذا التحرر... وكنا نأمل ونريد ان تبهرن هذه الانتخابات عن وعي في الشعب لواجباته ، وفي الحكم لحدود السلطة ، وان تبهرن الانتخابات كذلك عن رضى الشعب عما حدث ، واعتبار العهد الجديد عهد الشعب وعهد نهضته ، العهد الواجب الاقبال على الالتفاف حوله...

فاما موقف الشعب من العهد ، فارقام المقترعين تدل عليه .

واما تحرر الشعب ، وتحرر الحكم ، فالنتائج تدل عليه .

ولا يبقى امام من شاء ان يقف من العهد ومن انتخاباته ، بالرغم من كل شيء ، موقفاً ايجابياً - لا يبقى الا ان يرجو ، لمصلحة الشعب ، التي هي فوق المصلحة الحزبية ، ان يكون تحليله لنتيجة الانتخابات مخططاً ، وان يجد في ما سيعقب الانتخابات ما لا يترك محلاً في نفسه لندم على موقف ايجابي او اسف .

١٩ تشرين الاول ١٩٥٣

في اصول التحرير

الانتصار الذي احرزته « حركة التحرير » في الانتخابات السورية جدير بان نتوقف عنده ونأمله ملياً لنستخلص منه ، فضلاً عن العبر التي يمكن ان تؤثر في مستقبل الجمهورية السورية ، تلك العبر الابعد مدى التي تلقي نوراً على منطق احداث تشهدها امم العالم العربي كافة ، بل يشهدها الشرق الاوسط بأسره .

ولا بد لنا ، بغية استخلاص هذه العبر ، من عودة الى اصول الديمقراطية في هذا الشرق ، ومن استذكار الظروف التي استورد فيها نظام حكم كاث في الغرب وليد حركات تاريخية شاقة ودموية ، فاحل في عالمنا بقدرة قادر مكان نظم نيوقراطية تؤله السلطة ولا تسأل الحاكم عن سلطته المطلقة حساباً . أفستغرب ، وهذا اصل ديموقراطيتنا ، ان يتلبس رئيس الدولة الديموقراطية في نظر الناس ، او كثرتهم على الاقل ، بسلطان الطاغية بحيث يغدو طاغية بالرغم منه ؟ ثم أيستغرب ان يتلبس النائب في نظر اكثريه ناخبيه بامتيازات السيد الاقطاعي سواء كان اقطاعياً او لم يكن ؟ من استقراء تاريخ الديموقراطية في الغرب واختباراتها يستنتج المدقق قاعدة لتطبيق النظام ولتفهيمه : ان الديموقراطية من حيث هي نظام حكم ، مظاهره الانتخابات العامة وفصل السلطات واختيار الشعب رئيس الدولة - ان الديموقراطية ليست سوى شكل فارغ لا يمكن ان يستقيم ما لم يتأسس على ديموقراطية اجتماعية اقتصادية ويتجهر بروح تحريرية وتراث شعبي اصيل .

فاما الديمقراطية الاجتماعية - الاقتصادية فاين نحن منها ، والمواطن عندنا ليس ، في اكثر من منطقة، سيد نفسه ، قادراً على تقرير مصيره .

واما الروح التحريرية والتراث الشعبي فاين نحن منهما ، وشعوبنا لا تزال جاهلة لمصالحها وحقوقها ، جاهلة لحقيقتها التاريخية ، عديمة الشعور القومي البتاء والتربية المدنية الايجابية .

من هنا اننا رحبنا ونرحب بكل حكم يقوم في العالم العربي وفي الشرق الاوسط عموماً ، ويهدف الى تهيئة الشعب للديموقراطية ، بتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية وبيعت النفسية القومية الحقيقية . غير اننا حذرنا ونحذر كل حكم جديد من خطر الانزلاق، في عملية التحرير هذه، وراء تأليه للقوة وتطرف في اعتمادها كوسيلة ، الى حدٍ تفسد معه الغاية التي تبرر الوسيلة .

ثم اننا حذرنا ونحذر من اصطناعية في حركات التحرير تنزل على الشعب من فوق فتفرضها عليه السلطات فرضاً ، في حين ان الاصل هو ان تنبثق السلطة من حركات تحريرية تنجلي فيها ارادة الشعب الحقيقية ونضالية الشعب ومثاليته - حركات تتوسل بالسلطة لاستكمال تحقيق اهدافها واقرار ارادة الشعب ، ولا تكون هي وسيلة بيد السلطة لتحقيق اهداف السلطة ، وتزوير ارادة الشعب .

وبعد ، فليس تبطل هذه العبر ، نستخلصها من تاريخ حركات التحرير ، املاً لا نزال مخلصين في رعايته ، بان يتمكن العهد الجديد في الجمهورية السورية من تحقيق اهداف الشعب ومطامحه .

١٣ تشرين الاول ١٩٥٣

بعد الانتخابات اطمأن الشيشكلي الى مناعة مركزه ، فانصرف الى وضع المشروعات الإصلاحية . ولكنه لم يغمض عينيه عما يجري خلف الستار . ففي الداخل ساسة لم يلقوا سلاحهم بعد بالرغم من تظاهرهم بالرضوخ للأمر الواقع ، وضباط يرون في التطورات التي حصلت منذ اقضاء فوزي سلو الى ترعيب الشيشكلي ابتعاداً عن مخطط الانقلاب وامتداداً لفلاطة حسني الزعيم . وفي الخارج دول استعصى عليها ترويض الرئيس الزعيم فراح عملاؤها يغذون النعمة عليه ...

في ١٢ كانون الثاني ١٩٥٤ ظهرت نشرات في دمشق وحلب وحمص وحماه متضمنة حملة قاسية على دكتاتورية الزعيم الشيشكلي ودعوة صريحة الى العمل على تحرير البلاد من نظام فرض عليها فرضاً . وفي ٢٥ منه عقد زعماء الاحزاب المنحلة (عدا القومي الاجتماعي) مؤتمراً سياسياً في حمص واتخذوا فيه مقررات خطيرة . وسبق المؤتمر اتصالات بين القائمين بالحرركة وبين نفر من كبار ضباط الجيش وتم الاتفاق على ان يساعد الجيش الحرصة الشعبية الموجهة ضد نظام الشيشكلي . وفي ٢٨ ك ٢ اعتقلت السلطة الزعماء الذين حضروا مؤتمر حمص ، بتهمة الاستمرار في العمل الحزبي ، واستتني من الاعتقال هاشم الاتاسي وسليمان الاطرش اللذان اوعز اليهما بملازمة منزلهما . وعلى الاثر حصلت اشتباكات مسلحة بين قوى الامن والاهلين في مناطق شتى ، ولا سيما جبل الدروز . وفي ٣ ك ٢ انتقلت السلطة الى الجيش بعد ان تفاقمت الاضطرابات وعمت الجبل الدرزي . وقد اتهم الشيشكلي احدى الدول الاجنبية بتحريض الدروز على العصيان ، وبدأ عليه في ٣١ منه انه بات يميل الى التفاسم والمعارضين حتى انه رضي باطلاق الساسة المعتقلين ان هم تعهدوا له بوقف نشاط الثائرين .

بيد ان الحالة عادت فتأزمت في ٢ شباط ووصلت الى لبنان انباء تشير الى حصول اشتباكات دامية في السويداء واصلح والقرية ، والى تدابير شديدة القسوة اتخذها الجيش السوري ، فاضطربت خواطر دروز لبنان وخشي الشيشكلي انتقال المحمسين منهم الى جبل الدروز لتجدة اخوانهم فامر باقفال الحدود . وفي الوقت نفسه اتهمت حكومة دمشق الملحق العسكري العراقي بانه على اتصال بقيادة الثورة وطلبت من بغداد سجنه . وتوترت العلاقات بين الدولتين وتدخل لبنان في ١٣ شباط لاعادة المياه الى مجاريها ، ولكن وزير الخارجية العراقية الذي

زار لبنان رفض ان يزور دمشق واكتفت حكومته بالقول انها لا تتدخل في شؤون سوريا .

وبين ١٤ و ٢٤ شباط خيم الهدوء النسبي على سوريا ، وفي منتصف ليل ٢٤ - ٢٥ فوجىء الناس ببيانات يذيعها راديو حلب عن قيام حركة في الجيش تؤيد الحركة الشعبية الموجهة ضد نظام الشيشكلي . وفي مساء ٢٥ منه لم يجد الزعيم رئيس الدولة بداً من الاعتزال فقدم استقالته الى مجلس النواب وغادر سوريا الى لبنان ، ومنه الى المملكة السعودية .

القوة التي قُهرت

تشاء الصدف ان ينتهي محمد نجيب في اليوم الذي يواجهه الشيشكلي - صانع الانقلابات المتعددة - بالتحدي الذي يضع الانقلاب السوري على المحك . واذا كان منطق الانقلاب الواحد قد فرض عليهما ان يسيرا على خطين متوازيين حتى اليوم ، فاننا نرجو الا يصيب مصر ما اصاب سوريا .

وبعد ، فقد رددنا في اكثر من مناسبة ، تعليقاً على هذا الانقلاب وذاك ، ان السلطة المبنية على القوة الصافية لا يضمن بقاءها ، ومن ثم نجاحها ، الا استمرار القوة بجانبها ، فهي تجد نفسها مضطرة ابدأً للتحوط ضد احتمال افلات زمام القوة من يدها ، في كل حين ، الى ان تجد السلطة لنفسها ضامناً اقوى من القوة .

لقد كان الشيشكلي سباقاً الى ادراك ضرورة تأسيس الحكم الدكتاتوري على ركائز شعبية ، فانشأ حركة التحرير بغية تجيش ما يمكن حشده من الامكانيات الشعبية المؤيدة له او الميالة بطبيعتها الى تأييده ، في جهاز يستمد منه القدرة على الحكم وحيه فيه عناصر الحكم الجديد .

ذلك انه اذا كان من قواعد السياسة الحديثة المسلم بها ، ان ليس غير الجيش في الدولة العصرية ، يمكن ان يقلب نظام الحكم بالقوة ويتسلم الزمام ، فمن القواعد المسلم بها كذلك ان الحكم الذي يقوم على القوة الصافية - على الجيش وحسب - لا بد له من الانهيار لدى اول هزة عنيفة ؛ فالقوة تهيء للقوة ، والعنف يهد للعنف ، والسلطة التي هي كتابة عن آلة حكم تقوم على فراغ ولا تستند الى غير ركائز السلطة ذاتها ، ليس اسهل من زعزعتها من ضمن ذاتها ، بوسائل من طرازها ، ومن غير ان يمس الاساس .

واذا كنا نسجل للشيشكلي ، في اليوم الذي هو آخر ايام حكمه ، ما حققه من اصلاح اجتماعي واقتصادي بل وسياسي ، فانه لا يسعنا الا ان نقول ان سبب الازمة التي اطاحت بالشيشكلي ان هو الا عجزه عن ايجاد اساس دائم ، متين ، للحكم الذي اقام . والاساس الدائم المتين الذي لا بد منه ، والذي وحده يضمن استمرار السلطة اقوى من الهزات العنيفة ، بل اقوى من القوة ، ان هو الا ارادة الشعب - هذه الارادة التي تكون افعال ما تكون ، واصمد ما تكون ، عندما تنتظم في الحركات الحزبية المجوهرة بعقيدة صامدة ، المتبعة بتقاليد عريقة صقلت قواها وهيأتها للحكم .

قد يقال ان حركة التحرير كانت الاساس... وعلى ذلك نرد ان حركة التحرير هي على العكس سبب الازمة . فالحركات التي نعني لا تنشأ من فوق ولا تصطنع اصطناعاً . ومهما تكن حاجة الحكم القوي اليها كمعين وكسند ، فان هذه الحاجة لا يتمكن الحكم من خلقها بصورة ارتجالية ؛ انما القاعدة الطبيعية هي ان ينشأ الحكم القوي من مثل هذه الحركات ، متوسلاً بالقوة الصافية اداة ، من غير ان يجعلها سيده ، فيكون بين الحركة وبين الجهاز الثوري تفاعل عميق وانسجام ينشأ من مراس في الجهاد المشترك .

واخشى ما نخشاه ، وحكم الشيشكلي ينتهي ، الا تقدر سوريا على ايجاد حكم قوي جديد يستند الى اساس شعبي متين دائم ، فتستمر سلسلة الانقلابات

وتدفع البلاد ثمنها . اما الديمقراطية التمثيلية ، فلسنا نجد في سوريا اليوم هيئة قادرة على تأمين عودتها في ظل مبدأ للشرعية يضمن اجماع السوريين . ناهيك بانه لا يزال صحيحاً ما قيل حول حاجة سوريا الى حكم قوي يمهّد للديموقراطية البرلمانية بتحرير الشعب من اسياده الداخليين الحائلين دون بروز ارادته الحقيقية وممارسته حقوقه ، وبتحريره من الامراض والقيود الاقتصادية والاجتماعية التي توجد هؤلاء الاسياد . غير ان سر نجاح هذا التمهيد ، على حاجته الى القوة لقهر اعداء الشعب ، هو في ان يقوم بهذا التمهيد الشعب نفسه ، بشكل حركة تنبثق من صميم حاجاته وتتجسد فيها اصاله نفسه .

فهل تستند حركة حلب العسكرية الى مثل هذه الحركة الشعبية ؟

٢٦ شباط ١٩٥٤

في طريق الاستقرار؟

يجتمع غداً المجلس الذي كان قد انتخبه الشعب السوري في ١٦ تشرين الثاني ١٩٤٩ ، بعد ان كان حسني الزعيم قد أجرى انقلابه الاول على ما سمي آنذاك بالعهد الحميدي ، عهد شكري القوتلي ، وبعد ان قلب حسني الزعيم نفسه ووضع للبلاد دستوراً جرت في ظله انتخابات قاطعها الحزب الوطني الذي يرأس الوزارة اليوم . وبهذا تكون الجمهورية السورية قد اختارت بوجهها الجديد - ومنه الحزب الوطني - اساساً لشرعية الاوضاع غير الاساس السابق للانقلابات العسكرية ، فكرست بذلك بعض هذه الانقلابات وشجبت البعض الآخر او هي لم تعترف به .

من هنا ان نقطة انطلاق النهج السياسي الذي ستتبّع الجمهورية السورية اليوم ، ان هي الا ما كانت الانقلابات من اجله ؛ وان هيكل الحكم الشرعي ونطاقه لا بد ان يكون كذلك ، تبعاً لمبدأ الشرعية الذي اعتمد الدستور الذي وضع ١٩٤٩ ونظام الحكم الذي جرت في ظله انتخابات المجلس المدعو للاجتماع غداً .

ليس هنا مجال مناقشة ما جرى او المفاضلة بين اساس الشرعية الذي اعتمد وبين سائر المبادئ التي كان يمكن ان تعتمد اساساً - كاعتماد المجلس النيابي الاخير ، او الرجوع الى الوضع السابق لانقلاب حسني الزعيم او اقامة سلطة مؤقتة جديدة منبثقة من الحركة التي قلبت الشيشكلي ، انما قصدنا من هذا المقال التشديد على

ما يتوجب من اختيار هذا المجلس دون سواه ومن ثم التشديد بنوع اخص على اختيار هذا المجلس ، انما يعني ان اكثر الفئات تطرفاً في معارضتها للانقلابات العسكرية لم يسعها الا ان تعترف لا بما حققته بعض هذه الانقلابات وحسب بل بان الحالة التي كانت تعيش فيها البلاد انما كانت حالة توجب الانقلاب .

بديهي اذن ان على الذين سيتولون قيادة الحكم في الجمهورية السورية الجديدة تقع تبعة ايجاد الوضع الجديد الذي كان يتوق اليه الشعب لا عندما سلم بزوال الشيشكلي وحسب ، بل عندما قام مع حسني الزعيم مفتشاً عن نظام لحياته جديد، ثم قام مع من قام على حسني الزعيم وظل ينتقل من انقلاب الى انقلاب من غير ان يوفق الى بناء ما يطمئن اليه .

ولئن يكن ما يرجع دعوة المجلس الى الانعقاد ، بل ما رجح العودة الى النظام البرلماني ، الحاجة الى الاستقرار الدستوري ، فان ما لا بد من تأكيده ، وما يجب الا يخفى النواب غداً ، هو ان لا استقرار يدوم ما لم يوفر نظام الحكم معالم اطمئنان الشعب الى قدرة النظام القائم على تحقيق اماني الشعب في الحرية والسعادة والرفي .

١٤ آذار ١٩٥٤

بعد اعتقال الشيشكلي كلف السيد هاشم الاتاسي رئيس الجمهورية السيد صبري العسلي امين عام الحزب الوطني تأليف الوزارة فالفها من الوطنيين والشعبين . وقد دشن العسلي عهده بدعوة السيد شكري القوتلي رئيس الجمهورية السابق الموجود في مصر للعودة الى البلاد ، وساد في الازدهان على الاثر ان الوطنيين والشعبين قرروا الاندماج في حزب واحد برئاسة القوتلي ، ليقطعوا الطريق على الاحزاب العنصرية التي نشطت للاغادة من الثغرات التي احدثتها الانقلابات في الصروح الحزبية التقليدية . ومع ان الدعوة وجهت في آذار ١٩٥٤ فقد تأخرت عودة القوتلي الى الاسبوع الاول من آب ، واستقبل في دمشق استقبالا شعبيا اين منه المظاهرات العنصرية التي شيعته يوم غادر العاصمة الى المنفى قبل خمس سنوات .

اعادة اعتبار... وعبرة!

عندما غادر شكري القوتلي دمشق ، هل كان يدور في خله انه قد يعود اليها - ودمشق ودعته الرذاع الذي يعرف ونعرف - عودة الفاتحين ؟

والذين هلوا وكبروا للانقلاب تلو الانقلاب يزايد الواحد الآخر في الصاق التهم بشكري القوتلي وعهده ، هل كان يدور في خلدكم ان يوما سيأتي يهللون فيه ويكبرون لشكري القوتلي نفسه وهو يعود الى دمشق ؟

والساسة السوريون الذين قاوموا القوتلي قبل ذهابه والذين تولوا الحكم بعد ذهابه ، انقلابيين كانوا او غير انقلابيين ، هل كان يدور في خلدكم ان الرجل الذي دعوا عهده « بالعهد الحميدي » والذي قالوا عنه انه امعن في الافساد حتى كاد يهدر الاستقلال الذي بنى - ان هذا الرجل قد يضطرون يوما لدعوته الى الرجوع ولاستقباله مرحبين ، مصفقين ؟

لا نخال شكري القوتلي نفسه ، وهو يغادر مطار المزة مودعا حسني الزعيم ودمشق ، كان يأمل ان يعود يوما على نحو ما يعود . فاذا كان قد عاد امس فالذي عاد به ليس ما كان له على الجمهورية السورية ولا ما حقق من اجلها في منفاه ، ولا هو رجوع السوريين الى صواب فقدوه وتوبتهم عن زلة اقترفوها . انما هو في الحقيقة ، وبالدرجة الاولى ، فشل الذين خلفوه في تحقيق ما وعدوا به وفي برهان صحة ما ادعوا به عليه وما ادعوه لانفسهم ...

فاذا كان الانقلابيون ، المستحدثون منهم والاصليون ، والشباب منهم والمخضرمون ، قد اجمعوا على الاعتراف بشكري القوتلي ، بما كان له على الجمهورية السورية في مرحلة التحرر الاولى ، وما كان له قبل ان يتولى الحكم ، فان احداً منهم لم يوفر القوتلي ولا اعوانه ولا حكمه بل اجمعوا ذلك الاجماع الغريب على تحميله ، مباشرة او مداورة ، مسؤولية سياسة الافساد والفساد التي حولت الاستقلال الى استغلال والحرية الى استئثار وطغيان ، وجعلت الانقلاب ضرورة لا مفر منها . وهؤلاء جميعاً صوروا للناس ولافسهم ان مجرد زوال شكري القوتلي قمين بان يفسح المجال ليناع الاستقلال ورغد الشعب وهنائه . وكلهم ، من دون استثناء ، وعلى ما بينهم من خلافات وخصومات ، حرصوا الشعب في ايام الانقلاب الاولى على رفع الاحذية في وجه من كان حتى الامس بطل القضية الوطنية وسيد البلاد .

كما ان هؤلاء جميعاً قد ادعوا انهم ، وقد زالت العقبة ، قادرون قديرون على بناء الدولة المثلى التي يطمح اليها الشعب والتي لسوريا حق بها . ترى اين كان هؤلاء امس من اتهاماتهم واين كانوا من الوعود ؟

وبعد ، فاذا كان من المتعذر ان نعتبر ان ارجاع هؤلاء للقوتلي هو بمثابة اعادة اعتبار لعهد - ولا نقول لشخصه - فان ما لا بد من قوله هو ان في عودة القوتلي عبء... والعبء في ان سبب فشل الرجل لم يكن شخصه ، بل كان النظام الذي توسل به ليحكم... والعبء كذلك في ان الذي يريد ان يحمل شعباً تبعة الحكم على رجل ، يجب ان يستحق من الشعب بنسبة ما يطلب اليه ؛ وذلك بان يثبت انه اجدر بثقة الشعب ممن طرد واقدروا على الحكم ، ارفع انسانية وحكمة ورؤيا .

ان في رجوع القوتلي حكماً قاسياً ، مريراً ، على العهد الذي مرت به الجمهورية السورية بعد سقوطه ، وبين هذا وبين رجوع القوتلي الى الحكم خطوة... والخطوة هذه ليست رهناً بارادة القوتلي ، انما هي ورقة اخيرة في يد الذين خلفوه .

كانت مهمة وزارة العملي العود بالبلاد الى شاطئ الاستقرار والتمديد لانتخابات عامة . ولكنها اضطرت الى الاستقالة في منتصف حزيران لخلاف قام بين الشيعيين والوطنيين من اعضائها . وفي ١٧ حزيران اجمت كلمة الاحزاب على وجوب قيام وزارة محايدة تجري انتخابات حرة . وقد الف هذه الوزارة السيد سعيد الغزي ، ودشن عهده بتعديل قانون الانتخاب . وفي ٢٤ ايلول اجريت الانتخابات واسفرت عن فوز المستقلين باكثرية المقاعد . وجاء حزب الشعب في الطليعة بالنسبة الى سائر الاحزاب التي خاضت المعركة . وقد كلف رئيس الجمهورية السيد خالد العظم احد زعماء الكتل المستقلة مهمة تأليف الوزارة ، وقبل الرجل المهمة متكللاً على تأييد المستقلين كافة ، الا ان فريقاً من هؤلاء رفض التعاون مع الرئيس المكلف لاعتبارات شخصية واخرى اقليمية ، وحاول العظم تأليف وزارة ائتلافية تجمع الاضداد ، فاستنكف الشعيون والبعثيون والاشتراكيون وتردد الوطنيون وبعد محاولات استغرقت ثلاثة اسابيع كلف رئيس الجمهورية السيد فارس الحوري الذي الف وزارة من الشيعيين والوطنيين والكتلة المستقلة التي يرئسها منير المعجلاني .

ازمة الانتقال

يبدو ان مهمة السيد خالد العظم اصعب بكثير مما يُظن ، وان تأليف الوزارة في الجمهورية الشقيقة اصعب ، بالتالي ، من اجراء انتخابات نيابية ومن ضبط حرية هذه الانتخابات ، بل هو اصعب من عملية تأمين الاكثرية النسبية في المجلس ...

ففي حين كان منطق الديمقراطية النظري يفرض ، بعد ما جاءت الانتخابات الاخيرة بمجلس واضح المعالم بهذا الشكل ، ان يكون تأليف الوزارة او بالاحرى ان تكون امكانيات تأليفها المتعددة واضحة - في حين كان يفرض المنطق النظري ذلك نجد الاحداث والوقائع الحية تتمرد على القواعد العقلية ، فتتعذر المحالقات وتلكأ الاكثرية ، بينما تنبهي الاقلية او الاقليات المختلفة محاولة تلقف الزمام .

وبعد ، لا حاجة بنا لان نكرر هنا ما قيل وقلناه غير مرة من ان الازمة السورية هي بالنهاية على الصعيد الدستوري وجه من وجوه ازمة الديمقراطية

العالمية - ازمة النظام الذي نشأ في نطاق تاريخي مختلف كثيراً عن النطاق الذي يطبق فيه اليوم، والذي انبثق من واقع سياسي اقتصادي اجتماعي بعيد عنه كل البعد الواقع السوري المعاصر .

ولسنا بحاجة كذلك لان نؤكد ان تجارب الحكم الارادي ، او ما يسمونه احياناً الاستبدادي، وقد كان يفترض فيها ان تمهد للديموقراطية الصحيحة، كما حصل في تركيا، قد زادت القضية تعقداً والازمة تأزماً، فباتت الديموقراطية السورية والحالة هذه رهناً ، لا بجل الازمة القائمة بحد ذاتها ، انما بالخروج منها باساس ثابت دائم تستقيم معه اللعبة البرلمانية فيكون الاستقرار .

اما هذا الاساس فلا نراه ممكناً عن غير طريق قيام تكتل نيابي قوي يؤمن اكثرية دائمة متفقة على نهج سياسي عام . ولسنا نخال المدقق في الفروقات القائمة اليوم بين بعض الاحزاب البرلمانية السورية يجد ان قيام مثل هذا التكتل مستحيل او متعذر متى تغلب المسؤولون على الانانيات الشخصية والحزبية . فاذا استثنينا نواب الاحزاب العقائدية الثلاثة ، من اشتراكيين وقوميين اجتماعيين وشيوعيين، لرأينا ان لا مبرر لكون المستقلين مستقلين ، ولكون الشعبين غير الوطنيين والوطنيين غير الشعبين، الا المبرر الاناني، سواء كان شخصياً او تحزيبياً... بل المبرر ، او بالاحرى العلة في ان هؤلاء جميعاً لا يدخل في حسابهم، ان للتفريق ام للجمع ، اي عامل من عوامل العقيدة او حتى النهج السياسي الثابت .

فبديهي اذن ان المعركة الحاسمة التي تشهدها الديموقراطية السورية اليوم هي في الحقيقة بين جملة السياسيين التقليديين المشغولين بخلافاتهم التافهة ، وبين موجة العقائديين الثوريين .

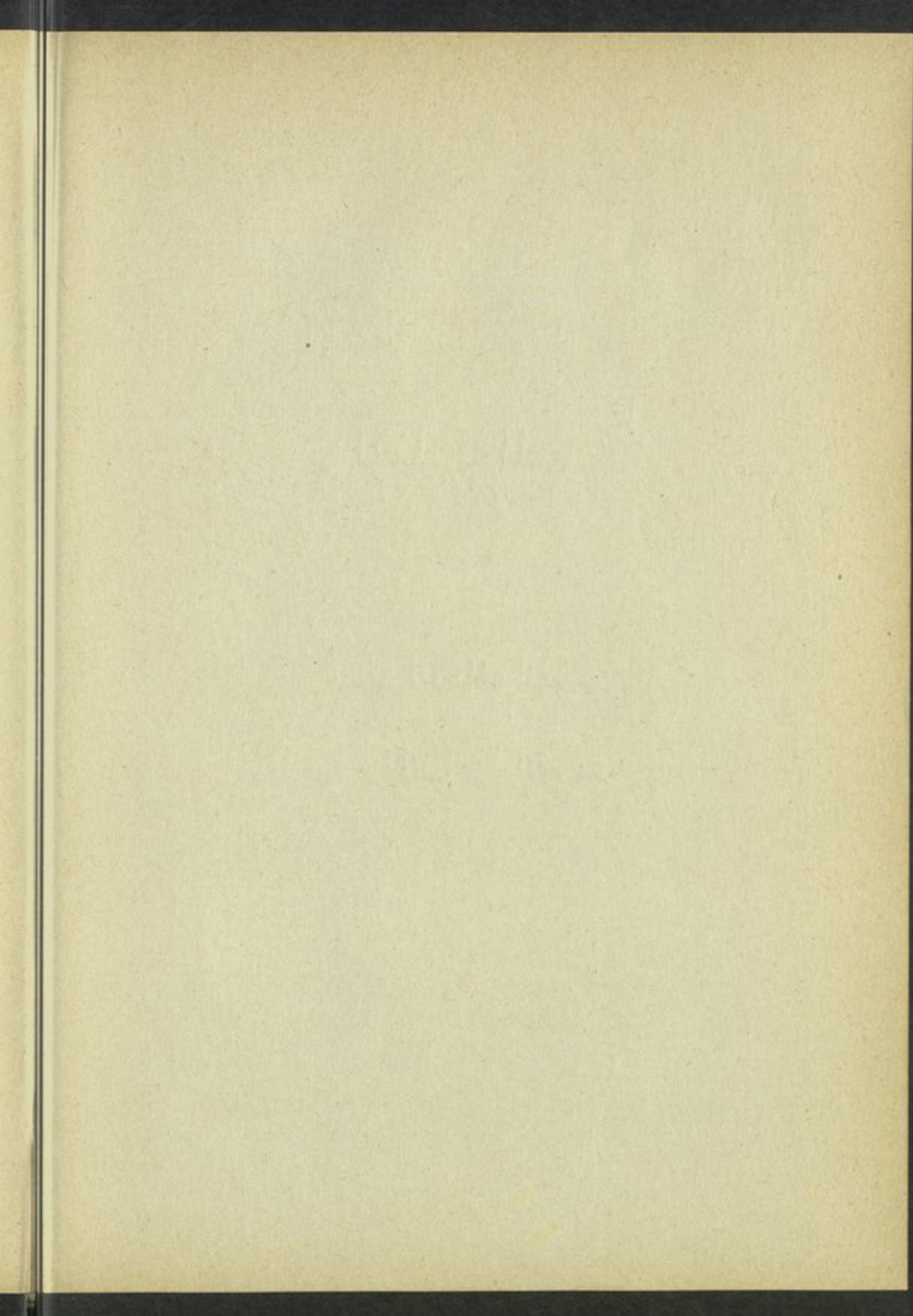
وبديهي من ثم أن الازمة إن طالت ، تكون في الواقع طريق خروج السياسيين التقليديين من حلبة المسؤولية تلقائياً، بما يشبه التنازل، تاركين الزمام في الايدي الفتية المتحفزة لانتزاعه . وتكون عودة الحياة النيابية عندئذ قد حققت ما عجزت الانقلابات العسكرية عن تحقيقه . ٢١ تشرين الاول ١٩٥٤

المملكة المصرية

•

بين الاماني القومية

والمنفعة القومية



هل كان الانقلاب المصري كالانقلاب السوري ، وليد نقمة شعبية على تحاذل الحكام واخطائهم التي سببت هزيمة الجيوش العربية في فلسطين ؟ لا ريب في ان نقمة العسكريين على الحكام ما كانت لتنفجر لو لم تزكم الانوف رائحة فضيحة الاسلحة الفاسدة ، ولو لم يحم البلاط الملكي المسؤولين عن صفقات الاسلحة المشبوهة ، وبكافة الضباط العظام الذين عقدوا هذه الصفقات او تفاضوا عنها بترقيتهم ومنحهم العلاوات والنياشين. ولكن النقمة التي ولدتها حرب فلسطين كانت النقطة التي جعلت الكأس تطفح. فالانقلاب المصري كان وليد تراكم اخطاء من جانب الحاكمين تقابلها احقاد محتزنة في صفوف الشعب الذي تركه الساسة فريسة الجوع والجبل والمرض ليتخاطفوا زمام الحكم وينعموا بالجاه والالقاء ، ويتخذوا من الاماني القومية حجة للتسابق الى الكرسي وملءة يصرخون بها الشعب عن المطالبة بالحرية والعدالة الاجتماعية . وقد اتسعت الهوة بين الشعب المصري وحكامه عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية اذ ظهرت الى جانب طبقة الباشاوات الاقطاعيين طبقة اغنياء الحرب التي طمعت بدورها الى المناصب والالقاء ، وكان المال شفيها لذي ذوي السلطان، وبدلاً من ان تتنافس الطبقتان في العمل على تحسين مستوى الشعب عقدتا الحناصر على تسخيرها في خدمة مآربها السياسية .

وبعد اقدام حكومة الوفد على الناء معاهدة ١٩٣٦ (تشرين ١٩٥١) دعا النحاس باشا المصريين الى الجهاد لاجلاء الانكليز بالقوة من منطقة القناة . وايدت الاحزاب السياسية هذه الخطوة الوطنية ، وحل الشعب المصري السلاح الذي وفرته له الحكومة ... ولكن ما ان بدأ الجهاد ضد الاجني حتى تنبه الحاكمون في مصر الى خطورة وجود السلاح في ايدي ابناء الشعب ، وتساءلوا عما عساه يعقب خروج الانكليز من البلاد، وهل يكفي الشعب المجاهد بهذا القدر ام يستخدم سلاحه في القضاء على اوضاع اغفلت شأنه ، واعمته فيه اذلالاً ؟ ولم يطل تساؤل الحكام فصرعان ما دب الخلاف بينهم وبين كتائب الفدائيين العاملة في القناة ، وترتب على هذا الخلاف امساك المسؤولين عن تزويد الكتائب بالسلاح ، ورفضهم ارسال مدد من رجال الجيش والبوليس الى الاسماعيلية والسويس ، فاصب الفدائيون وقوات البوليس بهزيمة اهترت لها البلاد ، واستغلها الانكليز كما استغلوا الذين ندموا على تسليم الشعب ، فكانت تظاهرات القاهرة في ٢٦ كانون الثاني ١٩٥٢ وما راقها من اعمال تخريبية وعدوانية لم يعرف ابداً لها ... وانتبه الملك فاروق الفرصة للخلاص من حكومة الوفد التي ورطته في سياسة تحدي الانكليز واقضت مضجعه بدعوتها المصريين الى الجهاد ...

الاغتيال السياسي

تحتاج البلاد العربية موجة من النعمة على الحكام تعددت مظاهرها واختلفت مراميها . ولعل ابرز هذه المظاهر الاغتيالات السياسية التي اودت بالامام يحيى وفجعت مصر بثلاثة من اقطابها ، هم احمد ماهر وامين عثمان والنقراشي باشا ، الذي قُتل امس .

والجدير بالذكر ان هذه الاغتيالات الثلاثة لم تقدم عليها جماعة ارهابية ، او عصابة لصوص ، بل قام بها شبان مثقفون رأوا ان السبيل الوحيد الى وضع حد للسياسة التي يقاومون هو قتل القيمين على امر هذه السياسة . ولئن يكن هذا الاسلوب ، في تعبيره عن نعمة الشعوب ، اقل فعالية من الانقلابات السياسية او ثورات الشارع التي شهدتها اليمن والعراق وسوريا ، فانه ، على كل حال ، اوقع في النفوس - نفوس الحكام والشعب معاً - وابلغ عبرة !

غير انه لا يفوتنا ان الاغتيالات السياسية بالغاً ما بلغ اثرها في تغيير مجرى سياسة الدولة ، ليست بالاسلوب الذي يقره الضمير الانساني وليست بالتسوية المعقولة للخلافات السياسية ولا المحاولة الاصلاحية الناجحة . فهي لا تعدو كونها تعبيراً سلبياً عن النعمة مجبولاً بالكراهة وروح الهدم... وما احوج البلاد العربية الى حركات ايجابية بناءة تتخذ من النعمة نقطة انطلاق لتجاهد في سبيل مستقبل افضل رسمت خطوطه بعقل نير وروح سامية .

٢٩ كانون الاول ١٩٤٨

في مصر فضيحة و... قضاء !

في مصر اليوم فضيحة ، فضيحة كبرى ، ولدت في فضيحة اصغر منها ، وان لم تكن اقل منها خطورة...

اما الفضيحة « الصغيرة » فهي ان نفراً من كبار ضباط الجيش قد اشترى لحساب الجيش اسلحة وذخائر فاسدة... واما الفضيحة الكبرى فهي تدبير مؤامرة لعلها سياسية... مؤامرة تقول الانباء انها لم تكن لتخطر للمسؤولين ببال !

وغي عن القول ان فضيحة اسلحة الجيش قد تركت في نفس الشعب المصري ، والشعوب العربية ، اثراً مريعاً . فقد كانت الجيوش العربية ، ولا سيما الجيش المصري ، محط آمال الشعوب... والعبء التي خرجت بها الشعوب من مأساة فلسطين هي ان الجيوش تشكل العنصر السليم الذي امتهنت كرامته عندها سخر لاغراض سياسية غير السياسة القومية ، والصق به عار هزيمة لو ترك امر المعركة له لمنيت بها جيوش العدو . وبقي عند الشعوب العربية شعور بان هذه الجيوش لم تكسر شوكتها ، وانها لا بد ثائرة يوماً لكرامتها ، وان هذه الاسلحة والمعدات التي تتدفق على معسكرات مصر والاردن وسوريا ستكون أداة الانتقام ، الانتقام الذي لا يوفر عدواً !

فاذا افسد الجيش وفسد ، فاي عنصر ترى يبقى سليماً ، واية مؤسسة تصلح بعد اليوم لادخار آمال هذه الشعوب الجريحة كرامتها ، واي رجال غير حماة الاوطان يحمون هذه الاوطان بعد اليوم ؟

انها حقاً لفضيحة !

ولكن « الفضيحة » الاخطر من هذه والاهم ، هي كون المسؤولين لم يخطر لهم ببال ان بعض الضباط الكبار الذين تناولهم التحقيق قد يدخلون في مؤامرة... مؤامرة قد يكون الغرض منها قلب وضع مُست فيه كرامتهم ، وخابت فيه آمال الشعب الذي هم منه وله ، الشعب الذي يبقى فوق العروش والرئاسات والمجالس الزائلة كلها .

تلك هي الفضيحة ، الفضيحة الكبرى !

وبعد ، فليس شأننا ان نحكم على الضباط او لهم ، ولا على الامراء والكبراء او لهم ... ان للامور خفايا وبواطن قد تظهر او قد لا تظهر... ولكن الذي يهمنا هو ان الفضيحة قد ظهرت ، وان التحقيق الذي قام به القضاء المستقل قد اكتشف اسراراً لم يكن ليكتشفها لو كانت ثمة ما يحول بين القضاء وبين الشخصيات الكبيرة التي لم يتردد في الوصول اليها... واذ نكتفي بتسجيل ما سجلنا، لا يسعنا الا ان نعرب عن ثقتنا بان تخرج مصلحة مصر العليا سليمة من هذه الحُصّة ، وانها ستخرج لان لمصر قضاء... والقضاء الذي يعرف كيف يفضح الفضائح يعيد الى شعب تريد خيباته كل يوم خيبة ، الامل بان في وطنه بقية باقية من الكرامة والعزة .

٢٣ ايلول ١٩٥٠

ما وراء التحرير...

في مصر اليوم قضية جديدة ، متفرعة من القضية المصرية ، تكاد تصبح اخطر من القضية المصرية نفسها؛ قضية الفدائيين وكتائب التحرير. فهذه القضية، التي تعالج اليوم على الصعيد النظامي والقانوني ، تثير في الواقع مسائل صميمية تتناول الكيان المصري في اساس تركيبه الاجتماعي والسياسي . ذلك ان بلوغ القضية المصرية الحد الذي بلغته اوجد في مصر ما يسمى عندنا عادة « وحدة

صفوف » ، اوجد هذه الوحدة بمعنى حقيقي قل ان اختبرته البلاد العربية قبل اليوم ، فالتحمت الاحزاب والطبقات والتفت جميع الهيئات حول الهيئة الحاكمة وسلمت لها بحق القيادة واعطتها الزمام وامنتها على الجهاد . الا ان الفوارق التي بين هذه الهيئات ، وبين بعض هذه الهيئات من جهة والهيئة الحاكمة من جهة اخرى ، لا تخفى على احد ، لا من الهيئة الحاكمة ولا من الهيئات نفسها . وقد بدأت المشاكل التي ستنشأ متى انتهت مرحلة الجهاد المشترك تذر قرنبا من خلال مشاكل تنسيق الجهاد نفسه ؛ وفي ما تكتبه الصحف المصرية ، وبنوع خاص في مقال احمد ابو الفتوح في « المصري » امس ، معالجة لهذه وامشارة الى اساس تلك . اما مشاكل تنسيق الجهاد ، من وضع الكتائب والفدائيين تحت امرة السلطات الرسمية ، الى تحمل الحكومة مسؤولية اعمالهم او عدم جواز تحملها هذه المسؤولية - اما هذه المشاكل فانها لا تهمنا من حيث هي . انما يهنا الاشارة الى انها مشاكل تنشأ ، وسبق لها ان نشأت ، في ظروف مماثلة مرت بها بلدان اوروبية واسيوية تناضل جميع احزابها معاً من اجل تحريرها من مستعمر او محتاح ، وما ان انتهت عملية التحرير حتى انفكت الاحزاب بعضها عن البعض الآخر وانصرفوا احياناً الى مقاتلة بعضها بعضاً ؛ ولعل ابرز مثال ما جرى بعد الحرب الاخيرة في يوغوسلافيا وفرنسا . واما المشاكل الاساسية الكامنة وراء تنسيق الجهاد ، والخاصة بمصر ، والتي هي السبب الحقيقي لتخوف بعض الحاكمين من الكتائب والفدائيين ، فهي ان المعدن الانساني الذي تتكوّن منه هذه العناصر المقاتلة لا تظمن اليه الفئة الحاكمة ، لا من حيث هي طبقة ولا من حيث هي حزب ، كما ان هذه العناصر نفسها لا تظمن الى الهيئة الحاكمة ، كطبقة وكحزب ، ولا تؤمن بها او تثق بانها ستحقق مطامحها وامانيها . ومهما تكن الثقة اليوم متبادلة بين الفريقين ، ومهما تكن اللحمة بينهما قوية منيعة ، فما لا ريب فيه ان عدم الاطمئنان الاصيل هذا لا يزال قائماً في الاذهان او خلف الاذهان ، يتولد منه القلق المتجلي في كتابات الصحف التي نحن بصدددها . فالحاكمون مصر اليوم يسائلون انفسهم ولا ريب ماذا تراها تفعل الكتائب بعد

انتهاء التحرير، وخذ من يضحي بانفسهم الفدائيون بعد جلاء الانكليز؟.. كما ان
الكتائب والفدائيين يسألون انفسهم ولا ريب الى اي حد تتحقق العدالة الاجتماعية
التي يحلمون بها عندما يجلو الانكليز، والى اي حد يكون حكم الباشاوات بعد
الجلاء اصلح منه قبل الجلاء؟ وربما يفكر بعضهم باستمرار الجهاد بعد الجلاء،
بالاسلحة نفسها التي تكون قد اجلت المستعمر ولكنها لم تجل كل عناصر التذمر
والقلق...

ولئن تكن مسائل كهذه قد نشأت، كما قلنا، في غير مصر، كفرنسا يوم
التحرير، ويوغسلافيا، فانها في مصر تبدو حادة وتندرز بازمة لا مثيل لها بالنظر
لاوضاع اجتماعية وظروف اقتصادية خاصة لا يجملها احد، واول العارفين بها
حكام مصر انفسهم - اوضاع وظروف تشارك مصر فيها سائر البلاد العربية،
وهي، في الواقع، سبب عدم الاستقرار الذي فيها ومرد كل قلق تعانيه.
بقي ان يعرف حكام مصر الموقف الذي يفرضه عليهم منطق الجهاد وما بعد
الجهاد. وعندنا ان كل تردد في اطلاق الكتائب والفدائيين يفسد عملية التحرير،
الا ان عملية التحرير لن تستقيم وتنتهي الى حيث يجب ان تنتهي الا اذا خرجت
الهيئة الحاكمة منها تشفع الانتصار ضد المستعمر بما يؤمن لهصريين المثاليين
تحقيق مطامعهم، وما يؤمن لحرية مصر بالتالي الاساس الصحيح لكل حرية.
اما اذا عادت الهيئة الحاكمة، بعد النصر، حكومة باشاوات ولا اصلاح تأتبه
ليرضى الشعب عنها ويثق بها ويطمئن الى حكمها، فان الذين حملوا السلاح معها
سيحملونه ضدها، ويعرفون كيف يفيدون من امثلة تكون هي قد لقنتهم
اياها، ويعرفون كذلك كيف يحافظون على السلاح وان سعت لنزعه منهم.
ولا نظن ان في حكومة مصر من لا يعلم ان الاستقلال الذي يفهمه الحكام
جلاء و «طلاقة» قانونية وجيشاً وطنياً، لا يفهمه الشعب الا حكماً شعبياً
يؤمن له الحريات والعدالة، والعمل والخبز.

«الانقلاب» المصري

لم يأت «الانقلاب» المصري مفاجأة للذين كانوا يراقبون تطورات القضية المصرية... فالتحاس باشا كان قد وصل بالقضية الى مأزق لم يكن له مخرج غير اخراج النحاس باشا ، او حرب معلنة على البريطانيين ؛ وكان على الملك ان يوازن بين المخرجين ، فأثر اخراج النحاس باشا واعادة علي ماهر باشا الذي كان قد اعتقله النحاس باشا ، اثر حوادث ٤ فبراير ١٩٤٠ ، يوم طوقت الدبابات الانكليزية قصر عابدين وفرضت زعيم حزب الوفد رئيسا للوزارة . وتشاء الظروف ان يتحول النحاس باشا الى عدو الانكليز الاول ، وان يأتي الى الحكم الرجل الذي كان عدو الانكليز الاول .

لسنا نقصد من ذكر حادثة ٤ فبراير في هذا المقام اعتبار ما حصل امس في القاهرة كتصفية حساب قديم بين خصمين متنافسين ؛ فاذا كانت من تصفية حساب ، فلا نخاله بين النحاس باشا وماهر باشا ، انما جل ما نبتغيه من هذه الاشارة التشديد على ضرورة المقارنة بين الطرفين . والمقارنة تثبت فقدان القاعدة الشعبية الصحيحة للسياسة المصرية ، وفقدان الاساس المبدئي لهذه السياسة .

فالتحاس باشا الذي استلم الحكم على اثر فوزه الساحق في الانتخابات الاخيرة ، تمادى في نضاله من اجل اماني مصر القومية ووفق في جعل قضية الجلاء والغاء المعاهدة قضية شعبية ، ولكنه انساق مع تيار الرأي العام الذي حركه هو ، حتى افلت الزمام من يده ووصل الى حد اللارجوع ، ولبس في

وسعه التقدم خطوة واحدة دون الدخول في حرب نهايتها المحزنة هزيمة . وقد تكون اقالة النحاس باشا اكبر خدمة يؤديها الملك لحزب الوفد ؛ فالوفد يخرج اليوم من الحكم وشعبيته في اوجها ، لم ينقلب عليه رأي عام ما عاد في وسعه مجاراته في حماسه ، او ارضائه بالانتصارات ، ولا هو ضيّع على نفسه تأييد الذين اصبحت حريتهم خطراً على سلامته وسلامة الاوضاع التي يحكم من ضمنها.

ثم ان الوفد يختلف لعل ماهر محرفة لكل شعبية مهما قويت : فعلى رئيس الحكومة الجديد ان يضع سداً في وجه الحركات الشعبية التي انطلقت تسابق سياسة الحكومة الخارجية ، وعليه في الوقت ذاته ان ينتزع من الانكليز، ليسلم وتسلم حكومته ، شروطاً افضل من التي سبق لهم وقبلوا بها فرفضتها حكومة الوفد . فمن البديهي انه ليس في وسع رئيس الحكومة الجديد ان يكتفي بتأييد الملك وثقة البرلمان ، وان كانت هذه الثقة اجماعية ، كما انه ليس في وسعه ان يحول المعركة من معركة مع الانكليز الى معركة مع « الشارع » .

واذا كان من المؤسف ان يكون تقرير مثل هذه القضايا قد اصبحت متوقفاً ، بالدرجة الاولى ، على « الشارع » وما يجري في الشارع ، فان الادعى الى الاسف ان يشارف الاستعمار على الزوال والقوى الشعبية المؤهلة وحدها ملء الفراغ الذي يتركه جلاء قواه الاقتصادية والسياسية والعسكرية ، ليست بعد قادرة على القبض على زمام الحكم ...

من هنا شدوذ الوضع ، من هنا قدرة الدبابات الانكليزية على فرض رئيس وزراء ، وقدرة الملك على عزل رئيس وزراء ، فيوازي عزله انقلاباً وليس من يجرؤ على وصفه بالانقلاب ... ومن هنا ان الحكومات يسوسها الشارع من غير ان يتمكن هذا الشارع من اجتياز الهوة التي تفصل بين الشعب وتلك الحكومات ...

لم يدرك الملك مدى النعمة الشعبية التي انفجرت في ٢٦ ك ١٩٥٢ ولم يفتن
لبواعثها الحقيقية . فخيّل إليه انه يستطيع الهاء الشعب بعزل النحاس واحلال علي
ماهر محله ، على ان يقوم الرئيس الجديد بمحاكمة المسؤولين عن حوادث ٢٦ ك ١٩٥٢ .

ولكن علي ماهر الذي جيء به لتقليم اظافر الوفد ابي مجازاة القصر و طالب
باطلاق يده في تحقيق اصلاحات جذرية توضع حداً للنعمة الشعبية ولتعمل في
صفوف العسكريين ، ولما لم يجاره الملك استقال في اول آذار ، وخلفه نجيب
الهلالى المنشق على الوفد فبدأ عهده بوقف نشاط المجلس النيابي ثم اعلن ان المجلس
سيحل وان انتخابات جديدة ستجري على اساس قانون للانتخابات جديد .
ولكن الانتخابات ارجئت الى اجل غير مسمى ، ودخل الهلالى في مفاوضات مع
الانكليز استمرت حتى اخر حزيران على غير طائل .

الاماني القومية والمناعة القومية

لا تزال الاحداث المصرية تشغل الرأي العام والمحافل السياسية في العالم .
فتغير الحكومات على هذا الوجه جعل التطور السياسي في مصر تطوراً انقلابياً
اكثر منه تطوراً دستورياً ، ولا سيما ان الحكومة الجديدة يبدو انها مصممة
على حل المجلس واجراء انتخابات جديدة قد يسبقها تعديل قانون الانتخاب بحيث
ينبثق المجلس العتيد منها - اي من الحكومة - بدلاً من ان تنبثق الحكومة منه .

وقد بات واضحاً ان اسباب استقالة علي ماهر باشا تعود الى رفضه مجازاة اولي
الامر في حملة كاسحة تهدف الى تحطيم « الوفد » وتكون طليعتها تحقيقاً قضائياً
في حوادث ٢٦ كانون الثاني يدين الحكومة الوفدية ووزير داخليتها بصورة
خاصة . يؤكد ذلك ، ويؤكد عزم اولي الامر على اجراء هذه الحركة مهما
كلف الامر ، مجيء نجيب الهلالى باشا المعروف بنقمته على النحاس باشا وفؤاد
باشا سراج الدين ، والذي لم يخف نياته في كتاب قبوله التكليف الملكي .

نحن لا ننكر ان حوادث ٢٦ كانون الثاني كانت لطخة عار، وانها تستوجب تحقيقاً وعقاباً لا يوفر مسؤولاً . بل اننا نعتبر ان هذه الحوادث ، اذا كانت تم عن عصبية فورية ونقمة مكبوتة ، فانها قد اظهرت ، الى جانب انفجار العصبية والنقمة ، تنظيمياً يزيد في وجوب التحقيق وتحديد المسؤوليات . ولكن لا يسعنا ، ونحن نقر بضرورة التحقيق ، الا ان نتساءل هل كانت حوادث ٢٦ كانون الثاني لطخة العار الوحيدة التي تستوجب تحقيقاً وعقاباً يطال المسؤولين كافة ؟ ثم لولا لطخات العار هذه وعدم الاستمرار في التحقيق فيها وفي معاقبة المسؤولين عنها ، هل كانت حوادث ٢٦ كانون قد وقعت ، وهل كان الشعب ينقم الى هذا الحد ويكره الى هذا الحد ؟ وهل كان انسان يجرو ويقدر على تنظيم نقمة الشعب وتسييرها على هذا النحو ؟

فاذا لم يكن بد من حركة تطهير فيجب ان تبدأ هذه الحركة بمقدمات حوادث ٢٦ كانون وان تناول الدوافع التي جعلتها ممكنة .

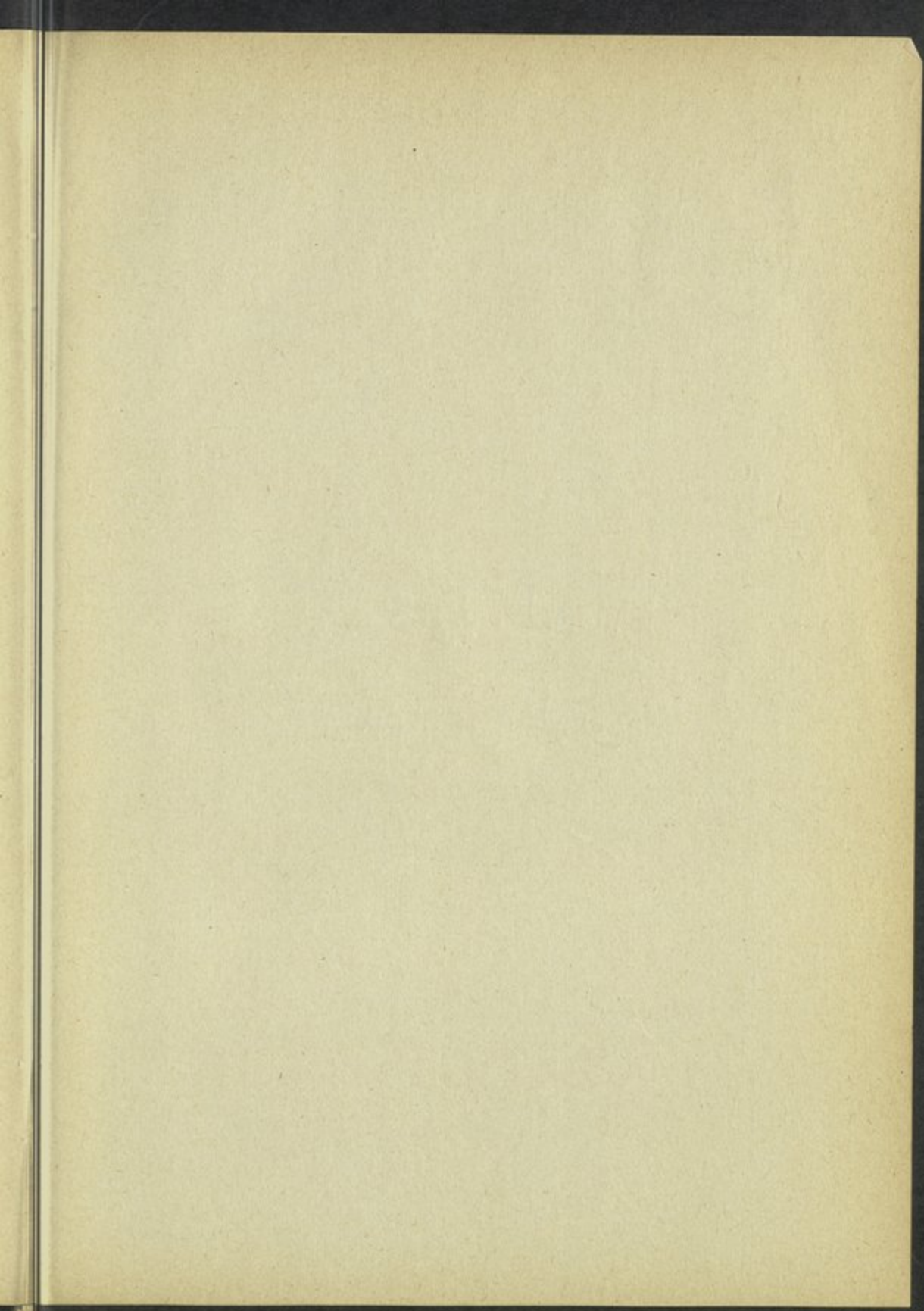
ولكن من الذي يجري حركة التطهير ؟ بل هل الظرف ، هذا الظرف ، هو الظرف المؤاتي لحركة انتطهير هذه ؟ وهل يعني رفض علي ماهر اجراءها غير اقرار بان من شأنها ان تضعف مناعة الجبهة الداخلية وان تلهي الشعب عن امانيه القومية ، وان تفسح للجانب البريطاني مجال الافادة من انقسام المصريين للاستمرار في الاحتلال والانفراد في حكم السودان ؟

ليس من عاقل الا ويقول اليوم ان في مصر من فعل خدمة البريطانيين اكثر مما كان بوسعهم ان يفعلوا خدمة انفسهم .

وفي ذلك ما يثبتنا في اعتقادنا ان الاستعمار لن يزول عن طريق جهاد سياسي سلمي ، بل ان سبيل زواله الوحيد هو ازالة ما يجعل الاستعمار ممكناً من تفسخ قومي وانهار اجتماعي . وكل وضع سياسي يقوم على غير الاسس الشعبية المتينة لا يمكنه ان ينجح في تحقيق ما يسمونه في مصر « الاماني القومية » ، حتى وان اراد ذلك كما اراد علي ماهر !

٥ آذار ١٩٥٢

ديموقراطية
تفتش عن طريق



وجد نجيب الهلالي نفسه بغتة حبال عراقيل مصطنعة ، وكانت محاولته الزامية الى توحيد كلمة الاحزاب المناوئة للوفد قد باءت بالفشل ، فادرك ان القصر لم يعد بحاجة الى خدماته بعدما اخفق في مهمته : القضاء على الوفد والاتفاق مع الانكليز والمجيء ببرلمان جديد مطواع . وقد استقال الهلالي تاركاً خلفه حسين سري تركه مثقلة بالحياة النيابية معطلة ، ومسألة الجلاء معلقة ، ومطالب القصر تنتظر من يجرؤ على رفضها او تحقيقها . فقد كان الملك يطالب بكل الهيئة الادارية لنادي الضباط لان اعضاء الهيئة معروفون بتزعمهم التحررية ، ومشكوك في ولائهم للعرش ، وكان يطالب بتسريح كل ضابط ينتمي الى جماعة « الضباط الاحرار » التي غدت في بعض الصحف حملة تستهدفه هو شخصياً لانه حمى المسؤولين عن صفات الاسلحة الفاسدة . وجبن سري باشا عن مجاراة الملك واقترح تعيين اللواء محمد نجيب رئيس نادي الضباط واحد المغضوب عليهم وزيراً للحرية . فرفض الملك الاقتراح ، ولم ينس لسري هذه الجراءة ، وبعد عشرة ايام من قيام الوزارة الجديدة خرج حسين سري بما يشبه الاقالة ، وجيء بالهلالي مرة ثانية ، فاختار لوزارة الحرية اسماعيل شيرين صهر الملك ، واتفق مع القصر على اجراء حركة تطهيرية شاملة في الادارة والجيش . وهنا تضافرت عوامل شتى على استعجال حركة الانقلاب نذكر منها سرعة تبدل الوزارات وسوء الحالة الاقتصادية وفساد الادارة وحلة المباحثات بين الاحزاب وثقمة الضباط الاحرار التي يقال ان الاصابع الاجنبية استغلتها بعدما لمست استحالة تمتع مصر بالاستقرار في ظل الاوضاع القائمة ، فشجعت على الخلاص من هذه الاوضاع على امل قيام نظام حكم جديد يحقق لمصر ما تصبو اليه دون ان يتعد بها عن المخطط السياسي العالمي الذي رسمته دول المعسكر الغربي .

وفي ٢٢ تموز ١٩٥٢ احتل الضباط الاحرار المرافق العامة في القاهرة ثم فرضوا على الملك وزارة برئاسة علي ماهر ، كما فرضوا عليه اخراج بعض مستشاريه ، وفي ٢٨ تموز ارغموه على توقيع وثيقة بالتنازل عن العرش لمصلحة ولي عهده الطفل احمد فؤاد . وفي اليوم نفسه غادر فاروق الديار المصرية الى ايطاليا .

شاه... وخضع!

ملك... وتنحى!

هذه الاحداث التي يتمخض بها الشرق الاوسط اليوم ، والتي كان آخرها ، وابرزها ، تنازل الملك فاروق عن العرش... هذه الاحداث ليست مرتجلة ، ولا هي وليدة فورة او طفرة... انها احداث جبل بها الشرق وحقن ، حتى جاءت الولادات انفجاراً ! والذين جبّلوا الشرق بهذه الاحداث وحقنوه بما تفجر به ويتفجر من غضب ونقمة وثورة ، الذين جبّلوه وحقنوه انما هم حكام الشرق انفسهم ، والزمر الحاكمة والطبقات المستغلة المستثمرة التي احاطت بالحكام واستأثرت بالسلطة فتكبرت وتجبّرت ، وطففت وبغت ، وجعلت من البطش والعنف قاعدة حكم .

وقد اسقط هؤلاء الحكام ومن معهم ومن حولهم - اسقطوا الشعب من حسابهم ، وحسبوه سلعة ومتاعاً ومتعة ، يتصرفون به كيفما يشاؤون ، كأن ليس فيه حياة ، وليست له ارادة ، ولا عقل ، ولا هو بذئ حق !

وبقدر ما عظمت البلية بهؤلاء الحكام وتعظم ، وبقدر ما بلغ عسفهم ويبلغ ، كان ارتداد الشعب عليهم جباراً ، قاسياً ، وسيكون ! ومن حق الشعب ان يقسو على من قسا عليه ، وان يكون جباراً مع من تجبّر عليه... ويُعذر الشعب ، فوق ذلك ، إن هو تجبر وتكبر ، وما من سلطان سواه...

* * *

وبعد ، فكأننا بشاه ايران ، وارث اباطرة الفرس ، قد شاء ان يسبر
مدى سطوته وسلطته ، وان يمارس ما خيل اليه انه من حقه وحده ، فعزل
الرجل الذي اراده الشعب ، وعين من يريد ... وقد يكون الرجل الذي اراده
الشعب يسوق الشعب في طريق ابعد ما تكون عن طريق الحكمة ؛ وقد
يكون الرجل الذي اراده الشاه اقدر على الحكم واعرف بشؤونه ... وقد
تكون مصلحة ايران ، ومصلحة الشعب الايراني ، في ان تهدأ حمى التأميم ، وان
يأتي من يجعل آبار البترول تدرّ المزيد من الخبز ... ولكن الشعب ، من فرط
ارتياحه بالشاه ، ومن فرط حقه على حكامه الاغنياء ، انطلق وراء عواطفه
الجائعة ، واندفع بفعل ما كان يكمن في نفسه من قوى مكبوتة ، فرضخ
الشاه ، وارث اباطرة الفرس !

وكاننا بالفاروق ، وارث الفراعنة ، الذي كان يحيط نفسه بمظاهر ولاء
الناس له ومحبتهم ، ولا يترك مظهرأ من مظاهر التقوى الا ويتلبس به ليغطي
ما كان يحكى عنه ، ولو همساً ... كأننا به قد اراد سبر غور ولاء الناس له
واختبار مدى سطوته عليهم ، فسعى لحكمهم بغير من اختاروا او يختارون ،
وخرج بذويه وندمائه من القصور التي كانوا قابعين فيها يهيمنون على السلطة ،
ليحكمهم بالناس ويسلمهم مقاليد السلطة من دون وسيط ...!

فكانت الحية الاولى عندما بدأ الحكم التقليديون ينفردون من حوله
ويتأبون الحكم ... ثم كانت الحية الثانية يوم قام من بين الذين اقساموا له بين
الولاء من انقاد له الشعب ليفرض على الملك نفسه حاكماً سبق للملك ان
اقصاه ... ثم كانت الحية الاخيرة ساعة اطل الملك من نافذة باخرته ، وقد
تنازل عن عرشه ، فرأى الجماهير على المرفأ تهتف ضده ، هذه الجماهير ذاتها التي
كان يخيل اليه انها لا تهتف بغير اسمه !

* * *

ليس من حاجة لاستخلاص امثلة هذه الاحداث ، فانها اقدر على الافصاح
عن عبرتها من كل تحليل ..

بقي ان يتعظ من ترين له نفسه الاسترسال في اختبار مدى سطوته ، ويفريه
من حوله بامتسلاام الشعب له ، سلس الانقياد ، جباناً متخاذلاً... ان الصبر
ليس جبناً ، وان ارادة الشعب قد يطول تحفزها ، ولكنها ، متى انطلقت ،
لا ترد ...!

وبقي ان يتعظ من يريد من هذه البلاد مصلحة او يريد بينها وبينه
صداقة... ان الصديق الوحيد الذي لصداقته قيمة ، والذي تدوم صداقته ، هو
الشعب... وليس لاحد في هذه البلاد مصلحة تؤمن ما لم تتجانس هذه المصلحة
مع مصالح الشعب...

٢٩ تموز ١٩٥٢

المسؤولية المشتركة ..!

تتحدث الصحف ، منذ اسبوع ، عن الانقلاب المصري ، تستقرىء عبره ، وتقليس به ما قد يحدث في غير مصر ، وما يجب ان يحدث... وقد اثار اندفاع الصحافة اللبنانية في تمجيد بطل الانقلاب اكثر من قضية في ذهن المراقبين ، محليين وغير محليين ، ولكنه لم يثر استغراب احد من العارفين بما يجري في لبنان ، في العلانية وفي الخفاء... ولئن يكن اكثر الزملاء يأسفون لان تكون الصحف المصرية ، ولا سيما التي كانت تسرف في التكبير والتعظيم والتبجيل ، قد اندفعت اليوم في تحطيم الصنم الذي هوى ، وليس من نبيل في اسرافها ، فان شعور الخفر هذا لم يحل دون استرسال الزملاء في فضح مساوئ عهد الفاروق ، من غير ما كبت ، وفي التأكيد على ان ما حصل كان لا بد من ان يحصل... وعذرنا ، وعذر الزملاء ، اذا ما عدنا الى الموضوع ، واذا ما استمروا واستمرينا ، في ان لنا في مصير الفاروق موضوعاً نقنأول خلاله ما همنا اكثر من الفاروق ومصيره... هذا اذا لم يكن لغير الفاروق من مصير الفاروق موضوعاً همه التأمل فيه !!!

ثم اني ، في تقنيشي عن عذر للاستمرار في كتابة ما لم يعد من النبيل قوله ، اجد لنفسي ، في الدعوى التي اقامتها علي حكومة النحاس باشا بتهمة العيب

بالذات الملكية ، مبروراً حبذا لو كان لكل من ينهال على الفاروق اليوم مبرر مثله...

يسوقني ذلك الى موقف النحاس باشا الذي كانت تكثر حكومته من اقامة دعاوى العيب بالذات الملكية بقدر ما هو يكثر اليوم من تبني ما كان يعتبره عيباً ، وقدحاً وذمماً وتحقيراً... وليس يجد المتأمل في مصير الفاروق ما هو ادعى الى الالم ، بل والقرف ، بما قاله النحاس باشا نفسه... هذا الرجل الكبير الذي كان يقول في الفاروق اشياء لا تكبره ، ولا هي كانت تكبر الفاروق... اشياء صغيرة حقيرة ، بنسبة ما فيها من تعظيم وتضخيم وتبجيل !

ان في موقف النحاس باشا خلاصة مأساة الشرق ، هذا الشرق الذي ذكرنا ميشال شيخا امس ، وكأن في نفسه حرقه ، بان اهله لا يزالون يؤمنون بالمثل القائل ان اليد التي لا يسعك قطعها ، يجب ان تقبلها وتدعو عليها بالكسر !...

* * *

وبعد ، فان في موقف النحاس ما يثير اكثر من الالم والقرف ، وما يتعدى المأساة والمهزلة... ان في مسارحته لنجدة المنتصرين ما يوجب على المنتصرين ان يخافوا على انفسهم من منجدهم ، وان يحذروا الانزلاق معهم الى حيث انزلت من خلعتوا ! فالنحاس ، ومن معه ومن حوله ، هم من طينة الفاروق ، اذا كانوا يفاخرون بانهم ابوا مشاركته حيناً ، فانهم يتحملون مسؤولية تشجيعه والسكوت عنه في اكثر الاحياء... فضلاً عن كونهم قد تربوا في المدرسة التي ربوه فيها ، وتمرّسوا بالاساليب التي تمرّس بها ، وما عرفوا من السياسة وما وعوا من قضايها اكثر مما عرف وعى... انهم من جيله ، بالتربية ان لم يكن بالسن ، من الجيل القديم الذي قاد حكمه البلاد العربية الى حيث اصبح الانقلاب واجباً... واذا كان الجيش قد نجح في الانقلاب المصري كما نجح في الانقلاب السوري ، فلأن منطق التاريخ فرض الانقلاب والاحداث

كانت قد مهدت له وجعته ضرورة... وليس اذل على كـون الانقلاب هذا انقلاباً على جيل محترفي السياسة بقدر ما هو انقلاب على الملك ، من كـون الساسة انفسهم لم يقوموا به ، وكانوا اعجز من ان يقوموا .

بقي على الانقلاب اذن ان يتكامل ، وان يرستخ حكمه على القواعد الشعبية المهيئة نفسها له... فالمغتبطون الحقيقيون بانقلاب الجيش - وهذا ما يجب ان يعلمه الجيش - لم يصفقوا لحاكم يحل محل حاكم ، ولم يفرحوا لان محمد نجيب ثار لهم بمن كانوا يعجزون عن الثأر منه... انما المغتبطون يغتبطون لان الجيش فتح لهم باب المستقبل الذي يتوقون اليه ، وخطا بهم الخطوة الاولى ، عن ادراك او غير ادراك ، نحو النظام الجديد الذي يعجز الحكام التقليديون عن بنائه ، والدولة الفضلى التي لا قدرة للجيل القديم محترف السياسة على تشييدها !..

* * *

من هنا تفاهة ما عزته بعض الصحف المحلية الى رئيس الجمهورية اللبنانية ، وفي ظنها انها تخدمه وتلقي على الوزراء تبعات يلقيها الناس على سوامم... فقد قالت هذه الصحف ان رئيس الجمهورية استبقى الوزراء ، إثر آخر مجلس عقدوه ، ليلقي عليهم بنصائحه ، ويشدد على وجوب الاصلاح والتطهير ، ويحملهم مسؤولية ما يقع في دوائرهم من فضائح وما يعيش فيها من فساد...

ولعله خيل الى هذه الصحف ان ما يقال اليوم عن النجاس ومسؤوليته ومسؤولية الوزراء في انهيار الفاروق - لعله خيل اليها ان ذلك قد يجعل اللبنانيين يتحولون نحو الوزراء ليحملوهم تبعة الفساد عندنا... وان نصائح الرئيس - او ما ينسب اليه على انه نصائح - ستقنع اللبنانيين بان المسؤولين هم حقاً الوزراء...

قد يكون الوزراء مسؤولين فعلاً ، وقد تكون مسؤوليتهم ، بنوع خاص ، في انهم يرتضون حكماً يكونون فيه ستاراً لغير المسؤولين... ولكن من الذي يجيء بالوزراء ويذهب بهم ؟ اوليس الذي ينتظر اصلاحاً من هكذا

وزراء ، ومن هكذا حكومات ، اكثر مسؤولية من الوزراء ورؤساء
الوزارات ؟

اذا كان رئيس الجمهورية قد اسدى النصائح فعلاً الى الوزراء ، فحسناً فعل ،
ولا ريب ... ولكنه يجب ان يسدي النصيح الى غير الوزراء ايضاً ، وان يفعل
اكثراً من النصائح ، حتى لا يكون مسؤولاً ... ثم انه يجب ان يدرك اخيراً
ان القلق الذي في لبنان ، مهما افاد منه الذين يريدون استغلاله للنزول بالحكم
من على عروشهم وكراسيهم - ان هذا القلق مبعثه حاجة الى نظام جديد ،
والى انقلاب يتعدى ابدال الوزارات وغير الوزارات ...

وعلى من يريد انقاذ نفسه ان يسوق البلاد نحو النظام الجديد ، او ان يفسح
المجال ، الى جانبه ، او مكانه ، لمن يوسعه سوق البلاد نحو هذا النظام ... اما
النصائح ، والتهديدات ، والتغطية ، والتخدير والتمويه ، فلن تقيم الحواجز في طريق
تيار التاريخ الجارف ، تيار ارادة الشعب التي جعلت الاباطرة يخضعون ،
والملوك يتنحون ، وفي وسعها ان تزيل كل من يقيم نفسه عقبة في طريقها !

٤ آب ١٩٠٢

حرص ابطال الانقلاب منذ اللحظة الاولى على اعطاء حركتهم طابعاً شعبياً، فكانت تصريحات محمد نجيب او الناطق بلسان العسكريين تؤكّد للمصريين ان الحركة تهدف الى تحقيق العدالة الاجتماعية واستئصال الفساد وازالة بواعث النعنة الشعبية .. وفي الوقت نفسه كان محمد نجيب يؤكد لرجال الاحزاب الذين تهاوتوا على خطب ود السيد الجديد ان كل شيء سيتم في نطاق الدستور وان المصريين سيدعون قريباً الى انتخاب برلمان جديد ، ولكن يجب ان يسبق هذه الخطوة تطهير الاحزاب من العناصر الفاسدة. وفي اوائل آب ١٩٥٢ خطب علي ماهر رئيس الحكومة داعياً الاحزاب الى تطهير ذاتها واعادة النظر ببرامجها وسياساتها العامة . وفي ١١ منه ادلى بتصريح حل فيه على الاحزاب لانها تملكأت في تطهير نفسها واعادة النظر في برامجها وتركيبها، وقال ان الحكم الديموقراطي كما مارسته مصر في العهد السابق لم يكن له من الديموقراطية الا الاسم .

ورأت سلطات الانقلاب ، بانتظار عودة الحياة البرلمانية ، ان تبدأ عملاً اصلاحياً ، فوضع علي ماهر مشروع القانون الخاص بتحديد الملكية الزراعية كخطوة اولى نحو القضاء على الاقطاع ، ولكنه حرص على ان يأتي التحديد معقولاً ومعتمداً بحيث لا يكسب العهد الجديد عدا كبار الملاكين ، وقبل ان يوضع المشروع في صيغته النهائية اعلن كبار الملاكين معارضتهم له . وقامت اضطرابات في بعض المديرية احتجاجاً على تحديد الملكية، وفي الوقت نفسه استقال بهي الدين بركات احد الاوصياء الثلاثة وكتب الى محمد نجيب يخبره من « المساس بحق الملكية المقدس »

استهول علي ماهر الخطوة كما استهول الاقدام على حل الاحزاب نزولاً على رغبة العسكريين ، فاعتزل الحكم تاركاً لابطال الانقلاب ان يحققوا ما احجم هو عن تحقيقه . وتسلم الحكم بعده اللواء محمد نجيب فولج السياسة من بابها الواسع ، وبدأ باشتراخ قانون للاحزاب شل الحياة الحزبية ، ثم اشترع قانون تحديد الملكية ، واعلن ان حكومته لن تعيد النظام البرلماني قبل ان يتم لها ايجاد مرتكزات شعبية لهذا النظام؛ ولكنه بدلاً من ان يفسح للمصريين في مجال العمل الحزبي، اوصد في وجوههم الباب وراح يؤسس حزباً يؤيد الثورة واهدافها على غرار الحزب الذي اسسه الشيشكلي في سوريا .

الديموقراطية الموجهة

لا يجرؤ عاقل على ان يقول اليوم ان ما حدث في مصر كان عملاً ديموقراطياً بالمعنى الحرفي الدستوري للديموقراطية . فإذا كان العهد السابق في مصر عهداً حميداً ، عهد طغيان واستبداد تجب ازالته من اجل الديمقراطية ، فان تدخل الجيش ليس منصوباً عليه في الدستور ، ولا يمكن تبريره في نطاق المؤسسات الدستورية . غير ان الديمقراطية ليست حرفاً ودستوراً فحسب ، بل هي مبادئ في الحكم ومثل يجب ان يسخر الحكم لخدمتها ، وهي فوق ذلك روح يجب ان يتحلى بها الحاكم وتتجوهر بها المؤسسات الدستورية، وتكون افعال من نصوص الدستور ، وضمن من ضماناته .

وقد بات من البديهي ، منذ انقلاب حسني الزعيم ، ان خرق السلطة الحاكمة للدستور ، يبرر لاية مؤسسة او حركة ان تتدخل، وإن على هامش الدستور، لتصحيح الاوضاع الدستورية وتقويم الحكم الديموقراطي . وقد خيل الى بعض المراقبين ان الانقلاب المصري قد انتهت مرحلته الاولى عند قيام حكومة دستورية وتنازل الملك وتعيين مجلس وصاية في نطاق القوانين المرعية؛ وان آخر مراحلها ستنتهي عند دعوة الحكومة القائمة الى انتخابات عامة ينبثق منها مجلس نيابي جديد يمارس صلاحياته الدستورية .

غير ان علي ماهر قد جاء ببيانه امس يشير الى غاية للانقلاب تتعدى الناحية الدستورية البهجة وتمس قضية الديمقراطية في الصميم . فقد جاء ببيانه محاكمة

للأحزاب والحركات الشعبية التي عرفت مصر منذ ١٩١٩ - محاكمة لها وحكماً قاسياً عليها . وقد أعرب رئيس حكومة الانقلاب في بيانه عن عزمه الأكيد ، لا على حمل الأحزاب على تطهير نفسها فحسب ، بل على جعلها تعيد النظر في تركيبها وتنظيمها وبرامجها وسياساتها العامة ، وفي علاقاتها ببعض وعلاقتها بالعرش ، وفي دورها عندما تكون أكثرية أو أقلية . وغني عن القول ان بيان علي ماهر يثير مسألة الحكم الديمقراطي من أساسه ، لان لا ديمقراطية بدون أحزاب .

ولئن كان بعض المراقبين يعتبر خطوة علي ماهر ، ومن ورائه محمد نجيب والجيش المصري - لئن كان بعضهم يعتبر هذه الخطوة قفزة في الفضاء وتخطياً لحدود الانقلاب ونطاقه ، فاننا نعتبر ان الانقلاب يظل ناقصاً بدون هذه الخطوة ، بل انه سيظل ناقصاً اذا لم نستتبع هذه الخطوة بعمل ايجابي تنظيمي - عمل لا نظن انه يفوت رجل دولة كعلي ماهر ، اذا كان يفوت اللواء محمد نجيب . فقد اشار ماهر في بيانه اكثر من مرة الى دور الأحزاب في النظم الديمقراطية واثار الى ضرورة اتحاد الأحزاب في القضايا القومية العليا ، والى ضرورة تأسيس الديمقراطية على عدالة اجتماعية واقتصادية ، والى ضرورة تحرير الشعب من الخوف حتى يمارس الشعب سلطته ؛ واثار اخيراً الى ان الشعب هو السيد ، وان الامة هي مصدر السلطات جميعاً ، وانها فوق العرش وفوق الدستور وفوق الأحزاب والحكومات .

من هنا ان الديمقراطية في مصر لن تستقيم ولا يمكن ان تستقيم ، ولان تحررت مصر اليوم من « العنف » ، قبل ان تتحرر مصر ، قبل ان يتحرر الشعب المصري ، من « الخوف » - اي قبل ان يصبح كل مصري مساوياً لكل مصري آخر في الحقوق والواجبات ، وقبل ان تفسح امام كل مصري امكانيات العمل ومجالات التفوق ، فيتمكن افراد الشعب من ممارسة حقوقهم والقيام بواجباتهم . ولنا نخال علي ماهر يظن ان عملية تحريرية كهذه يمكن ان تتم بمجرد ارادته

اياها ان تم ، وتوصيته بها الاحزاب والزعماء الذين يتنازعون حكم مصر .
فالدستور الذي لم يمنع الجيش من التدخل لحماية مصر من العابثين بالدستور ،
سيكون ، ولا ريب ، « مصدر ضعف وفوضى » اذا جعل حجر عثرة في سبيل
قيام ديموقراطية موجهة تضحى باشكلال الديموقراطية من اجل مُثلها ومن اجل
خير الشعب .

١٢ آب ١٩٥٢

المرتکز الاقوى

عندما قام حکم اللواء محمد نجیب في مصر هلل المصريون، على اختلاف احزابهم ونزعاتهم، للرجل الذي جاء يخلصهم من الطاغية المفسد. وكانت الاحزاب والشخصيات تتسابق الى اعتابه، في سلیقة التمرغ على اعتاب الحکام، طفاعة كانوا او محررين، تستدر عطفه وتصور لنفسها انه ما جاء الا ليوليها الحكم. غير ان محمد نجیب خیب آمال الشخصيات والاحزاب، فظهر ميله الى الحكم المباشر، حتى انه ابتعد عن الشخصية الوحيدة التي كان يمكن ان تمثل دور الحکم وتبقي لمصر في مثل هذا الظرف العصیب حکماً مدنياً.

ثم ظهر فوق ذلك ميل محمد نجیب الى التغلغل في الحكم حتى اعماق الحياة السياسية، فاسترع للاحزاب قسانوناً فرضه عليها فرضاً وعمد في الوقت نفسه الى تأسيس حزب على غرار حركة التحرير التي اسسها الشيشكلي في الشام. وها هو محمد نجیب يواجه اليوم المشاكل نفسها التي تواجه الشيشكلي ويلجأ الى الحلول نفسها التي لجأ اليها بطل الانقلابات السورية.

فلا بد لنا، ونحن نسجل للشيشكلي ولمحمد نجیب الخطى الجبارة التي قاما بها من اجل تحرير وطنيهما والتقدم بهما - لا بد لنا من ان نسجل حيال خطى محمد نجیب ما سجلناه حيال تقدم الشيشكلي في الحكم العسكري.

نحن ما زلنا نعتقد ان ممارسة الشعب لسيادته خلال الحكم الديموقراطي الحر تستوجب ، مقدمة لتلك الممارسة ، تحرير الشعب من جميع القيود الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمناقبية التي تحد من سيادته على نفسه وتحكم به زعماء ومتزعمين ينيبون انفسهم عنه ، ويفسدون على الديموقراطية معناها والقصد منها . فالديموقراطية لا تقوم اذن الا في المجتمع الحر ، لا تفرض على المجتمع فرضاً ، انما شرط استقامتها ان تكون قد انبثقت بصورة طبيعية من صميم المجتمع الحر ، تجاوب احتياجاته وتحقق مطالبه . ولان المجتمع المصري والمجتمع السوري لم يكونا في مرتبة المجتمعات الحرة ، كانت الديموقراطية في الشام وفي مصر ديموقراطية صورية ، هي بمثابة تغطية للطغيان . ومن اجل ان يتحرر المجتمع السوري والمجتمع المصري قامت انقلابات دمشق والقاهرة .

غير ان ما لا بد من قوله هنا هو ان تحرير المجتمع ، على ما يرتب على السلطة من واجبات ، ليس من وظيفة السلطة من حيث هي سلطة ، انما يتم بالصورة العنقية النضالية التي تتميز بها اعمال الاحزاب العقائدية . من هنا ان سلطة مطلقة تريد تحرير الشعب وتأهيله للديموقراطية يجب ان تركز على حركة شعبية عقائدية ؛ ولا يمكن ان تنجح عملية التحرير هذه اذا كانت تفرض على الشعب فرضاً ، من قبل سلطة لا متركزات شعبية لها ولا يتأسس عملها على عقيدة يؤمن بها الشعب ، او اثبتت الفئة الحية من الشعب انها تؤمن بها .

فاعلة في ما يقوم به محمد نجيب هي انه يبني سلطته على القوة الصافية - على الجيش - بدلاً من ان يقيمها على دعائم من ارادة الشعب . ولما كانت القوة تهيء للقوة ، والسلطة المبنية على القوة لا يضمن بقاءها ، ومن ثم نجاحها ، الا استمرار القوة بجانبها - يجد محمد نجيب نفسه ، كما وجد نفسه الشيشكلي ، مضطراً للتحوط ضد احتمال افلات زمام القوة من يده في كل حين ، الى ان يجعل لسلطته ضامناً اقوى من القوة .

العالم الحر وتحرير مصر

لو كان محمد نجيب غير محمد نجيب ، اي انه لو كانت مصطفى النحاس باشا مثلاً ، ولو كانت حكومة الانقلاب غير حكومة الانقلاب ، اي انها لو كانت حكومة وفدية مؤلفة من باشاوات يستندون في حكمهم الى ثرواتهم والى تأييد الشارع ، لقلنا ان ما يجري في مصر اليوم مناورة يراد بها تغطية اخفاق الحكومة في معالجة قضايا داخلية وتهييج للرأي العام بغية صرفه عن الاهتمام بقضايا الحيوية من خبز وعلم وعدالة . فالاستقلال انما كان بالنسبة للحكومات السابقة اداة متاجرة ، محل الجهاد في سبيله محل التطلع نحو الحرية الحقيقية والعمل من اجلها . غير ان الذي يجعل ازمة العلاقات المصرية - البريطانية اليوم غيرها بالامس هو ان الانقلاب الذي حدث في مصر لم يطح بعرش ويطوح باحزاب ليحل محلها عرشاً جديداً وحزبيات جديدة . انما ترتب على هذا الانقلاب ، فوق نزول الملك وتواري الاحزاب ، قيام مدرسة في الحكم جديدة ونظرة الى السياسة الخارجية جديدة .

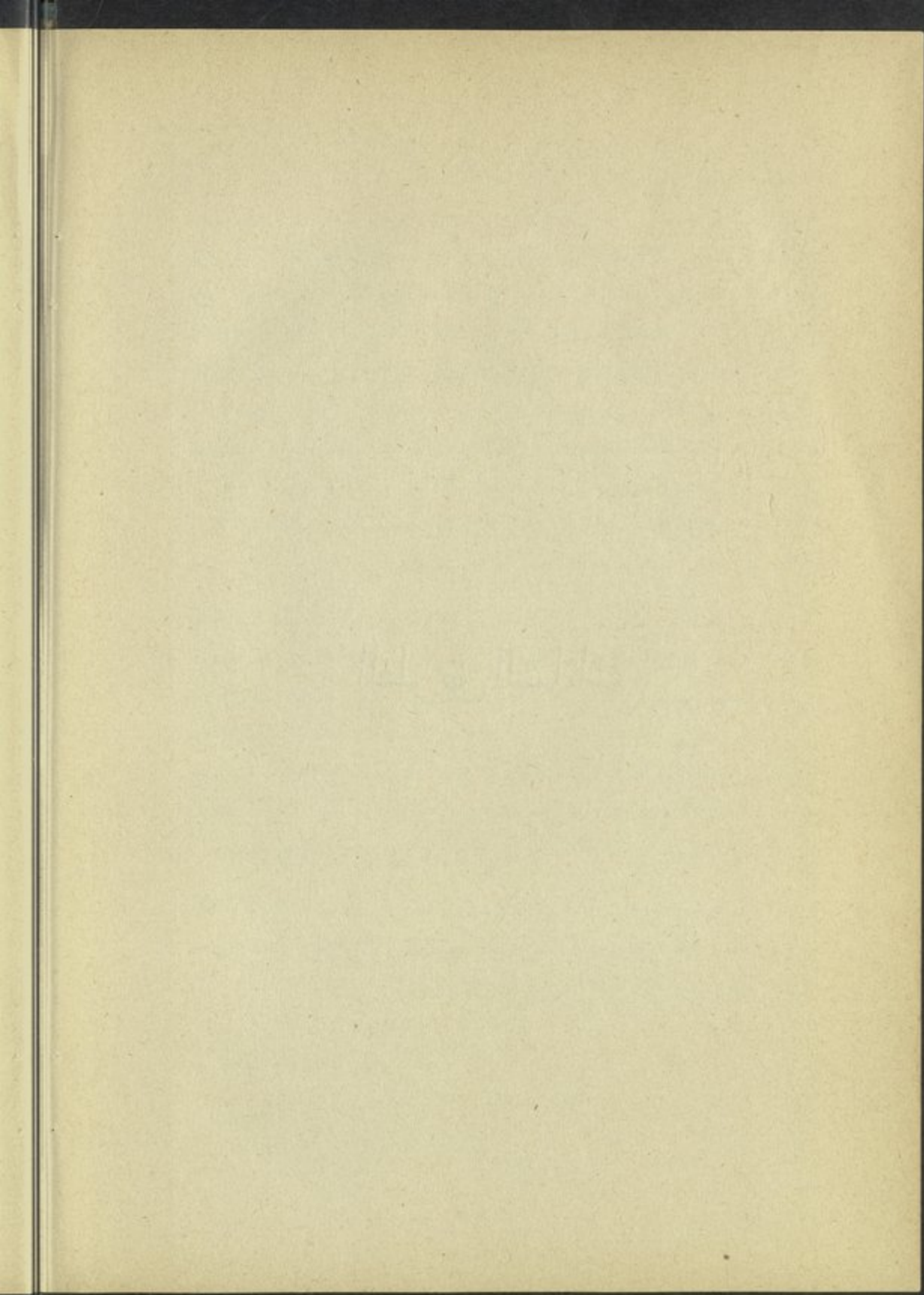
من اجل ذلك كان على بريطانيا العظمى ان تعالج قضيتها مع مصر على صعيد جديد ، وان تدرك ان ما كان يصح في الماضي لا يصح اليوم ، وما كان يجوز في الماضي لا يمكن ان يجوز اليوم .

وبعد ، فإذا كان احتلال الجيوش البريطانية لمصر قد حصل واستمر ، فلأن مصر كانت في مستوى اجتماعي واقتصادي وثقافي ، ومن ثم سياسي وعسكري ، يجعلها لقمة سائغة لكل مستعمر . ذلك أن الاستعمار في نظرنا ليس هو فعل احتلال عسكري وحسب ، بل هو في الحقيقة نتيجة تفاوت في الحضارة بين شعب وشعب ، وبين دولة ودولة . من هنا أن المستعمر قد وجد في حكم الباشاوات بمصر طيلة نصف قرن الحليف الطبيعي الذي كان يعمل لترسيخ الاستعمار ، حتى خلال جهاده ضده . ومن هنا كذلك أن خير « جهاد » ضد الاستعمار هو نهضة الأمة اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً ، بحيث تبلور شخصيتها القومية ويرقى مستواها الى حد يمكنها من السيادة على نفسها ، لا سياسياً وقانونياً وحسب ، بل اقتصادياً كذلك ، بتوفر الطاقة على استثمار الموارد الطبيعية بحرية وإنتاج ما يمكن أن يغزو به المستعمر الأمة المستعمرة .

وبدئي المتطلع الى مصر اليوم ، الى ثورة الجيش وما تجبئ هذه الثورة في تحقيقه ، أن ما يفعله الجيش خلال النهضة التي حرك وبعث ، إنما هو مقاومة الاستعمار حيث يستوطن الاستعمار . ولئن كنن نسلم مع بريطانيا العظمى بأن مصر قد لا تكون اليوم قادرة على الدفاع عن نفسها ضد طامع جديد ، فإنه لا يمكن بريطانيا الا أن تسلم معنا بأن ما يفعله الحكم المصري الجديد هو تحرير مصر من الخطر الكامن في داخل جسمها ، ومن ثم اعدادها لان تكون عنصراً حياً ، فعالاً ، في جسم العالم الحر الذي باسمه تبرر بريطانيا بقاءها في مصر .

فمن أخرى من بريطانيا اذن واميركا بمعاونة مصر في نهضتها التحريرية ، بدلاً من إلقاء العهد الجديد للعودة الى النضال السياسي السلبي الذي يشل النهضة ويبعد الشعب المصري عن الثقة بمثل الحرية وامم العالم الحر ؟

الطريق الشائك



حكم ابطال الانقلاب من خلال اللواء محمد نجيب الذي احتفظ بالوزراء المدنيين ائذاً للظاهر . ويبدو ان ايفال نجيب في التودد الى الرأي العام وترايد شعبيته ، اهاب برفاقه اعضاء « مجلس قيادة الثورة » (وكانوا قد خرجوا من وراء الستار) ان يبعده عن مركز القيادة دون ان يترتب على هذا التدبير حفر هوة بين الثورة والشعب . وكانت الدعاية المنظمة والمحركات التي فضحت فساد رجال السياسة ومساوىء فاروق وعهده قد حمت من اذهان المصريين تلك الصورة الزاهية التي كانت للنظام الملكي ، فما وافى صيف ١٩٥٣ حتى قرر ابطال الانقلاب اعلان النظام الجمهوري في البلاد . وفي ١٧ حزيران صدر مرسوم بالغاء النظام الملكي و اعلان الجمهورية ، وسمي اللواء محمد نجيب رئيساً لجمهورية مصر على ان يحتفظ برئاسة مجلس الوزراء ، وكان الغرض من بقائه رئيساً للحكومة مدارة الشعب كما قلنا ، ولكن « مجلس الثورة » عين في الوزارة ثلاثة من اعضاءه البارزين وعهد اليهم بوزارات رئيسية تهيمن على الجيش والبوليس وتتولى توجيه الرأي العام (صلاح سالم لشؤون الدعاية) ، وبدأ العهد الجديد نشاطه بمحاكمة الزعماء بتهمة استغلال النفوذ .

وبالرغم من هذه الخطوة الجريئة ، فقد حرص ابطال الانقلاب على تأكيد استعدامهم للعود بالبلاد الى النظام الديموقراطي متى تم تحرير الشعب المصري من العوامل التي تحول بينه وبين ممارسة حقوقه الديموقراطية ممارسة حرة .

التجربة العظمى

الحدث الذي اعلنه محمد نجيب امس اخطر حدث شهدته مصر في تاريخها الحديث... فللمرة الاولى تنحدر مصر من الملكية ، للمرة الاولى منذ الفراعنة لا يسود مصر رجل او عائلة ، بل تكون السيادة لشعب مصر ! لا اصنام ، ولا كهنة ، ولا قدرة الهية ، ولا وراثة عائلية ، بل شعب يحكم نفسه بنفسه ، من اجل نفسه ، من اجل مصالحه وحقوقه التي هي فوق كل مصلحة .

هذا ما اعلنه محمد نجيب ، قافزاً ببلاده من قرون الظلم التي كانت تعيش فيها الى الاجواء الحرة التي انشقت امام الانسان في قرون النهضة التحريرية . غير ان ما يتميز به الحدث المصري هو ان حق الشعب بحكم نفسه لم ينتزع

الشعب ، شئت ما حدث في فرنسا مثلاً ، بل انتزعه ، باسم الشعب ، جيش انشأه الطغاة انفسهم ، ورجل رأسه الطغاة على نواة الجيش ، وهذا الرجل الذي اعلن امس الحكم الشعبي لا يضيره ان الشعب لم ينبه عنه ، ولا ينتقص من وكرالته انه هو الذي اوكل الى ذاته القيام بالمهمة العظمى .

من هنا فذاذة الوضع المصري . فالشعب المصري كرس صدق محمد نجيب ساعة صفق له اولاً وثانياً وثالثاً : صفق له يوم ازل فاروق عن العرش ، ويوم تولى الزمام بنفسه ، ويوم خلع الملك... غير ان في هذا التكريس ، وفي انحصار دور الشعب في التكريس ، دلالة على عجز الشعب المصري عن تحرير نفسه بنفسه ، وحاجته من ثم الى زعامة تسير به على درب التحرر...

ومن هنا ان الجمهورية المصرية ستجتاز فترة انتقال غير قصيرة قبل ان تتمكن من اللعبة الديمقراطية بكامل دقائقها ، فتضطر لاستغلال وصاية الذين ثاروا بالشعب قبل ان يثور بنفسه . ذلك ان « اللعبة » الديمقراطية تفترض وجود شعب متحرر اقتصادياً واجتماعياً ومناقبياً ، يكون قادراً على ممارسة حقوقه الديمقراطية ممارسة حرة . فحتى يتخطى الشعب المصري التحرر السياسي الى التحرر الاقتصادي الاجتماعي المناقبي ، الذي تتأسس عليه الحرية السياسية وبه تتجوهر ، لا بد للجمهورية المصرية من حكومة يكون تمثيلها للشعب تجسيدا لمصالحه لا انعكاساً لواقعه : حكومة تنيب هي نفسها عن الشعب ، او تفرض عليه نيابتها عنه ، باسم ما يجب ان يكونه الشعب ، ولا ينيبها عن نفسه الشعب الفقير المريض الجاهل...

واذا كان نجاح محمد نجيب في ثورته ، وفي استكمال ثورته ، قد وضع مصر في طريق التقدم ، فان المهمة التي تواجهه ورفاقه ، مهمة تمكين مصر من السير على الطريق الحر - هذه المهمة هي اخطر رسالة يتحملها رجل امام التاريخ . وكأننا بالتاريخ ، تاريخ مصر والعالم العربي ، بل والعالم بأسره ، ينظر اليوم بكثير من الامل ، والقلق ، الى محمد نجيب والتجربة العظمى التي شاء ان يجر بها مصر .

٢٠ حزيران ١٩٥٣

الثورة المصرية تتعثر...

منذ ان بدأت الثورة المصرية ونحن نؤيد تدابيرها الجذرية وننتبع باهتمام مشبع بالعطف خطاها نحو تحقيق اهدافها، لاننا ادركنا على ضوء هذه الخطى ان الانقلاب المصري ليس انقلاباً في اوضاع الحكم ، بل هو انقلاب يطيح باس الحكم ، اسسه الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، ناهيك بالاوضاع السياسية .

ايدنا الثورة المصرية وحمدا لها ادراكها السيادة القومية بمفهومها الاصيل . فقد دلل رجال الثورة منذ اللحظة الاولى على انهم يفهمون السيادة القومية على حقيقتها ، ولا يرتضون لمصر سيادة شكلية تعوزها ، لتكون سيادة حقيقية ، المرتكزات والمعالم الاساسية من سيادة الشعب على نفسه وعلى موارده ، ومن حرية المواطن اقتصادياً واجتماعياً، وهما شرطان لا بد من توافرها في امة تطمح الى الاستقلال الناجز وتريد ان تقرر مصيرها بنفسها .

وقد عملت الثورة على توفير هذين الشرطين، او هي قامت بمحاولات صادقة في هذا السبيل ، فكانت تلك السلسلة من الاصلاحات الاجتماعية والتدابير التنظيمية والحركات التطهيرية ؛ وتم ذلك كله في هدوء اثار دهشة المراقبين ، ولم تتمالك كبريات الصحف في الدول الديمقراطية من اظهار اعجابها بهذه الثورة البيضاء التي لم تلوث يديها بالدم ولم تتعرض لرجال العهد البائد باكثر من تقييد نشاطهم الحزبي...

بيد ان الثورة المصرية التي تساحت حتى الآن مع الساسة ، مكتفية باظهار مساوىء العهد البائد عن طريق محاكمة بعض رجاله بتهمة استغلال النفوذ - بيد ان الثورة قررت فجأة تقليم اظافر الزعماء السياسيين ، فاعتقلت منهم كبارهم ؛ وقد يكون لهذا التدبير ما يبرره ، كالحرص على احقاق حق او الرغبة في قطع دابر الحيانة والميوعة والرجعة ، بيد ان هذا الارتداد على الزعماء في وقت تعترف به السلطات المصرية بان تدابيرها الاصلاحية لم تؤت ثمارها ، وان مصر تعاني ازمة اقتصادية خانقة ، وفي وقت تستأنف المفاوضات المصرية - البريطانية على اسس يقال انها لا تختلف في كثير او قليل عن الاسس التي ارتضتها مصر في العهد البائد - ان الارتداد على الزعماء في هذا الوقت بالذات وبمثل هذا العنف يثير الريبة ويحمل على الظن ان المقصود هو تغطية اخفاق الثورة في تحقيق مقاصدها ، وتغطية تراجعها في قضية الجلاء...

ومهما يكن الدافع الى الحركة الجديدة ، فما لا ريب فيه ان رجال الثورة يتوخون منها اثاره الرأي العام ان لم نقل الهاءء، مما يشكل انحرافاً عن السياق الذي تدرجت فيه الثورة حتى الآن ، مع العلم ان مصر التي تتلمس طريقها الى النهضة الحقيقية هي الآن احوج ما تكون الى الهدوء ليتسنى لها ان تفيد من المناخ الثوري الذي وفره لها انقلاب تموز ١٩٥٢ .

واذا كان لنا ما نرجوه فهو ان يفهم رجال ثورة مصر ان ارادة الشعب التي يحرصون على احترامها لا يجوز ان تتجلى في اندفاع الجماهير بفعل تهيج مصطنع ! واذا صح ان حركة التطهير الجديدة يقصد بها تغطية الاخفاق في الحقل الداخلي ، فيكون ذلك دليل فقدان الجهاز الثوري القادر على تحقيق الاصلاح الجذري؛ وفي هذه الحالة ينبغي للثورة ان تتدبر هذا الجهاز، بدلاً من ان تلهمي الشعب بمسرحية قد يكون اعداء مصر اول المصفيين للذين تولوا اخراجها.

اقوى من القوة

في مقال « النهار » الافتتاحي امس ، تحليل للاحداث التي تشهدها مصر اليوم ينتهي بمخلاصة لا بد من الرجوع اليها ، لا لاهميتها بالنسبة الى مصر وحسب ، بل لما فيها من عبرة لساير بلاد الشرق الاوسط التي كانت ، وقد تكون من جديد ، مسرحاً لانقلابات عسكرية او شبه عسكرية نشأ عن اكثوها دكتاتوريات كالدكتاتورية المصرية .

ففي رأي « النهار » امس ان المحاكمات التي امر بها مجلس الثورة المصري قد لا يقصد منها سوى تغطية اخفاق الثورة في تحقيق اهدافها الداخلية الاصلاحية ، والخارجية الاستقلالية ، وذلك عن طريق اثارة الرأي العام ، او الهائه ، بغية ضمان استمرار تأييده... مما يدل ، في رأي « النهار » ، على « فقدان الجهاز الثوري القادر على تحقيق الاصلاح الجذري » .

والحقيقة ان قواد الثورة المصرية لم يفهم - وما اكثر ما اشارت « النهار » الى حسن ادراكهم لمنطق الثورة - ان توفير مثل هذا الجهاز الثوري هو الحق ضرورة تواجه بها الحركة الانقلابية ويوجد الحكم الجديد نفسه مضطراً لتأمينها . فقد عمد القواد ، وعلى رأسهم محمد نجيب وجمال عبد الناصر ، الى انشاء حركة التحرير بغية تجيش - والكلمة هنا اصح ما تكون - جميع الامكانيات الشعبية المؤيدة للثورة او الميالة ، بطبيعتها ، الى تأييدها ، في جهاز شعبي يستند اليه الجهاز الحاكم ويستمد منه القدرة على الحكم ، ويهيء فيه عناصر الحكم الجديد .

وبديهي ان هذا الاسلوب تلجأ اليه الثورة المصرية هو الاسلوب نفسه الذي سبق ان لجأ اليه بطل الانقلاب السوري ، الذي كان اسرع من زملائه في وادي النيل لادراك ضرورة تأسيس الحكم الدكتاتوري على ركائز شعبية . فاذا كان من قواعد السياسة الحديثة المسلّم بها ان ليس غير الجيش ، في الدولة

العصرية ، يمكنه ان يقلب نظام الحكم بالقوة ويتسلم الزمام ، فمن القواعد المسلم بها كذلك ان الحكم الذي يقوم على القوة الصافية - على القوة وحسب - لا بد له من الانهيار لدى اول هزة عنفية ؛ فالقوة تهيء للقوة ، والعنف يهيء للعنف ، والسلطة التي هي كناية عن آلة حكم تقوم على فراغ ولا تستند الى غير ركائز السلطة ذاتها ، ليس اسهل من زعزعتها من ضمن ذاتها ، بوسائل من طرازها ، ومن غير ان يُمس الاساس !!!

من هنا الحاجة الى اساس للحكم . والاساس الدائم المتين الذي لا بد منه ، والذي يضمن وحده استمرار السلطة اقوى من الهزات العنفية ، بل اقوى من القوة ، وإن هو الا ارادة الشعب - تلك الارادة التي تكون افعل ما تكون ، واحصد ما تكون ، عندما تنتظم في الحركات الحزبية الجوهرية بعقيدة صامدة ، المترسنة بتقاليد عريقة صقلت قواها وهيأتها للحكم .

غير ان الحقيقة التي اكدها الاختباران السوري والمصري هي ان مثل هذه الحركات لا تُنشأ من فوق ، وبصورة اصطناعية . ومهما تكن حاجة الحكم القوي اليها ، كمعين وكسند ، فان هذه الحاجة لا تمكن الحكم من خلقها ، بصورة ارتجالية ؛ لانا القاعدة الطبيعية هي ان ينشأ الحكم القوي من مثل هذه الحركات ، وان يكون بين هذه الحركة وبين الجهاز الثوري الذي يتسلم الحكم تفاعل عميق وانسجام نشأ من المراس الطويل في جهاد مشترك .

وبعد ، فالديموقراطية ، التي تدعي انها حكم الشعب لنفسه بنفسه ، قد طعن شرقنا بصدق تمثيل اجهزتها اشعب ليس حراً في التعبير عن ارادته وممارسة السيادة على نفسه . وقيل بحق ان الحاجة لا تزال قائمة الى تمهيد للديموقراطية البرلمانية بحكم قوي يحمر الشعب من اسياده الداخليين الخائلين دون ممارسته حرياته ودون بروز ارادته الحقيقية . غير ان سرالديموقراطية في ان هذا التمهيد ، على حاجته الى القوة لقهر اعداء الشعب ، لا يقوى على القيام به غير الشعب ذاته ، في شكل حركة تنبثق من صميم حاجاته وتتجسد فيها اصالة نفسه .

٢٣ ايلول ١٩٥٣

بعد اسابيع على تعيين محمد نجيب رئيساً للجمهورية بدأت الانوار تساط على البكباشي جمال عبد الناصر الذي كان «دينامو» الحركة الانقلابية، وظل يوجه المسكين بالزمام من وراء الستار الى ان شعر وشعر معه رفاقه في مجلس الثورة بمنوح اللواء محمد نجيب نحو الاعتدال والاعتدال بما تم والعود بالبلاد الى الحالة الطبيعية ، ففرض نفسه او فرضه منطق الحوادث نائباً لرئيس مجلس الوزراء ، واستطاع بصفة كونه رئيساً لمجلس قيادة الثورة ان يجد من صلاحيات رئيس الجمهورية المدين بمركزه للمجلس المذكور . ولما ضاق نجيب ذرعاً بهذه الحالة ، راح يتودد الى الاحزاب المتحلة مصرحاً في مجاله الخاصة بقرب عودة الحياة البرلمانية .

وكانت المفاوضات مع بريطانيا قد بدأت تتعثر ، فاستغل الانكليز هذا التنافس القائم بين نجيب وجمال ليظهروا الجبهة المصرية الرسمية بمظهر الجبهة المفككة ، فاما كان من مجلس الثورة الا ان اتخذ قراراً باعفاء رئيس الجمهورية من منصبه وتعيين جمال عبد الناصر رئيساً لمجلس الوزراء . ولكن هذا التدبير لم يصادف استحساناً لدى الرأي العام ولدى فريق من الضباط ، فاعيد نجيب واعيدت اليه صلاحياته ، فاستهل عودته بتصريح اكد فيه عزمه على اعادة الحياة البرلمانية وحدد موعداً لاجراء الانتخابات ، ووعد باطلاق المعتقلين وبالعفو عن المحكومين الخ .. وهلت الصحف الحزبية لهذا الوعد ، وجارى مجلس الثورة رئيس الجمهورية فرفع الرقابة عن الصحف وابع العمل الحزبي... واعربت الاحزاب ومشايعها عن ابتهاجهم بمظاهرات تخللتها هتافات محمد نجيب وهتافات ضد الدكتاتورية. وهاجت الصحف الحزبية الدكتاتورية العسكرية وطالبت الضباط بالعودة الى ثكناتهم .

حدث كل هذا في آذار ١٩٥٤ . ولكن ما ان استقرت الامور حتى فوجئ المصريون في ١٩ آذار بقرارات خطيرة اتخذها مجلس الثورة متعدياً بها تصريحات نجيب ووعوده ، فقد فرض الحظر مجدداً على العمل الحزبي واعيدت الرقابة على الصحف ، وصرح اركان مجلس الثورة بان الانتخابات التي حدد مواعدها في تموز لن تجري في هذا الموعد . وبدأت من ثم ملاحقة نفر من الصحفيين كان موقفهم في اثناء الازمة في غير مصلحة الثورة .

طريق الحرية

لسوانا ان يقارن بين قرار محكمة الثورة المصرية بسحب رخصة جريدة « المصري » وبين القانون الذي اشترعه ، في الوقت نفسه ، مجلس النواب اللبناني بإبطال التوقيف الاحتياطي في الملاحقات الصحفية. اما نحن ، فلنا كلمة نريد ان نقولها في القرار المصري ، على ضوء منطق الثورة نفسها وقياساً بمثلها ومصلحتها.

فما لا شك فيه ، لدينا ، ان الثورة المصرية تسير ، بصورة عامة ، في الطريق الذي لا بد لاية ثورة من السير فيه ، ان هي شاءت ان تكون ثورة بالمعنى الصحيح ... في الطريق الذي سارت عليه الثورة الفرنسية والطريق الذي سارت عليه الثورة الروسية ... والطريق الذي سارت عليه ، ولو بعض الشيء ، الثورة الانكليزية نفسها ، على اعتدالها النسبي ، والثورة الاميركية! وهذا الطريق يصفه التاريخ ، بانه الطريق الشائك الطويل ، الذي تسقيه الدماء والدموع ، الطريق المعبد بالتضحيات والضحايا ، وبالأجساد الشهيدة ، اجساد الذين يسقطون من اجل نجاح الثورة ، واجساد الذين ترى الثورة في قتلهم ضرورة لنجاحها ، فاذا بهم يستحيلون احياناً شهداء !

هذا ما يبدو لنا اكيداً ، لا شك فيه لدينا ! غير ان هذا لا يمنعنا من ان نقلق على مصير الثورة المصرية ، لان طريق الثورة المتطرف ليس دائماً طريق النجاح ؛ فضلاً عن ان النجاح ، نجاح الثورات ، ليس هذا طريقه المحتم الذي لا طريق سواه .

من هنا اننا ، رغم موافقتنا الثورة المصرية على ضرورة التطهير وعلى ضرورة توفير جهاز للحكم ثوري ، وعلى ضرورة بناء مؤسسات شعبية ثورية ، وتكوين طبقة حاكمة ثورية ، الى ما هنالك من انقلابات في الاوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية - رغم موافقتنا الثورة على هذه الضرورات ، لا يسعنا الا ان نقول للثورة المصرية وقوادها ان ثمة خطأ لا يمكن اجتيازه من غير ان ينقلب العمل الثوري على نفسه ، فتفسد الوسيلة الغاية المتوخاة من الوسيلة .

وليس ثمة حقل يسهل فيه اجتياز الخط ، وبالتالي تعطيل العمل الثوري وافساده ، مثل حقل الحريات . فلئن تكن الحرية حدود يجب ان تقف عندها ، حتى اذا ما تعدتها انقلبت الحرية فوضى ، ولئن يكن تأكيد هذه الحدود شرطاً اساسياً من شروط ضمان الحرية وممارستها ، فان تضيق هذه الحدود ، على شرعيتها ، والتوسع في تفسير حق التضيق بغية الضمان ، يجعل الضمان المشروع تقييداً غير مشروع ، ويحل محل الفوضى التي تخشاها الثورة كبت هو اخطر على الثورة من الفوضى نفسها .

وبعد ، فلن نقول ان المصري ، ولأية صحيفة ، حقاً مطلقاً في ان نقول ما تشاء . ولكن الثورة ، كذلك ، ليس لها حق مطلق في تعطيل « المصري » ، او اية صحيفة اخرى ، على النحو الذي تشاء . وليس اظلم للثورة نفسها من ان تتوسل بما جعلها ان تكون : تحويل الحق القانوني الى حق اعتباطي ، واستساعة القيود المشروعة للمقاصد غير المشروعة ، واحلال اعداء الثورة في المنزلة التي كانوا يحلون فيها الشعب حتى ثار ... وبالتالي استئصال الظلم اداة للبطش ، ولو بالبطاشين !

واذا كانت الثورات لا تتعرف الى المساحمة ، ولا تعيش بالرفق واللين ، فانها لا تعيش كذلك بالعسف محل محل العسف ، وبالظلم ينزل ولو بالظالمين . وما من عدالة تشاد بالظلم ، وما من شعب تحرر بالقوة والكبت .

٦ ايار ١٩٥٤

الاحرار ضمانا الحرية

الهيئة التي تصدر على الصحافة في مصر الاحكام التي تصدر، هيئة استثنائية... انها محكمة ثورة، في طبيعتها انها تأبه لما تعتبره هي مصلحة الثورة والمصلحة القومية العليا، اكثر مما تأبه لدستورية احكامها وعدالتها، اذا ما قيست الدستورية والعدالة بمقاييس القوانين التقليدية الموروثة... ثم ان هذه المحكمة، في منشئها وتركيبها وتكوينها، يمكن ان يقال عنها انها دكتاتورية، ولنا من ذلك تفسير إن لم يكن لها من ذلك عذر.

ولكن الهيئة التي اصدرت في دمشق شريعة الصحافة الجديدة، فالغت بموجبها جميع الامتيازات وجعلت الترخيص رهناً بمشئته رئيس الوزراء... هذه الهيئة ما هي؟ هل هي مجلس ثورة، ام هي محكمة استثنائية، ام هي طاغية مستبد، ام ماذا؟

قد يقال ان هذه الهيئة بفعل تكوينها وتركيبها، مطلقة الصلاحية في التعبير عن ارادة الشعب، بحيث يكون ما تشترع التعبير الذي لا تعبير سواه عن ارادة الشعب، والمقياس الذي لا يقاس الظلم ولا تقاس العدالة بمقياس سواه. فلماذا الضجة اذن، وكيف يتهم الشعب بالاستبداد بنفسه، وهل يعقل ان يطفى ممثلو الشعب على الشعب وان يجدفوا على حقوقه ويتعسفوا ويتجبروا؟

على ذلك نجيب انه منذ ان كانت المجالس التمثيلية ، وطغيان الاكثوية ظاهرة مألوفة اذا ابتلي بها نظام حكم غذا النظام ، على ديموقراطيته ، اخطر من طغيان الدكتاتور الفرد .

فدكتاتورية الاكثوية قد تكون دكتاتورية الغوغاء ، لا تقيم وزناً للحق - والحق كلما أعلن كاث شرف اعلانه دائماً للأفراد تضطهدهم الجماعات ، ولا تلبث ان تمجدهم بعد ان يكون اضطهادها لهم قد بلغ احياناً حد استشهادهم !
دكتاتورية الاكثوية قد تكون دكتاتورية الجهل...

وقد تكون دكتاتورية المصالح القصيرة النظر ، الممزقة للمصلحة العليا...

ودكتاتورية الاكثوية غالباً ما تكون دكتاتورية ضعفاء النفوس ، الخائفين على سلطاتهم ، الواجفين من فضح الاقلية لحقيقتهم ، المستأسدين في تمسكهم بالسلطة ، بنسبة ما يدركون عجزهم عن الحفاظ عليها .

ولا حاجة للاقلية ان تكون سقراطاً او مسيحاً او محمداً، حتى يصح اعتبار اضطهاد الاكثوية لها طغياناً وتجديفاً .

وبعد ، ان حدوث ما حدث في دمشق ، في الوقت الذي يحدث ما يحدث في مصر ، يضع ، في الحقيقة ، على بساط البحث مشكلة ضمانة الحريات ومدى ارتباط هذه الضمانة بنظام حكم معين دون سواه . ففي المقارنة بين الاضطهاد في مصر والاضطهاد في الشام ، وفي استذكار الاضطهاد الذي كانت تلاقيه الصحافة اللبنانية في عهد لم يكن القيمون على التشريع والحكم مجلس ثورة او قادة جيش - في المقارنة والاستذكار ما يدلنا على ان ليس من ضمانة للحرية ، غير الحرية نفسها ، متى فهمت على حقيقتها : سيادة الاحرار ، ويناغ القيم العليا ، وحرص الشعب على ممارسة حقوقه وتحمل تبعات هذه الممارسة ... فالحرية لا

يضمنها نص ، ولا هي رهن بنظام ... الحرية لا تعطى ، ولا تؤخذ كذلك ،
لأنها ليست ثمرة تؤكل ولا هي كنز يدخر ، ولا آلة تستعمل ... الحرية ليست
كياناً مستقلاً عن وجود الاحرار : انها الاحرار انفسهم ، انها ذاتهم الحرة ،
انها القيمة التي لهم والفاعلية التي يحركون بها مجتمعهم فيفرضون انفسهم فرضاً ،
ايّاً كان النظام الذي في ظله يعيشون ، وايّاً كانت النصوص .

بل هم الاحرار ، متى وجدوا ، يحزرون بلادهم من نصوص الاستعباد ،
 ويفرضون على نظام الحكم ، ايّاً كان ، ان يكون حكماً عادلاً حراً .

١٤ ايار ١٩٥٤

على ضوء حوادث آذار ١٩٥٤، وقد برزت فيها شعبية محمد نجيب كما برزت شخصية جمال عبد الناصر ودهاؤه السياسي، أدرك أعضاء مجلس الثورة وعلى رأسهم عبد الناصر أنهم مسؤولون بالدرجة الأولى عن تعلق الشعب بمحمد نجيب . فهم الذين سلطوا عليه الانوار وأسندوا اليه الدور الاول في معركة التحرير . وأدرك مجلس الثورة كذلك ان مجازة نجيب للذين يطالبون بانتهاء العهد الثوري دليل على ابتعاد الرجل عن أهداف الثورة ومقاصدها، مما يكفل لاعداء الثورة وجود ظهير لهم في قلب الجهاز الذي يدير دفة الحكم . فقرر المجلس في ايار تجريد رئيس الجمهورية من صلاحياته كافة دون ان يقصيه عن رئاسة الجمهورية لئلا تتكرر حوادث آذار . وقد امل على ضباط المجلس تدبيرهم هذا، بالإضافة الى العوامل التي ذكرنا، حرصهم على تركيز السلطة في يد واحدة، في وقت كانت المفاوضات مع بريطانيا قد قاربت النهاية . وكان النزاع بين رجال الثورة و « الاخوان المسلمين » قد اتخذ شكلاً سافراً وصار يتطلب علاجاً اساسياً لا يمكن ان يقره محمد نجيب ذو الصلاحيات الواسعة .

طريق الثورة !

اصدقاء الثورة المصرية ، الذين يحرضون على نجاحها، بأسفون ولا ريب لان يكون الحلاف بين محمد نجيب وجمال عبد الناصر قد برز من جديد... نقول برز ، ولا نقول نشب ، لان الحلاف في الحقيقة لم يسوّ عندما عاد محمد نجيب ، بفضل حماس الشعب له، من العزلة التي الجأ اليها مجلس الثورة . ولئن تكن العودة قد تمت آنذاك وسط تبادل القبلات والتوبات والتمنيات ، فان الجو « الدرامي » لم يوفق في حجب حقيقة الهوة السحيقة التي ظهرت بين محمد نجيب وجمال عبد الناصر ، او بالاحرى بين تعلق الشعب برمز الثورة وتمسك القواد باهدافها القصوى .

وها هي الهوة تفتح فجوتها من جديد ، والقبلات لم تدمها ، ولا الحماس والاماني العذاب ردمتها ! وها هي قلوب اصدقاء الثورة تنجرح من جديد ، وجراح الامس لم تندمل بعد... وها هي تهلع للاماني التي تكاد تنفقت !

غير ان المراقب المتجرد، الذي يُنعم بصيرة العقل في منطق الثورة واحداثها، لا يسهه الا ان يهمل للخلاف يظهر من جديد ، بل هو يمتنى ، مخلصاً ، ان تتسع شقة الخلاف ، وذلك حتى 'يحسم' ! اذ ليس من خلاف هذا مدى عمقه يمكن ان يحسم اذا لم يبلغ حده الاقصى !

والخلاف هنا بين ان تسير الثورة في الطريق الدامي المتزايد تطرفه ابدآ، وبين ان تهدأ عند الحد الاولي الذي بلغت ، فتؤسس لحكم محافظ جديد، ونكاد نقول لبورجوازية جديدة .

الخلاف بين ان تسير الثورة الى حيث سارت من قبلها كل الثورات ، وبين ان تتوقف عند الحد الذي كان يريده الذين ارادوا ، مثلاً ، ان تكتفي فرنسا من ثورتها بتقييد الملك بدستور ، او حتى بخلعه من غير اعدامه ، او الذين ارادوا ان يحكم روسيا الثورة كرنسكي بدلاً من لينين ! واذا كان جمال عبد الناصر ومجلسه ليسوا روبسيير او اليعاقبة ، ولا هم الحزب البلشفيكي ، فانهم على كل حال ، بالنسبة الى مصر وثورتها وعهدها البائد ، في المنزلة التي كان بها هؤلاء ، وفي المنزلة التي وضع هتلر نفسه بها ، عندما استغنى حتى عن الراجستاغ الذي كانت له فيه الاكثرية !

هذا هو اذن منطق الثورة ، وهذا ما لم يكن بد من حصوله ، بل هذا ما يرجو حصوله اليوم - حتى لا يحصل غدآ، او بعد غد - الذين يقيسون احداث مصر بمقاييس الثورة التي لا مقاييس سواها . بقي ان هؤلاء انفسهم ، على ما في نفوسهم من رجاء وما يريدونه لمصر من خير ، لا يسمهم كذلك الا ان يتذكروا ان روبسيير قد قُطع رأسه ، حيث كان هو يقطع الرؤوس ، وان الجمهورية الفرنسية انتهت الى اعظم نظام امبراطوري عرفه العالم منذ سقوط روما ، قبل ان تستقر جمهورية من جديد ! فبقدر ما لا بد للثورة ، متى انطلقت ، من ان تسير في طريقها المحتوم ، كذلك لا يسع الثورة ان تدعي ان طريقها المحتوم هذا هو طريق النجاح الاكيد !

٢٣ ايار ١٩٥٤

بعد ان استتب الامر في مصر لجمال عبد الناصر ورفاقه انصرفوا الى استخلاص حقوق بلادهم من الانكليز وسعوا لتوحيد الجبهة العربية على امل ان تفيد قضيتهم من هذه الوحدة. ولبلوغ هذا الهدف قام الصاغ صلاح سالم وزير الارشاد القومي بسلسلة زيارات الى العواصم العربية ، وكانت زيارته لبيروت في الاسبوع الاخير من حزيران ١٩٥٤ . وقد سبق هذه الزيارة انعقاد مؤتمر خريجي الجامعة الاميركية حيث التقى رئيس الجمهورية اللبنانية خطاباً قيماً دعا فيه كل دولة من الدول العربية الى اصلاح ذاتها اولاً .

من هنا يجب ان نبدأ...

...ومن هنا بدأت مصر!

الذين يباحثون الصاغ صلاح سالم في شؤون السياسة العربية وشجونها ، ويفترضون انه من الممكن الوصول الى اتفاق اساسي دائم بين الدولتين المصرية واللبنانية ، تقوتهم حقيقة سياسية لا مفر من مواجهتها وتركيز كل اتفاق دولي على اساسها . وهذه الحقيقة هي بالذات ما افترضه رئيس الجمهورية اللبنانية في خطابه عن السياسة الخارجية عندما قال ان البند الاول من تخطيط الاصلاح العربي يجب ان يكون « اصلاح كل دولة ذاتها وتنظيم شؤونها السياسية والاقتصادية والعسكرية على القواعد التي وفرت لدول الغرب التقدم والقوة ، ومواجهة الصعاب والعقبات بتفكير واقعي » .

هذه الحقيقة هي ان شرط دوام اي اتفاق دولي ، وشرط يناعه واعطائه النتائج المرجوة منه ، وجود تجانس بين اوضاع الطرفين المتعاقدين يمكنهما من تأمين الانسجام الواقعي في السياسة الخارجية ، الانسجام المنبثق من شراكة في المفاهيم والمثّل والمقاييس... الانسجام المنبثق من وحدة قواعد الاصلاح الداخلي والتنظيم السياسي والاقتصادي والعسكري... على ان تكون هذه القواعد ، بتعبير الرئيس شمعون نفسه ، تلك التي « وفرت لدول الغرب التقدم

والقوة... الانسجام المنبثق من « التفكير الواقعي » المشترك في « مواجهة الصعاب والعقبات » !

قد يقال ان مثل هذا الانسجام موفور بين لبنان ومصر . فمصر قد اصبحت ، كـلبنان ، جمهورية ، ونظامها الجديد ، كالعهد اللبناني الجديد ، انبثق من انقلاب سبق الانقلاب اللبناني بايام قليلة ، ولعله مهّد له في النفوس والعقول... والواقع ان كون مصر جمهورية ولبنان جمهورية لا يفي بحاجة الانسجام المرجو الى وحدة قواعد العمل وشراكة المفاهيم التي يقوم عليها . اما قيام الوضعين ، او العهدين المصري واللبناني من انقلابين تجاوزا في الزمان ، فلا يعني في الحيز العملي ، شيئاً...

لقد ادركت مصر ان النظام البرلماني يظل صورياً واهيماً لا يحقق غايته ان لم يسبقه اعداد اقتصادي اجتماعي مدني يحرق المواطن من القيود التي تحول دون ممارسته حريته وحقوقه كـناخب... فعمدت الى القيام بهذه النهضة الجبارة الممتدة من الغاء الاقطاع وتوزيع الاراضي حتى اصلاح الدستور ، مروراً بانشاء التعاونيات وتنظيم النقابات وانشاء المدارس والمستشفيات .

وادركت مصر ان السلطة ، حتى تخدم المصلحة القومية العليا وتحرر من المصالح الخاصة ، يجب ان تنتقل من الطبقة الحاكمة التي استأثرت بها الى طبقة جديدة ، او مدرسة جديدة ، تتصف بالواقعية والايجابية والايمان بالنفس ، لها من الفكر النير ومن القلب الكبير ومن الطاقة على العمل البناء ما لم يكن لرجال الجيل القديم ، مجاهدين كانوا او مستثمرين... فقلبت اوضاع الحكم ، وجازفت حتى بالحرّيات من اجل تطهير سياسي واداري ينقل مقاليد السلطة الى جيل جديد قادر على مسك زمامها .

وادركت مصر اخيراً ان الشعب لا يثق بسياسة خارجية ، اية سياسة خارجية ، لا يقوم بها رجال وطدوا ثقة الشعب بهم على العمل البناء الذي قاموا به في الحقل الداخلي...

وادركت مصر ان العالم ، حراً كان او غير حر ، لا يحتوم الا الدول
الحرّة المكوّنة من مواطنين احرار ، يسوسهم حكام انجاييون احرار ، وان
دول العالم ، عدوة كانت او صديقة ، لا تقيم وزناً لغير الدول التي تتقدم وتبني
قوتها على التقدم ، وتقيم حقوقها على قدرة لها تدافع بها عن حقوقها وتفرض على
العالم ، بقدرتها ، احترام هذه الحقوق...

تلك هي السياسة التي نهجتها مصر الجديدة ، مصر التي يمثلها اليوم عندنا
اصلاح سالم ، رسول انقلاب يسير بادراك وقوة نحو هدفه المرسوم . ويقيننا
ان ليس من دولة في وسعها ان تدعي اليوم ، اكثر من مصر ، انها على الطريق
الذي اعتبره رئيس جمهورية لبنان الطريق المستقيم للاصلاح العربي ، عندما دعا
الى تأسيس هذا الاصلاح على اصلاح كل دولة لذاتها اولاً...

فيمثل هذا الاصلاح ، بل هذه الثورة الاصلاحية ، يجب ان نفتدي ، ان
نحن اردنا بالفعل انسجاماً بيننا وبين مصر في السياسة الخارجية ، متى ادر كنا
ان السياسة الخارجية ليست سوى امتداد للسياسة الداخلية ، وان لا انسجام
يمكن ان يتحقق في هذا الحقل ما لم ينبثق من انسجام في الحقل الآخر .

١ تموز ١٩٥٤

من فلسطين... بدأت مصر الجديدة

الصاغ صلاح سالم يجب الصراحة ، وهو يريد ان يبرهن عن صراحته بغير التفتي بصراحته... يريد ان يثبت صراحته بان يكون معنا صريحاً ، وقد كان .

كان صريحاً عندما قال من غير تردد انه يحل قضية القناة في مرتبة ابدأ من قضية فلسطين ، وذلك لانه يعتبر ان مصر لا يسعها المساهمة لا سياسياً ولا عسكرياً ولا اقتصادياً في حل قضية فلسطين ، مساهمة مجدية ، قبل ان تكون قد حلت قضية القناة حلاً نهائياً .

وكان صريحاً كذلك عندما اعلن في الحشد الشعبي الذي هيأه له السيد احمد الاسعد ، انه لم يضع فلسطين الا الحطب الرنانة ، والكلام يلقي على عواهنه ، والمآدب تهدر ثم تصريحات التضامن تبطن الخلافات ، وعندما صرح ، بالتالي ، ان السبيل الوحيد لانقاذ فلسطين هو تهيئة السبل الايجابية البناءة لتقوية الشعوب العربية ، والتضامن بين الدول العربية تضامناً حقيقياً ، ومصارحة الشعوب بما يتفق عليه الحكام وبما لا يتفقون ، وتحكيم الشعوب في خلافاتهم .

فلاصاغ صلاح سالم علينا حق الصراحة ، بقدر ما كان هو معنا صريحاً .

فاما القناة وفلسطين ، فنحن مع الثورة في اعتبار ان مصر تظل مشغولة ، عاجزة عن معالجة قضية فلسطين والمساهمة في حلها بصورة فعالة ، قبل حل قضيتها الخاصة ؛ ولكن ما تأباه على مصر الثورة هو ان تفكر ، ولو هنيهة ،

بجل لقضيتها يكون على حساب قضية فلسطين ، كأن توافق على جلاء الجيوش الانكليزية من منطقة القناة الى غزة ، مثلاً ، او كأن تساوم على النقب من اجل السودان . وما ناباه على مصر الثورة كذلك ان تغفل القضية الفلسطينية في مفاوضاتها واتفاقاتها الدبلوماسية ، فتأتي خطوة او عملاً لا يكون منسجماً مع مستلزمات حل القضية الفلسطينية . وما ناباه على مصر الثورة اخيراً ، وقد اعلن رسو لها انها تريدنا على ان نعتبر قضيتها قضية العالم العربي ، بنسبة ما هي تعتبر كل قضية عربية اخرى قضيتها - ما ناباه على مصر الثورة هو ان تنفرد بتقرير موقفها من القضايا العربية ، ولا سيما قضية فلسطين ، كما تنفرد بمعالجة قضيتها من غير ان تستشير - ولا تقول تشرك - في تقرير موقفها احداً .

وبعد ، فبمقدار ما تحفظنا تجاه تمييز صلاح سالم بين القناة وفلسطين ، نرانا نندفع معه - بالمقدار نفسه واكثر - في تحليله للعوامل والاسباب التي ادت الى خسارة فلسطين . فالكلام الفارغ طالما اخذناه على عزام باشا ومدرسته ، قبل ان يعطى لنا ان نعرف ان ضباطاً شباباً محاصرين في الفالوجا كانوا يخططون نهاية المدرسة العزامية في مصر . والتعاون المبطن بالخلافات ، كنا نسعى دائماً الى فضحه قبل ان يعطى لنا ان نسمع رجلاً في مركز المسؤولية يوضح اساليب الذين قلب .

بقي ان ينقل صلاح سالم عدوى صراحته وايجابيته الى من يتشاور معهم بغية تركيز سياسة عربية مشتركة جديدة ، فيقولون له بالصراحة ذاتها ما يشعر به شعب لبنان ، بعد ان يكونوا قد صارحوا انفسهم بهذا الشعور الذي يعرفونه ، ولا ريب ، فيستلهمون هذا الشعور في تصرفهم .

ان قضية فلسطين ، بالرغم من كونها قضية مصر الثانية ، قد سببت لمصر نظاماً جديداً . فمتى ندرك ان خطر اسرائيل علينا يجب ان يفرض علينا نحن نظاماً جديداً كذلك ؟

كان شهر تموز شهراً حاسماً بالنسبة الى العلاقات المصرية البريطانية . فقد تضافرت عوامل داخلية وخارجية على التعميل بمفاوضات الجلاء (كان تدخل اميركا من العوامل الخارجية واتساع شقة الخلاف بين الثورة والاخوان المسلمين من العوامل الداخلية) ، وما انتصف تموز حتى كانت العقوبات الرئيسية قد ذلت وبات التوقيع وشيكاً على الاتفاق بالاحرف الاولى .

في طريق الجلاء

تحتفل مصر الثورة منذ ثلاثة ايام بالذكرى الثانية لقيام « الضباط الاحرار » بجركتهم التحريرية ، وتتميز احتفالات هذا العام بامرین اولهما فخامة المواكب وحفلات العرض ، مما يدل على ان مصر الثورة قد تغلبت على الازمة المالية التي اضطرتها في تموز ١٩٥٣ الى اقامة احتفالات متواضعة ، والامر الآخر هو لهجة رجال الثورة الذين حرصوا في خطبهم هذه المرة على مداراة بريطانيا العظمى ، فما تخلل هذه الخطب تهديد ووعيد بل اعرب الحطباء عن املهم بان يحتفل المصريون بالذكرى الثالثة لحركة ٢٣ تموز وليس للاحتلال الاجنبي اثر في بلادهم .

ولم يبق سراً ان مفاوضات الجلاء التي استؤنفت منذ اسبوعين بين القاهرة ولندن لم تستأنف الا بعدما امن لها ذوو العلاقة مقومات النجاح . ولسنا نعني بذوي العلاقة المصريين والانكليز وحسب ، بل نعني الولايات المتحدة الاميركية التي باتت تعتبر نفسها ذات مصلحة في قضية قناة السويس . ويبدو ان اسس المفاوضات الجديدة قد وضعت في اجتماع ايزنهاور - تشرشل بعد ما ابدت مصر الثورة استعداداً للتساهل .

وبديهي ان تلتطف المفاوضات السائرة نحو النجاح جو العلاقات بين مصر وبريطانيا، وقد لمسنا هذا الجو اللطيف في تعليقات صحف لندن وصحف القاهرة بقدر ما لمسناه في بيانات المسؤولين في البلدين وخطبهم وتصريحاتهم . ونحن نرحب بهذا التقارب ونعتبره دليلاً على اقتناع حكومة المحافظين اخيراً بان النظام الحالي في مصر يصلح لان يدخل معها في مفاوضات ترتب على مصر التزامات دولية . ذلك ان المحافظين ، ولا سيما غلاتهم ، كانوا يتهربون من الوصول بالمفاوضات السابقة مع رجال الثورة الى نتيجة حاسمة ، بحجة ان جمال عبد الناصر ورفاقه لا يمثلون الشعب المصري ولا يعبرون عن ارادته . وهم - اي غلاة المحافظين - لا يريدون عقد معاهدة او اتفاق لا يقره الشعب المصري ممثلاً برلمان منتخب انتخاباً حراً .

وهذه الحجة التي باتت تقليدية تذرّع بها الانكليز يوم فاوضوا عبد الحالق ثروت بقصد الهاء المصريين ثم قطعوا المفاوضات «لان ثروت لا يمثل الا نفسه» ، وتذرّعوا بها يوم فاوضوا عدلي يكن ثم رفضوا التعاقد مع حكومته، وتذرّعوا بها في مفاوضاتهم مع اسماعيل صدقي ومحمد محمود وكل من حكم مصر بدون برلمان ، او حكمها مع قيام برلمان طعن الشعب بشرعيته .

ولا شك انه كان للانكليز عذرهم عندما تهربوا ، لعام مضى ، من مفاوضة رجال الثورة . فقد كانت النظام الجديد في مصر طري العود ، غير راسخ الدعائم ، ولم يكن له من المرتكزات الشعبية غير ارتياح الشعب الى زوال

الملكية وتطلعه بامل الى تدابير السلطات الرامية الى تحريره من الاقطاعية والجهل والمرض . اما اليوم ، وقد استقر النظام الجديد تدعمه القوة المادية ، ورضى الشعب عن حكام ساروا قدماً في طريق تحريره ورفع مستواه ، فلم يبق مجال للتذرع بالحجة التقليدية ، لانه ، حتى لو اشترط الانكليز لعقد اتفاق مع مصر قيام حكومة تمثل الشعب ، وعمد رجال الثورة الى استفتاء هذا الشعب ، لما اختار مفاوضاً يعمل على استخلاص حقوقه وتحقيق امانه غير الذين خرجوا من صفوفه في ٢٢ تموز ١٩٥٢ ، ليقلبوا النظام البائد ويجعلوا من الحكم رسالة تحريرية ، إن كان من ضمن لنجاح المفاوضات وبلوغها غايتها في المجال الطويل ، فهو هذه الرسالة .

ذلك ان الجلاء مجد ذاته يبقى شكلياً ، كما يبقى كل استقلال شكلياً ، اذا لم تملأ الفراغ الذي يتركه المستعمر قوة قومية قادرة على القيام ، لحساب الوطن ومصالحه ، بما يقوم به المستعمر لحسابه ومصالحته . فما لم تهيم مصر جيشاً قادراً على حماية السويس ، يظل في وسع الجيش البريطاني الذي يجلو ان يعود الى السويس ساعة يشاء ، وما لم تهيم مصر ادمغة وسواعد قادرة على استثمار مرافق مصر وادارة اقتصادياتها ، يظل تحررها من الاستعمار الاقتصادي رهناً بارادة الرساميل الاجنبية والادمغة الاجنبية والسواعد الاجنبية ، إن جلت من الباب فلنكي تعود من النافذة باسماء وطنية . فالخلاص من النير الاجنبي - وهذا سر فلاح الثورة - لا يكون بوثيقة جلاء توقع بعد مفاوضات دبلوماسية طويلة ، انما يكون في بناء مصر مستقلة قادرة .

بقي ان الانكليز سيضطرون هذه المرة ، اذا نجحت الثورة داخلياً وخارجياً ، الى الاقتناع اخيراً بان النظام البرلماني - الذي هو في بلادهم السبيل الوحيد لمعرفة ارادة الشعب وبالتالي لقيام حكم يمثل الشعب ومصالحه - ليس يصلح لان يكون كذلك في كل بلد . فالنظام البرلماني يفترض شروطاً اقتصادية واجتماعية ومدنية توافرت في بريطانيا العظمى بفعل استمرار تطورها طيلة

اجيال اربعة ، ولكنها لم تتوافر في مصر بعد ، ولا يمكن ان تتوافر خلال النظام التمثيلي نفسه - والنظام التمثيلي كان يأتي بحكومات تمثل بالفعل العلل التي لا يمكن ان يقوم حكم صالح بغير زوالها .

ومن اجل ازالة هذه العلل قامت الثورة ، هادفة الى اقامة الحكم الجديد على اسس تكفل وحدها ، متى نجحت الثورة وتم التحرير ، ان يأتي النظام التمثيلي ببرلمانات تمثل الشعب لا مستعمره ، وبحكومات تحكم لمصلحة الشعب لا لمصلحة المستعمرين به ، مستعمره الداخلين والخارجيين .

٢٥ تموز ١٩٥٤

وقعت اتفاقية الجلاء بالاحرف الاولى في ٢٧ تموز ١٩٥٤ ، وفي ١١ اب
رفع «الاخوان المسلمون» مذكرة الى عبد الناصر ينتقدون فيها الاتفاق لانه
يشد مصر الى عجلة المعسكر الغربي ، فرد مجلس الثورة باتهام حسن الهضيبي
مرشد الاخوان بالتعاون مع الانكليز ضد مصلحة البلاد . ورأت الثورة ان
تضعف الجماعة فاتفقت ببعض زعمائهم واقنعتهم بوجوب عزل الهضيبي ، ولكن
الاخوان اجتمعوا في ٢٤ ايلول ١٩٥٤ وقررت اغليبتهم الساحقة انتخاب
الهضيبي مرشداً مدى الحياة . وشجع هذا القرار المرشد العام على الاستمرار في
الحملة ضد اتفاقية الجلاء ، وقيل ان اللواء محمد نجيب قد بارك هذه الحملة وتهدد
بالتعاون والقائمين بها الى اقصى الحدود .

وقد تردد مجلس الثورة طويلاً قبل ان يلزم موقف العداء السافر من «الاخوان
المسلمين» كجماعة منظمة . وكانت اولى خطاه العملية في هذا السبيل وضع المرشد
العام تحت الحراسة (في ٨ ت ١) ، ولكن المرشد استطاع الافلات والتواري .
واقامت مصر ترقب بقلق تطور النزاع بين الثورة والاخوان ، ولكن انتظارها
لم يطل ، ففي صباح ٢٦ تشرين الاول اطلق الاخواني محمود عبد الاطيف بضغ
رصاصات على عبد الناصر وهو يخطب في الاسكندرية فاخطاه الرصاص واعتقل
الجاني ، وعقب هذا الحادث حملة اعتقالات واسعة النطاق امتدت الى الاقاليم
واقاصي الصعيد . وفي ٢٨ ت ١ حلت السلطة جماعة الاخوان ، وفي ٣٠ منه اعتقل
البوليس المرشد العام ، ووجهت اليه والى كبار معاونيه تهمة الخيانة والتآمر على
النظام والتحريض على الاعمال الارهابية . وفي ٣١ ت ١ صدر مرسوم بتشكيل
«محكمة الشعب» ونيط بها مهمة محاكمة الموقوفين من الاخوان . وفي اثناء
المحاكمات التي استغرقت شهراً كاملاً ذكر بعض المتهمين والشهود ان محمد نجيب
تآمر مع الاخوان على النظام القسام ، فانخذ مجلس الثورة في ١٦ ت ٢ قراراً
باعفاء نجيب من منصبه كرئيس للجمهورية وبتعديده اقامته ، وكانت النتيجة متجهة الى
محاكمته ولكن زعماء السودان تدخلوا وحاولوا دون التعرض له .

وفي ٣ ك ١٩٥٤ قضت محكمة الشعب باعدام الهضيبي وستة من معاونيه .
ولكن مجلس الثورة استبدل حكم الاعدام على الهضيبي بالاشغال الشاقة المؤبدة .
وفي ٧ ك ١ نفذ الحكم بالستة الباقين .

منزلق الدم...

هذه المشائق التي ارتفعت ، صباح الثلاثاء ، وكأنها ركائز حدود بين الموت والحياة ، ترى هل تصلح لان تكون ، في منطق الثورة ذاتها ، ركائز العدالة والبناء ، في نظام مصر الجديد ؟

والحياة التي ازهقت ، من فوق المشائق ، ترى هل نفخت ، في جسم مصر ، وجسم الثورة ودولتها ، مزيداً من حياة ؟

والاجساد التي دفنت في التراب ، مبللة بدمها ، ترى هل تخبب بها الارض ، خيراً من الحير الذي تريده الثورة ، وفلاحاً ؟

اسئلة كانت طيلة يومين ، ولا تزال ، تقلق عقول الذين تعودوا الا يروا ثورة مصر الا بيضاء ، واتخذوا من البياض الذي لم يلطخه دم حجة على من كره الثورة ، حمراء او بيضاء... لم يطلق هذه الاسئلة خصوم الثورة ، اعداء اهدافها كانوا او اعداء الرجال... والعقول التي اقفلت نفسها دون تفهم منطق الثورة ، والقلوب التي اقفلت نفسها دون محبتها - هذه العقول والقلوب لا يقلقها ما يقلقنا ، واخشى ما نخشاه ان تكون في السر ، على حدادها وعلى استنكارها ، مغتبطة ، او متحفزة لان تغتبط : الثورة خرجت من النطاق السلمي ، فارقت الدم ، والدم يستسقي الدم ، فأنذر مصر بمزيد من الاجساد تكدس ولا حياة !

قد يقال ان ما حلل اراقة الدم ان هو الا تأهب من اريقته امس دماؤهم لاراقة الدماء... وان مجلس الثورة كان في موقف الدفاع عن النفس ، وبحكمة الشعب كانت تستلهم قاعدة العدالة الاولى والابسط ، لا حماية لاشخاص قواد الثورة ، بل صيانة للثورة نفسها ولنظامها ومثلها ، ولما حققت وتحقق من اجل مصر وشعبها .

فعلى القائلين هذا القول نرد ان اسمى من قاعدة العدالة البسيطة ، عدالة الدم بالدم ، عدالة العين بالعين - اسمى من هذه القاعدة 'تحل قواعد' عدالة المحبة البناءة نفسها .

فالثورة اما ان تكون مؤمنة بقوتها وبالشعب المصري وسلامة حدسه وتقديره ، فتكتفي ، حماية له ولها وعقاباً للمضللين ، بفضح خطط خصومها خصومه ، وبالحوول بينهم وبين استمرارهم في العمل بانتظار ان تحقق اهدافها ، فتتحقق وسائل الاقناع والارشاد التي لا تقوى عليها حجج - اما ان تكون الثورة مؤمنة ، او لا تكون ، فتجد نفسها مضطرة لقطع الطريق ، اي طريق ، على خصومها ، بقطع رؤوسهم واقامة سياج من الرؤوس المكسدة حول الشعب وحول الثورة ذاتها !

وبعد ، فكأننا بالثورات التي لا تنطلق دامية ، ولا ترى نفسها مضطرة ، في غمرة المعركة ، لاراقة الدماء ، حماية او تصفية ، تقطع على نفسها سبيل الدم ، بحيث لا يعود من حقها ان تعود اليه ، حتى اذا استدرجت ، فان هي عادت ، كان الطريق منزلقاً خطراً يصعب على العقول مهما كانت نيرة ان تبصر منتهاه ! فالدم الذي يراق بارداً في ساحة الاعدام ، تعبق منه دائماً رائحة الشهادة المقدسة التي تزيك فكرة من ينفذ به الاعدام لا فكرة من ينفذ ! كأننا للدم نجد ذاته قيمة اسمى من الحجة وابلغ من المنطق ، بل وارفح من الشهادة للحق ! فلا تستغربن الثورة ، بعد اليوم ، مزيداً من الاندفاع لدى الذين وفرت رؤوسهم ولدى من وراء الرؤوس !

ولا تستغربن الثورة ان هي وجدت نفسها بعد حين ، وقد عجزت عن الحؤول دون استدراجها الى سبيل الدم ، منزلة وراء القاعدة الدموية ، منصرفة عن قيم المحبة البناءة الى حماية بنائها بسياج القوة الصافية والخوف الذي يفسد على البناء الحياة !

٩ كانون الاول ١٩٥٤

فهرست الكتاب

صفحة		صفحة	
	من الخاوي الى الشيشكلي	٥	مقدمة
	رجوع الى المنطلق		الانقلاب السوري
			تهبئة وتحفز
٤١	في طريق الدستور	١٣	ازمة !
٤٤	امتحان !	١٥	ماذا في دمشق
٤٦	في عهدة السيد الجديد	١٧	هذه النقمة !
٤٧	الدستور والرئاسة	١٩	ازمة تستمر
٤٩	القسم السوري	٢١	الى اين ؟
٥١	انقلاب ولا انقلاب		حسني الزعيم
٥٣	ازمة الحكم		من العهد « الحميدي »
٥٤	ازدواج السيادة		الى النهاية الحميدية
٥٦	وزارة الاستقرار		الدستور من العطلة الى التعطيل !
٥٨	رصيد الرسالة !...	٢٥	ثقة الشعب
٦١	ازمة الاستقرار	٢٩	حذار القوة !
٦٣	موقت دائم ؟	٣١	عودة الى الدستور ؟
٦٦	حياة الامة فوق الدستور	٣٣	من الزعامة الى الاشارة
٧٠	شريعة الدم	٣٥	زعيم يمني
٧١	عدالة القضاء وحكم الشعب	٣٧	

الاماني القومية والمناعة القومية ١١١

ديموقراطية

تفتش عن طوبى

شاه... وخضع! ملك... وتنحى! ١١٦

المسؤولية المشتركة!.. ١١٩

الديموقراطية الموجهة ١٢٤

المرتكز الاقوى ١٢٧

العالم الحر وتحرير مصر ١٢٩

الطريق الشائك

التجربة العظمى ١٣٣

الثورة المصرية تنعثر... ١٣٥

اقوى من القوة ١٣٧

طريق الحرية ١٤٠

الاحرار ضمان الحرية ١٤٢

طريق الثورة ١٤٥

... ومن هنا بدأت مصر! ١٤٧

من فلسطين بدأت مصر الجديدة ١٥٠

في طريق الجلاء ١٥٢

منزلق الدم... ١٥٧

ازمة الانقلاب ، واستمراره ٧٣

نحو نظام جديد

الانقلاب الذي يتكامل... ٧٨

من اجل النظام الجديد ٨١

من اجل استكمال التحرير ٨٤

عملية التحرير ٨٧

في اصول التحرير ٨٩

القوة التي قُهرت ٩٢

في طريق الاستقرار؟ ٩٥

اعادة اعتبار... وعبرة! ٩٧

ازمة الانتقال ٩٩

المملكة المصرية

بين الاماني القومية

والمناعة القومية

الاغتيال السياسي ١٠٤

في مصر فضيحة... قضاء! ١٠٥

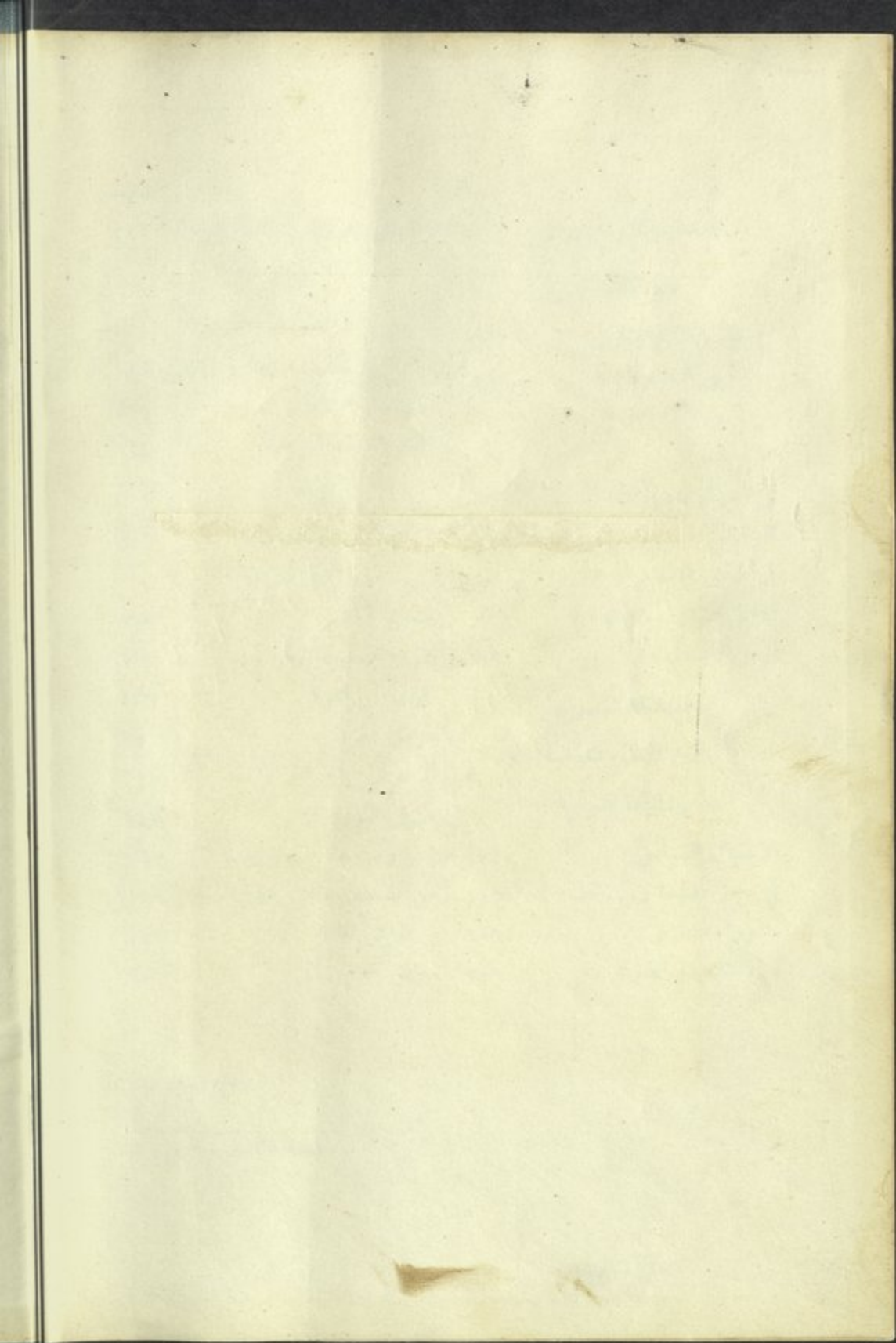
ما وراء التحرير... ١٠٦

« الانقلاب » المصري ١٠٩

٥٤/١٢/٧٧

مطبعة قلفا ط - بيروت





321.094:T96mA:c.1

تويني، غسان
منطق القوة أو فلسفة الانقلابات في الش

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01014553

American University of Beirut

321.094
T96 mA

321.094

T96 m A

C.I